جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الشراكة الجزائرية الأوروبية عبر مسار برشلونة 1995

-مقاربة جيو إستراتيجية أمنية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) علوم سياسية تخصص

علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبتين:

- خولة جنبة
- سعاد شريبط

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
نجاح عصام	أستاذ محاضر	قالمة	رئيسا
سلوى بن جديد	أستاذ محاضر	عنابة	مشرفا ومقررا
وداد غزلاني	أستاذ محاضر	قالمة	عضوا مناقشا

2013-2012

خطـة البحـث

عنوان البحث: الشراكة الجزائرية الأوروبية عبر مسار برشلونة 1995 ـ مقاربة جيو إستراتيجية أمنية

المقدمة

الفصل الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي

المبحث الأول:المحددات الجغرافية والثقافية الحضارية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الأول:المحددات الجغرافية

المطلب الثاني:المحددات الثقافية والحضارية

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الأمنية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثاني:المحددات السياسية و الأمنية.

الفصل الثاني: التوظيفات الجيو إستراتيجية للشراكة الجزائرية الأوروبية: الأهداف والوسائل

المبحث الأول : المقاربة الجيو إستراتيجية: الأهمية وأدوات التحليل

المطلب الأول : أهمية المقاربة الجيو إستراتيجية

المطلب الثاني: أدوات التحليل بالمقاربة الجيو إستراتيجية

المبحث الثاني: أهداف ووسائل الشراكة الجزائرية الأوروبية من خلال إعلان ومسار برشلونة بمقاربة جيو إستراتيجية

المطلب الأول أهداف الشراكة الجزائرية الأوروبية

المطلب الثاني:وسائل الشراكة الجزائرية الأوروبية

الفصل الثالث: التحديات والرهانات المطروحة بالتوظيفات الجيو إستراتيجية في إعلان ومسار برشلونة

المبحث الأول : التحديات المرفوعة بالتوظيفات الجيو إستراتيجية

المطلب الأول: توظيفات تكرس لمبادلات تجارية غير متكافئة

المطلب الثاني: سياسات تكرس لحالات وأوضاع اللا أمن واللا استقرار

المبحث الثاني: السيناريوهات المفترضة بشأن الانعكاسات المحتملة للتوظيف الجيو إستراتيجي

المطلب الأول: سيناريو استمرار توظيف الجيو إستراتيجي لخدمة الطرف المهيمن

المطلب الثاني: سيناريو التحول نحو توظيفات جيو إستراتيجية آمنة لخدمة الطرفين

الخاتمة

مقدمـــة

عرفت نهاية القرن العشرين اكتساحا واسعا لظاهرة العولمة حيث مست جميع الميادين، ويعد المجال الاقتصادي من المجالات التي تعولمت بشكل كامل، فسادت حرية الحركة التجارية للبضائع والسلع وحتى الرأسمال والأشخاص والسلع والتكنولوجية ، كما ألغيت الحواجز وتحول العالم إلى سوق كبيرة ، ليصبح من المستحيل العيش في معزل عن البيئة الخارجية في ظل شيوع ظاهرة الاعتماد المتبادل وساد التنافس بين الدول الكبرى على الأسواق الخارجية والمنافذ الجديدة لتصريف إنتاجها ، وبذلك ظهرت العديد من الكيانات الاقتصادية ومن أهمها الاتحاد الأوروبي الذي برز في التسعينات وشكل قطب اقتصادي كبير يحسب له ألف حساب .

مع وجود كيانات اقتصادية أخرى سعى الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة ومنها الدول النامية التي رغم تخلفها الاقتصادي والحضاري لكنها تشكل أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي فهي مصدر للمواد الأولية والثروات الطبيعية ما يجعلها مطمعا للدول الكبرى.

لقد طرح الاتحاد الأوروبي العديد من مشاريع الشراكة التي وجه اهتمامه فيها إلى دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والتي تضم : مصر، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص واليونان. وهذا ما يؤكد رغبة الاتحاد الأوروبي في التواجد في البحر الأبيض المتوسط واعتباره مركز نفوذه ، وقد جاء مسار برشلونة ليكون الإطار العام لهذه الشراكة والركيزة الأولى لها . وقد شدد إعلان برشلونة على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والرغبة في إعطاء العلاقة بين بلدان ضفتيه بعدا جديدا يركز على التعاون الشامل ، ويشدد على أن المبادرة الأوروبية ـ المتوسطية قائمة من اجل السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

ولان الجزائر كانت تعرف وضعا اقتصاديا صعبا ورغبة في الانفتاح على العالم ، فقد سعت كغيرها من دول المتوسط إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك لمجاراة دول الجوار ودول المتوسط على العموم. وهذه الشراكة تأتي في حقيقة الأمر برغبة من الجانبين، فحتى الاتحاد الأوروبي كان يسعى من البداية لإقامة شراكة مع الجزائر التي يعطيها موقعها الاستراتيجي أهمية أكبر من دول أخرى كثيرة في المنطقة ، فالجزائر تشكل بوابة لإفريقيا وتشكل قلب شمالها ، فضلا عما تزخر به من ثروات وخيرات يجعلها هدفا وطرفا فاعلا في هذه الشراكة ، ومن هنا فان الأهمية الجيو إستراتيجية للجزائر تعد أهم الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة معها. إن الشراكة الجزائرية الأوروبية تستدعي دراسة تحليلية لواقعها وآفاقها كما لإبعادها المختلفة.

أدبيات الدراسة

تفرض الضرورات الموضوعية والعلمية على الباحث أو الدارس لأية ظاهرة أن يقوم بالجمع والإطلاع على أغلب ما كتب بخصوصها، ومن الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الشراكة الأورو جزائرية والشراكة الأورو متوسطية بصفة عامة ، نشير إلى دراسة بشارة خضر "أوروبا من اجل المتوسط 1995 – 2008" التي بحث فيها الكاتب عن أثار الشراكة الأورو متوسطية من خلال تحليل إعلان برشلونة بالإضافة إلى دراسة السياسة الأوروبية للجوار .

كما نذكر في هذا المجال ، أطروحة دكتوراه للباحث شريط عابد الموسومة بـ " دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية ـ حالة دول المغرب العربي" ، والتي ركز فيها على الجانب الاقتصادي في عملية الشراكة ، وإسقاطاتها على دول المغرب العربي، كما قدم فيها الباحث تحليلا اقتصاديا لواقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية.

ولا يفوتنا في هذا المضمار أن نغفل مذكرة الماجستير للباحث أمين خلفون التي تمحورت حول " المقاربة الأمنية للشراكة الأورو مغاربية" ، بالإضافة إلى العديد من الكتب والمذكرات والدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأورو متوسطية أو الأورو مغاربية ، والتي تطرقت من خلالها إلى الشراكة الأورو جزائرية ، لكن أغفلت مع ذلك تحليل تأثيرات هذه الشراكة على تعميق اللا تكافؤ والهوة بين شمال وجنوب المتوسط .

أسباب اختيار الموضوع

يمكن أن نعرض هنا لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعتنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع :

أولا – الأسباب الموضوعية : وتتعلق باعتبار الشراكة الجزائرية الأوروبية موضوعا مهما، وأيضا بمحاولة تناول هذا الموضوع من زاوية جديدة لم يسبق طرحه منها ، تتعلق بالتركيز على العامل الجيو استراتيجي لهذه الشراكة ، وعلى توضيح الأسباب الخفية التي تقف وراء سعي الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة مع الجزائر .

ثانيا – الأسباب الذاتية: وتكمن في الرغبة في دراسة الشراكة الجزائرية الأوروبية من جانب جديد ، يتمثل في كيف كان للعامل الجغرافي دورا في إقامة هذه الشراكة وكيف اثر فيها ، وما الأهمية التي تشكلها الجزائر للاتحاد الأوروبي ، الذي ينظر للجزائر كمصدر للمواد الأولية ، وأيضا كمحطة عبور وتغلغل

نحو العمق الإفريقي ، وقبل هذا نحو شمالها . ولان الجزائر تعتبر من دول العالم الثالث ومازالت تبحث عن موقعها في الاقتصاد العالمي ، فان شراكتها مع الاتحاد الأوروبي هي شراكة تبدو غير متساوية الفرص ، وهذا ما نسعى إلى تأكيده أو تفنيده من خلال هذا البحث .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسعى إلى الإجابة على العديد من الأسئلة ، بتسليط الضوء على جانب جديد للشراكة الجزائرية الأوروبية ، غير البعد الاقتصادي المتداول في مثل هذه الدراسات في الغالب ، وذلك بالتركيز على أهمية الموقع الجيو استراتيجي لطرفي الشراكة: الجزائر والاتحاد الأوروبي لإقامة هذه الشراكة.

كما تتجلى أهمية الموضوع في كونه يثمن ما تتمتع به الجزائر من موقع مهم جدا من حيث كونها واجهة بحرية واسعة ، وبلدا غنيا بالثروات . بالإضافة إلى الوزن الاستراتيجي للمغرب العربي والجزائر خاصة ، بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والعالمي كمصدر للطاقة . كما تكتسي هذه الدراسة أهمية من خلال ما تحظى به الجزائر من أهمية للأمن الأوروبي ، من حيث استعدادها للعمل مع الطرف الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة. وتكمن أيضا أهمية البحث في كونه يحاول من جهة أخرى ، أن يبين الوضع غير المتكافئ للجزائر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

وتظهر أهمية الموضوع أيضا في كونه يتعلق بالبحث في دور وحدود مسؤولية الجزائر في تفعيل شراكتها مع الاتحاد الأوروبي ، وفي كيفية توظيف الاتحاد الأوروبي للمعطى الجيو استراتيجي باعتباره الطرف المقرر بدرجة أكبر في هذه الشراكة . كما تكمن أهمية الموضوع في كونه يرتبط بالبحث في التحديات والرهانات التي تواجه الجزائر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي في ظل متغيرات إقليمية ودولية حاسمة التأثير .

الإشكالية

تكمن الإشكالية في اللا تكافؤ والاختلال الكبير بين الطرفين الجزائري والأوروبي في فرص الاستفادة من الشراكة بينهما في إطار مسار برشلونة ، بسبب التوظيفات غير العادلة و غير النزيهة

للعامل الجيو استراتيجي ، في الوقت الذي يسمح فيه هذا العامل بأن يتوظف لصالح استقرار وأمن شعوب ومجتمعات ودول حوض المتوسط بنتائج متقاربة وغير عكسية بين طرفي العلاقة .

الفرضيات

تقوي الإشكالية المذكورة جملة من الفرضيات التي تشكل لنا أهدافا نسعى عبر فصول البحث إلى محاولة تأكيدها أو تفنيدها :

الفرضية الأولى: إن محددات الجزائر وأوروبا الجيوبوليتيكية المكرسة لموازين قوى غير متكافئة بين الطرفين ، يبدو أنها تعمل على إيجاد توظيفات غير عادلة ونزيهة للعامل الجيو إستراتيجي عبر إعلان ومسار برشلونة ، لتكون في صالح أوروبا على حساب الجزائر.

الفرضية الثانية: إن استمرار توظيف الطرف الأوروبي عبر مسار برشلونة للمعطى الجيو استراتيجي لصالحه ، مرشح في المدى القريب لأن يرفع أمام الطرفين ، جملة من التحديات والرهانات المشتركة .

الفرضية الثالثة: إن الرهانات والتحديات المشتركة التي تطرح بالتوظيفات الجيو إستراتيجية للطرف الأوروبي عبر مسار برشلونة ، يبدو أنها ستفرض اللجوء إلى اعتماد مقاربات تثمن التضامن والأمن المشترك بين الأطراف ، وتشجع التعايش والحوار بين ثقافات حوض المتوسط

المنهاج المعتمد

نعرض ضمن المنهاج المعتمد للمقربات المنهجية والنظرية التي يتكون منها، وللمجال المكاني والزمني للدراسة وللضبط الاصطلاحي والمفاهيمي المعتمد .

أولا – المقاربات المنهجية

– **مقاربة جيوبوليتيكية** : بدراسة المحددات الجيوبوليتكية لكل من الجزائر والاتحاد الأوربي.

– **مقاربة جيو إستراتيجية** : من خلال أهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر والدور الفعال الذي تلعبه في مختلف التفاعلات الإقليمية .

– **مقاربة نسقية:** نلجأ إلى هذه المقاربة باعتبار إن مسار برشلونة للشراكة ما هو إلا نتيجة لسياسة الحكومات.

– **منهج تحليل المضمون:** عبر تحليل نص إعلان برشلونة .

- **منهج تحليل الإحصاء:** من خلال عرض إحصاءات تتعلق بحجم المبادلات التجارية بين الدول الأوربية والجزائر،ومقارنة الإطار الكمي لمختلف التعاملات بين الطرفين .

ثانيا – المقاربات النظرية

- **مقاربة الحق في التنمية :** ويستدعيها البحث ، ليشرح بها جوانب ترتبط بالتعديل الضروري إحداثه للحد من لا تكافؤات فرص الشراكة الجزائرية الأوروبية ومن توظيف للجيو استراتيجي بمقاربات وظيفية نيو ليبرالية وواقعية تخدم مصالح أوروبا أولا وثانيا.
- **مدخل حوار الحضارات:**من خلال توظيفنا لمدخل حوار الحضارات ، نكون معنيتين بدراسة علاقة الصراع الثقافي بين شمال وجنوب المتوسط من جهة ، كما نكون من جهة أخرى معنيتين بالبحث عن مقاربات تكرس للأمن والسلم المشترك ، من اجل إيجاد فضاء للحوار الثقافي بين الضفتين.

المجال المكاني والزمني للدراسة

سنحاول معالجة الإشكالية المطروحة وفقا للمجالين الزمني والمكاني التاليين:

أولا – المجال الزمني: ويمتد من سنة 1995الى يومنا الحاضر . فمن اجل التحكم في عناصر الدراسة ، يستوجب تحديد الإطار الزماني والمكاني، فالإطار الزماني الممتد من 1995 ، تاريخ عقد مؤتمر برشلونة ، الى اليوم الحاضر ، يعتبر المدة الزمنية التي شهدت إنشاء الشراكة الأورو متوسطية ، وعبرها الشراكة الأورو جزائرية ، التي تستمر إلى وقتنا الحاضر والتي شهدت أيضا العديد من الأحداث والتغيرات المؤثرة بشكل أو آخر في هذه الشراكة .

ثانيا – المجال المكاني: تركز الدراسة على بحث التفاعلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في إطار مسار برشلونة وعلاقات شمال وجنوب المتوسط.

المفاهيم الأساسية

نقوم في إطار هذا الجزء من المنهاج المعتمد ، بمحاولة ضبط عدد من المفاهيم الأساسية في بحثنا ، والتي نحاول أن نحقق فيها التوافق المطلوب مع الاتجاه النظري للمقاربات المعتمدة.

- **الشراكة الأجنبية** : يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات الحساسة التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات المتنوعة محليا ودوليا باختلاف الأهداف التي تسعى إليها هذه الشراكة، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة وأهمها:

1- التعريف الأول: إنها إحدى مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة من رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة بخبرة وبراعة الاختراع والعلامات التجارية وكذا المساهمة في عملية الإنتاج وتوزيع مختلف أنشطة المؤسسات الأخرى.

2- التعريف الثاني: هي ذلك الكيان القائم بين الشراكات، المبني على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في المدى الطويل والمتوسط الأجل والموجه التي إيجاد وتوسيع المتطلبات الضرورية[1].

- **الطرف الثالث المتوسطي** : تتمثل بلدان ما يعرف بالطرف الثالث المتوسطي (Pays tiers méditerranéens) ، في الدول المتوسطية الإثنتا عشر (12) التي شرعت في مفاوضات حول إبرام اتفاقيات مشاركة مع الجماعة الأوروبية وهذه الدول هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، إسرائيل، لبنان ، سوريا، تركيا، قبرص ومالطا ، بالإضافة إلى السلطة الوطنية االفلسطينية .[2]

- **السوق الأوروبية المشتركة:** كمستوى من التكامل كانت قد بلغته ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والتي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف حاليا بالاتحاد الأوروبي، وقد وقعته اثنتا عشر دولة أوروبية ضمن معاهدة ماستريخت. وبدأ تطبيق هذه المعاهدة منذ الأول من نوفمبر 1993، ولقد ازداد عدد هذه الدول ليصل إلى خمسة عشرة دولة ممثلة في الدول التالية: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، هولندا، الدانمارك، لوكسمبورج، اليونان، البرتغال، ايرلندا النمسا، فنلندا، والسويد. وتبقى الجهود متواصلة لانضمام دول أوروبية أخرى . لقد تطور مسار السوق الأوروبية المشتركة بشكل ملفت للانتباه سواء من حيث تدرجه على الأشكال التكاملية ، أو من حيث تضاعف عضوية الدول. فقد انتقل

[1] – عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989م، ص 24.

[2]- احمد كاتب،خلفيات الشراكة الاوروبية _المتوسطية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر،2000 - 2001،ص75

هذا التجمع من شكل منطقة للتبادل الحر إلى شكل الاندماج الاقتصادي الذي يعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي [1].

– **السيناريو:** إن لفظة سيناريو ايطالية الأصل مشتقة من كلمة سينا "SCENA" والتي تعني النظر، وقد شاع استخدام هذا المصطلح ، في أوروبا في القرن التاسع عشر وانتقل إلى باقي دول العالم ، وقد شاع استخدام هذا المصطلح على الجانب الفني ، إلى أن ظهر علم المستقبل في النصف الثاني من القرن الماضي ، وهناك قول يفيد انه لا توجد كلمة تستطيع أن تعبر عن معنى التخطيط المستقبلي ، إلا كلمة سيناريو.

وهنا فنحن نتكلم عن السيناريو المستقبلي والذي يعني وصف لوضع مستقبل ممكن أو محتمل الحدوث ، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن إن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفروض، ومنه فالسيناريو يعني وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل.[2]

أدوات ووسائل البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل والأدوات التي ساعدتنا في انجاز موضوعنا ، ومن بين هذه الوسائل ،الكتب العلمية التي ناقشت وحللت موضوع الشراكة سواء الجزائرية أو المتوسطية، بالإضافة إلى مجموعة من الرسائل العلمية في نفس الموضوع والعديد من المواقع الالكترونية والمجلات ،كما تم الاعتماد أيضا على بعض التقارير والوثائق الرسمية.

صعوبات البحث

نذكر من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث ما يلي :

---

1 - عابد شريط،،دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الاورو _ متوسطية _ حالة دول المغرب العربي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر ،2003 - 2004، ص70.

2 - فاطمة الزهراء قراش،فائزة باغياي،التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة المغرب العربي بعد احداث 11سبتمبر 2001،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص علاقات دولية ودراسات امنية ،جامعة 08 ماي 1945،جامعة قالمة،2011_2012، ص ص117 - 118.

– غياب المراجع المركزة في موضوع الشراكة عبر مقاربة جيو إستراتيجية ، فمعظم الدراسات في هذا المجال تركز عل الجانب الاقتصادي وجانب الفعالية للسياسات في تحفيز النمو وتغطية متطلبات التبادل التجاري بين البلدان أطراف الشراكة .

– غياب المعطيات والإحصاءات حول المشاريع والاستثمارات الأوروبية في الجزائر وحتى وان وجدت فهي لا تعبر عن الواقع .

– صعوبة التحلي بالموضوعية وتجرد الباحث من ذاتيته ، كوننا جزء من الحالة وهذا ما يؤدي إلى الانحياز تلقائيا إلى احد الطرفين.

– ضيق الوقت لإعداد المذكرة، مع أهمية الموضوع وما يتميز به من تعقيد وما يتطلبه من دقة تركز على الجانب الجيو استراتيجي بالأساس ، والذي يتطلب البحث والدراسة المعمقة .

بنية الخطة

جاءت خطة الدراسة في ثلاثة فصول، خصص أول فصل منها لدراسة المحددات الجيوبوليتيكة لكل من الاتحاد الأوروبي والجزائر ، والذي تم خلاله دراسة المحددات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية الحضارية، السياسية والأمنية . لأنه من خلال دراسة هذه المحددات ، نستطيع عندئذ معرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين طرفي الشراكة ، ومنه معرفة طبيعة هذه الشراكة واستنتاج الطرف المهيمن فيها .

ولقد خصصنا الفصل الثاني لدراسة المقاربة الجيو إستراتيجية ، وتحديد أدوات التحليل الخاصة بها وأهميتها ، باعتبارها جزءا أساسيا من موضوع البحث ومتغيرا رئيسيا تمت الإشارة إليه في عنوان البحث . هذه المقاربة تساعدنا في معرفة أهمية موقع الجزائر ودوره في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

أما في الجزء الثاني من نفس الفصل فقد تم التطرق إلى المجالات الرئيسية ووسائل الشراكة الأورو جزائرية وتحديد مجالاتها الفرعية .

أما الفصل الثالث من الدراسة فخصص لبحث التحديات التي ترفعها توظيفات الجيو إستراتيجي بمقاربات وظيفية وواقعية تراعي بالأساس مصالح الطرف الأوروبي في الشراكة وتضر بمصالح الطرف

الجزائري باعتباره الطرف الأضعف . أما الجزء الثاني من الفصل فهو عبارة عن محاولة لاستشراف مستقبل الشراكة الأورو جزائرية بطرح سيناريوهين مفترضين انطلاقا من مؤشرات الواقع الملموس ، لنحاول من خلالهما تقدير احتمالات التطور في الشراكة الأوروبية الجزائرية وما يكتنف مستقبلها من تنازع أو تعاون أوثق ، بهذا التوظيف أو ذاك للمعطى الجيو الإستراتيجي ، الذي يظل معطى موضوعي حيادي ، إنما توظيفاته بهذه المقاربة أو تلك هي التي تجعل منه مفيد أو مضر للجزائر .

الفصل الأول: المحددات الجيو بوليتيكية لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي

اتسمت العلاقات الجزائرية الأوروبية منذ القدم بالتقارب الذي عززه الموقع المتوسطي لكلا الطرفين بالإضافة إلى الروابط التاريخية التي جمعتهما ، لكن هذا التقارب واجهته بعض العقبات بداية بالاستعمار الفرنسي للجزائر وحتى الاختلاف الثقافي وإلى التفاوت الاقتصادي والتخوف الأوروبي من الأوضاع الأمنية في الجزائر لكن كل هذه العقبات لم تصمد أمام المصالح المشتركة والفائدة التي ترجوها كل من الجزائر و الإتحاد الأوروبي عن طريق العمل معا في إطار من الشراكة المؤسسة .

إن المحددات الجيوبوليتيكية للجزائر والإتحاد الأوروبي يسودها الاختلاف في معظمها لكنها تتلاقى في نقاط أخرى .

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والثقافية الحضارية لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي

إن للجغرافيا أهمية كبيرة في تحديد أهمية الدولة وتجتمع الجزائر مع الإتحاد الأوروبي في موقعها المتوسطي – المطل على البحر الأبيض المتوسط – وأيضا في تشابه المناخ فيهما .

ومن ناحية أخرى فإن الجزائر والإتحاد الأوروبي يشتركان أيضا في التاريخ الحضاري لكليهما العائد إلى أن معظم الحضارات التي ظهرت في أوروبا مرت تاريخيا على الجزائر أما ثقافيا فإن الاختلاف يرجع إلى الخلفية الدينية المختلفة فالجزائر بلد مسلم أولا وأوروبا مسيحية منذ القدم .

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

نتطرق في هذا المطلب إلى المحددات الجغرافية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي ،والتي تعتبر من أهم العوامل التي تحدد خصوصية كل منهما.

المحددات الجغرافية للجزائر

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية ، بين خطي طول 9 غرب غرينيتش و 12 شرقه وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا .[1]

[1] - (جغرافيا الجزائر)على الرابط:

http: //Algeria news . maktoobblog . com / الموقع / - 26/03/2013 .

مساحتها 2381741 كلم^2 ، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200كلم على خط الساحل و1800 كلم على خط تندوف غدامس وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965كلم وليبيا بـ 982كلم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559كلم ومن الجنوب النيجر بـ 956كلم ومالي بـ 1376كلم وموريتانيا بـ 463 كلم ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200كلم.[1]

يتألف سطح الجزائر من أربعة اقسام :

القسم الشمالي : السواحل الشمالية التي تطل على البحر المتوسط وهي ضيقة في بعض الأماكن بسبب إمتداد جبال الأطلس .

* **مرتفعات الأطلس** : والتي تتكون من سلسلتين جبليتين تعرف باسم أطلس التل وهي موازية للسواحل.
* **الهضاب الداخلية** : وهي مناطق مرتفعة أهمها مرتفعات تبسة ، الحضنة .
* **الصحراء** : وهي التي تمثل جزءًا كبيرا من الصحراء الكبرى ..

السهول : تقسم سلسلة جبال الأطلس التلي سهول الجزائر إلى سهول ساحلية و أخرى داخلية. تتميز السهول الساحلية بضيقها وانحصارها بين الأطلس التلي والبحر الأبيض المتوسط حيث لا يزيد طولها عن 150 كلم وعرضها عن 30 كلم بارتفاع أقصى عن سطح البحر بـ 100 م تتميز بخصوبتها وتعدد المجاري المائية بها ، أشهرها سهول متيجة ، عنابة ووهران .

ترتفع السهول الداخلية عن سطح البحر ما بين 500م و 800 م أشهرها سهول : تلمسان وسيدي بلعباس ومعسكر وسطيف .

الجبال : تشكل الجبال في الجزائر سلسلتين تكاد تكونان متوازيتين من الشرق إلى الغرب .

– **سلسلة الأطلس التلي** : قمم تتميز بالحدة تتراوح بين 1000م و 2000م أعلاها قمة لالا خديجة بجبال جرجرة ، تمتد هذه السلسلة من جبال سوق أهراس شرقا إلى جبال تلمسان غربا . وتشكل حاجزا طبيعيا لتأثيرات البحر الأبيض المتوسط على باقي البلاد .

– **سلسلة الأطلس الصحراوي** : تمتد من جبال النمامشة وتبسة شرقا إلى جبال القصور في الجنوب الغربي للبلاد ، يتراوح إرتفاع قممها ما بين 1200م و 2000م وتعتبر قمة شيليا بجبال الأوراس أعلاها

[1] - (جغرافيا الجزائر)على الرابط:

http: //Algeria news . maktoobblog . com / الموقع / - 26/03/2013 .

المناخ : مناخ البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية من البلاد : دافئ يميل إلى البرودة في الشتاء حار وجاف صيفا بينما في المرتفعات فبارد جدا مع تساقط غزير للأمطار والثلوج و في الجزء الجنوبي حار صيفا وبارد شتاءًا وأمطاره قليلة أو تكاد تكون معدومة في بعض السنوات أو نادرة.(انظر الملحق 1)

الموارد الطبيعية : بترول ، غاز طبيعي ، حديد ، فوسفات ، رصاص ، زنك ، زئبق ، يورانيوم[1].

الأهمية الإستراتيجية لموقع الجزائر

لموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

من الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه :

المحور المغاربي : حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط .

المحور العربي الإسلامي : وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي .

البعد الثاني : هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية ويتميز بمحورين :

الأول المتوسطي : حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية ، ويتسع هذا البعد الإستراتيجي في موقع الجزائر ليشمل أوروبا ويتداخل معها ، لأن المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر أنبوبين يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا وعبر المغرب وإسبانيا .

[1] -(تضاريس الجزائر) على الرابط :

http://zerrareka.yoo7.com/t44-topic

و الثاني المحور الإفريقي : حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي وازدادت فعالية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية والتاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة وتشكل محصلة هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي ، أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي[1] .

متوسطيا ، تعد الجزائر شريكا إستراتيجا هاما مع حلف شمال الأطلسي " NATO " لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا [2].

إن الجزائر بحكم موقعها الجيو استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وباعتبارها –تاريخيا – دولة محورية في صنع الأحداث في المنطقة – جغرافيا – ذات إمتداد وتنوع طبيعي وبوابة لإفريقيا أما إقتصاديا فهي رقعة تضم مقومات مادية وبشرية هائلة ذات إمتدادات مستقبلية ، واحتياطات لا يستهان بها ، أما سياسيا فقد اكتسبت الجزائر منذ الثورة التحريرية مصداقية القرارات والسياسات الوطنية خاصة على المستوى الخارجي ، مما مكنها من بناء مواقف على المستوى الدولي تميزت بالثبات والصلابة وجعلها محط اهتمام دول العالم [3]

الثروات في الجزائر

الثامنة عالميا في إنتاج الذهب في العالم وأكبر مخزون لم يتم تقديره بصفة دقيقة لحد الآن وثالث احتياطي الحديد في العالم ومناجم لم تستغل لحد الساعة من النحاس ، أكبر منتجي غاز الهليوم

---

[1] -(جغرافيا الجزائر)على الرابط: , 26/03/2013 - / الموقع / http: //Algeria news . maktoobblog . com

[2] محمد غربي ، (من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الأمن : حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط) على الرابط:

www.bouhnia.com/news.php?action=viw8cid=48.28/03/2013

[3]-(أهمية الجيو سياسية و الجيو استرتيجية للجزائر بالنسبة لأمريكا و الغرب) على الرابط:

http: // Lahodod . blogspot.com/2010/08/blog-post-7475.htm 26/03/2013 .

في العالم كما تنتج مليار من الغاز الطبيعي ، 2 مليون برميل من البترول يوميا وهو أجود بترول في العالم ، من أكبر مناجم اليورانيوم في حوض البحر الأبيض المتوسط أكبر منتجي الفوسفات في العالم ، وثروة مائية باطنية وهيدرومائية : 35 سد من السدود الكبيرة بالإضافة إلى السدود المتوسطة عبر الوطن .

الطاقة البترول و الغاز

تحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد الحيوية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي وقد طورت الجزائر هذا القطاع الإستراتيجي بشكل فعال عبر شبكة من المصانع الضخمة وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا وتسويقا ودخلا .

أهم مصادر الطاقة الجزائرية : النفط ، الذي إكتشف عام 1956 وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 1992، وقد ارتفع الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية وعددها نحو 50 شركة حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلا جديدا وهذا ما رفع احتياطي النفط الجزائري .

أما الغاز الطبيعي وهو ثروة المستقبل في الجزائر فتتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد نحو 500كلم من الساحل وهو أكبر الحقول الغازية في العالم ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 650مليارم^3 مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا في هذه الثروة .[1]

المحددات الجغرافية للإتحاد الأوروبي

موقع الاتحاد الأوروبي وما يتوفر عليه من ثروات يعطيه أهمية جيو استراتيجية وجيو اقتصادية .

الموقع الفلكي : تمتد أوروبا بين دائرتي عرض 34 درجة و 80 درجة شمالا وبين خطي طول 10درجات غربا حتى 60 درجة شرقا . أدى الامتداد الفلكي لقارة أوروبا إلى الشمال بعيدا عن المنطقة المدارية إلى خلوها من الصحاري الحارة.

[1] - (التعريف بالجزائر إقتصاديا و سياسيا و ثقافيا) على الرابط:

http://www.delfa.info/vp/showthread.php?t=391001.27/03/2013

الموقع الجغرافي : تقع أوروبا غرب قارة آسيا ويحيط بها من الشمال : المحيط المتجمد الشمالي الجنوب : البحر المتوسط و البحر الأسود و بحر مرمرة . شرقا : جبال الأورال و بحر قزوين غربا : المحيط الأطلسي ، تصل مساحة القارة لحوالي 10.180كلم ^{2} (7.1% من مساحة الأرض) ثالث قارة من حيث السكان في العالم إذ يزيد عدد سكانها عن 700 مليون نسمة (11% من سكان الارض).

أوروبا قارة شبه جزيرة حيث تتألف من مجموعة كبيرة من أشباه الجزر مثل شبه جزيرة إسكندیناوة وشبه جزيرة أيبيريا ، وشبه جزيرة إيطاليا ، بالإضافة إلى وجود العديد من الجزر الواقعة أمام سواحلها القريبة مثل جزر ايسلندا ، والجزر البريطانية وتتميز قارة أوروبا بطول سواحلها بالنسبة لمساحتها وتفوق في ذلك كل القارات حيث يبلغ طول هذه السواحل 30ألف ميل ، ويرجع هذا إلى تداخلا لكثير من البحار والأذرع المائية في اليابس الأوروبي وكثرة الخلجان ، بحيث لا يوجد أي جزء من أوروبا يبعد أكثر من 1600كلم عن البحر .

تعتبر جبال البرز El brus في جبال القوقاز أعلى أجزاء القارة ارتفاعا حيث يبلغ ارتفاعها 5642 متر في حين نجد أن أكثر أجزاء القارة انخفاضا يقع على طول الساحل الشمالي لبحر قزوين ويصل منسوبه إلى 28 متر تحت مستوى سطح البحر.

تتميز القارة بحكم طبيعتها الجزرية وموقعها في المنطقة المعتدلة الشمالية ، تتميز بمناخ بعيد عن التطرف [1].

الثروة المعدنية والطاقوية لأوروبا :

تتميز قارة أوروبا بتعدد ثرواتها المعدنية ذات الأهمية الإقتصادية التي يوجد الكثير منها بكميات كبيرة نتج عنه تدعيم كيانها الصناعي إلى حد كبير كما أن القارة غنية بمصادر الطاقة وعلى رأسها الفحم وإن كان البترول قد ظهر في أراضيها ولكن بكميات ضئيلة إلا أن تطور الصناعة الأوروبية زاد من

[1] -- حسام الدين جاد الرب ، ،جغرافية أوروبا الجديدة – دراسة إقليمية – ،جامعة أسيوط ، كلية الآداب.، ص ص 23.19.

احتياجها للمعادن ومصادر الطاقة مما جعلها تستورد حاجة مصانعها من الدول المنتجة غير الصناعية خارج أوروبا .ويعتبر الحديد من أهم المعادن التي توجد في القارة حيث تتوزع كتل ضخمة ذات نوعية عالية للغاية من الحديد ، بالإضافة إلى النحاس الذي تُنتج منه القارة نحو 941 ألف طن عام 1998 بنسبة 0.7% من جملة الإنتاج العالمي ، وتعد بولندا ، البرتغال ، صربيا و الجبل الأسود أهم الدول المنتجة للنحاس في القارة .

البترول : يعتبر بحر الشمال من أهم مصادر البترول ، حيث ظهر به البترول والغاز الطبيعي من أوائل السبعينات وتعد النرويج من أكثر دول القارة إنتاجا للبترول ،فيما تساهم دول أوروبية أخرى بإنتاج كميات ضئيلة منه و منها : فرنسا و هولندا و ألمانيا.

الغاز الطبيعي : بدأت المملكة المتحدة في استغلال الغاز الطبيعي من حقول بحر الشمال في بداية السبعينات وكان إنتاجها نحو 34.8 مليون متر مكعب وكانت تحتل المركز الخامس في إنتاجه وبفضل حقول بحر الشمال أصبحت أوروبا من أهم مناطق إنتاج الغاز الطبيعي في العالم العربي حيث تساهم بـ 39.2% من الإنتاج العالمي .

الفحم : عُرف الفحم منذ وقت طويل في شمال غرب أوروبا ، لكن استخدامه كمصدر للطاقة تأخر إلى عام 1769م ، وتعد روسيا الاتحادية في المركز الأول لاحتياطي الفحم في أوروبا و العالم .

بالإضافة إلى مصادر أخرى من الطاقة : كالطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وطاقة المد والجزر والطاقة المولدة من البراكين.[1]

المطلب الثاني: المحددات الثقافية و الحضارية

في هذا المطلب نتطرق إلى المحددات الثقافية والحضارية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي ،والتي تحدد هوية كل منهما.

المحددات الثقافية و الحضارية للجزائر

لم يكن لأي عامل مهما كانت أهميته ، الأثر الكبير كالذي يخلفه التاريخ في تشكيل الهوية فمجتمع بلا تاريخ مجتمع بلا حاضر ولا مستقبل أي بلا هوية تاريخية ، وتاريخ الأمة الجزائرية من تاريخ الأمة

[1] - حسام الدين جاد الرب ، مرجع سابق، ص 215.

الأمازيغية الضاربة في أعماق تاريخ منطقة شمال إفريقيا ، ذلك التاريخ الذي صنعه ماسينيسا إلى يوغرطة وخلقوا مجدا مثلته دولة النوميديين ، وترجمه سانت أوغسطين في مؤلفاته الفلسفية الكبرى واستطاعت هذه الحضارة أن تستوعب الكل وتحافظ على هوية شمال إفريقيا.

لقد لعبت ثقافة القتال دورها في صهر عناصر المجتمع الجزائري ، إذ الشعور بالخطر يسهل بعث كوامن الوحدة ، كما أن عناصر المجتمع الجزائري ورثت رصيدا تاريخيا عن فكرة المقاومة كذلك لعب الدين دورا وعاملا مهما في تشكيل الهوية في الجزائر ذلك أن العقيدة الإسلامية ألفت قوة موحدة بين مختلف التجمعات العرقية .

كانت السلطة الحاكمة في الجزائر قبل الاستقلال وفي معظم الفترات التاريخية منفتحة على التعدد الإثنو الثقافي نسبيا ، مامكنها من التعامل مع هذا الكل دون عقدة بل أن الاعتراف بالكل كل عامل استحقاق وجاذبية للكثير من الهجرات .[1]

وإن كانت مكونات الثقافة التقليدية الجزائرية لا تزال تزاحم في تشكيل المشهد الثقافي الوطني الراهن كما يتجلى ذلك في الفنون اليدوية والنحاسية والفخارية ، فإن البعض منها قد كف عن الاستمرار كإنتاج ثقافي متجدد مثل : الشعر الغنائي النسائي التقليدي .

مثل أي ثقافة في العالم ،كانت الثقافة الجزائرية نتاج تجربة مجتمعها عبر التاريخ ،وهذه التجربة بدورها كانت نتاج موقعها الجغرافي ، فموقع الجزائر من حيث قربها من قارة أوروبا وكونها معبر إلى الشرق وإلى قارة إفريقيا ، أمر جعلها في مختلف مراحل تاريخها هدفا لغيرها من الدول والشعوب وكان من نتاج ذلك أن تلقت عدة مؤثرات ثقافية ، وتبين الرسومات والأشكال المنحوتة على صخور تاسيلي نجار في الهقار التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين تبين قدم الفعل الثقافي في هذه الأرض ووجود حضارات لا تزال غير معروفة على النحو الكافي.

ومن خلال تاريخ الجزائر الطويل تشكل الوجدان الثقافي للمجتمع الجزائري على أسس ثلاث :

[1] - محفوظ رموم ، (شكلة الهوية في الجزائر بين الأمزغة و العروبة و العولمة) ،على الرابط:

-www.aranthropos.com/ -أشكلة – الهورية – الامزغة – العروبة 26/03/2013

الأساس الأمازيغي : يتضمن الأساس الأمازيغي للثقافة الوطنية بعض أقدم المعالم الثقافية التي ترعرعت على هذه الأرض وتتمثل في الصناعات التقليدية والشعبية المنتشرة في أنحاء عديدة من الأرض الجزائرية.

الأساس العربي : الطابع العربي للثقافة الجزائرية ناتج عن دخول الإسلام في هذه الأرض ، فكون العربية هي لغة القرآن أعطى لها نفوذا وكسب لها تقدير لسكان البلاد فكتبوا بها في مختلف مجالات الفكر و المعرفة و الإبداع .

الأساس الإسلامي : هو الأساس المشترك بين الأساسين الآخرين ، الآمازيغي والعربي ، فالإسلام يمثل المرجعية الدينية في التراث الجزائري ، لكن رغم أن الثقافة الجزائرية الحديثة لا تزال تنتج ثقافة يمكن وصفها بالإسلامية في بعض جوانبها فإن ارتباطها بالدين أقل بكثير مما كان عليه في الماضي.[1]

الحضارات التي عرفتها الجزائر

تاريخ الجزائر تاريخ يضرب جذوره في عمق الحضارة الإنسانية إذ يعود إلى حدود خمسة ملايين سنة في الماضي السحيق ، أي إلى الزمن الجيولوجي الرابع ، ففترة ما قبل التاريخ في الجزائر تحتوي على أقدم مواقع ما قبل التاريخ في حوض البحر الأبيض المتوسط ، فموقع عين الحنش بولاية سطيف الذي يعود تاريخه إلى فترة ما بين 2.5 إلى 1.8 مليون سنة يبرز أنواع من الفؤوس اليدوية وغيرها من الأدوات الحجرية البدائية التي إستعملها الإنسان الأول كما عثر في مواقع أخرى على عظام البشر والوحوش كالغزلان والوعول والفيلة [2] .

لقد دلت الحفريات التي عثر عليها في الجزائر الطاسيلي والهقار على تواجد الإنسان في الجزائر قبل أزيد من 5 ملايين سنة أي العصر الحجري ثم تطورت حضارات إنسانية بدائية مختلفة في الشمال حضارة إيبيرية – مغاربية (13000 - 8.000 ق.م) حسبما دلت عليه الآثار ، تلتها حضارة :قفصية (7.500إلى 4.000 ق.م) ،ثم تلتها عدة حضارات بداية من فترة 2500 سنة ق.م بوصول القرطاجيين للجزائر وتأسيس مدينة عنابة ثم تلتها حضارة : نوميديا ، بلاد النومادوس ، الأمازيغ البربر قديما . في429 م دخل الوندال أرض الجزائر بقيادة جيسيريكو إلى أن استطاع البيزنطيون إزالة حكمهم

[1] -(الثقافة الجزائرية – البنية و الأساس)، على الرابط:

- www.shababdz.com/vb/showthread.php?t=33898.26/03/2013

[2] - إبراهيم بكير بحاز ، (محيطات من تاريخ الجزائر) على الرابط:

-www.veecos.net/portql/indqx.php 26/03/2013

سنة 534م و استقروا في بلاد المغرب الوسيط أكثر من قرن من الزمن ، اتخذوا لهم قواعد في الجزائر وكانت عاصمتهم في سبيطلة مدينة بالقرب من القيروان حاليا [1].

البيزنطيون خلفا للرومان حاولوا إعادة مجد الرومان وربط شمال إفريقيا بهيمنتهم إلا أن بزوغ فجر الإسلام لم يسمح لبيزنطة من البقاء في الجزائر وغيرها من بلدان المغرب الكبير .[2]

المحددات الثقافية والحضارية للإتحاد الأوروبي

عاشت أوروبا منذ سقوط روما سنة 476 م مشتتة مفرقة متطاحنة حيث انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى عدة ممالك مختلفة : الفرنج ، البورجنديون ، القوط والوندال ، كما سادها النظام الإقطاعي فعم الظلام والجهل والفقر والمرض وتسلط رجال الدين على مختلف مناحي الحياة فحاربوا المفكرين وحاكموهم بقسوة واحتكروا زعامة المجتمع .

وقفة على تاريخ أوروبا

تدل الحفريات التي اكتشفها العلماء على أن الإنسان الأول عاش في أوروبا منذ أكثر من مليون عام وقد تطورت بعض القرى التي أقامها الإنسان الأول لتصبح نواة لقيام المدن الأوروبية قامت الحضارة الأوروبية الأولى في جزر بحر إيجه شرقي اليونان، وظهرت حضارة مماثلة في جزيرة مالطة جنوبي إيطاليا وبعد عام2500ق.م تقريبا أبحر بحارة من جزر إيجه وجزيرة مالطة على طول السواحل الجنوبية والغربية لأوروبا فكانوا يقدمون للشعوب التي وجدوها في طريقهم ، طريقتهم وأسلوبهم في الحياة .

الحضارة الإغريقية القديمة

كان للإغريق القدماء ، فضل كبير في قيام وازدهار الحضارة وبلغت الحضارة الإغريقية أوج عظمتها خلال القرنين الخامس والرابع ق.م مع ظهور مدينتي إسبرطة وأثينا ومدن أخرى لا تقل نفوذا وقوة وقد انتشرت فكرة الديمقراطية خلال هذه الفترة كما ازدهر الفن والعلم[3].

---

[1]- (الحضارات التي مرت على الجزائر) على الرابط: youyouc 17.tqlk 4 her.co;/t 1407 . topic

[2] - إبراهيم بكير بحاز ، (محيطات من تاريخ الجزائر) على الرابط:

-www.veecos.net/portql/indqx.php 26/03/2013

[3]-(قراءة في تاريخ وحضارة اوروبا)على الرابط:

http://www.nashiri.net/critiques-and-reviews/book-reviews/3892--ae-v15-3892.html

الحضارة الرومانية

من أعظم حضارات أوروبا بعد الحضارة الإغريقية ولا يعرف المؤرخون كيف ومتى قامت روما وتمكن الرومانيون من بناء إمبراطورية امتدت لما يعرف الآن بإسبانيا حتى جنوبي آسيا عبر الساحل الشمالي لإفريقيا وضموا فيما بعد كل ما تبقى من أوروبا إلى إمبراطوريتهم وبلغت الإمبراطورية الرومانية أوج عظمتها خلال فترة ما يعرف بالسلام الروماني التي استمرت من 27 ق.م حتى سنة 180م ، بلغ الفن والعلم الرومانيان الذروة واقتبس الرومانيون أفكار عديدة من الاغريق مما ساعدهم على نشر الثقافة الإغريقية في إنحاء إمبراطوريتهم ، وكان للرومان إسهاماتهم في الحياة الأوروبية بالتخطيط الدقيق للمدن وتشييد و إقامة شبكات الطرق ، كما أصبحت اللغة اللاتينية أساسا قامت عليه اللغات الرومانية المتداولة في أوروبا .

الإمبراطورية البيزنطية

سادت الإمبراطورية البيزنطية ، التي تعد امتدادا طبيعيا للإمبراطورية الرومانية الشرقية ، طيلة العصور الوسطى ، وفي القرن السادس الميلادي بسطت هذه الإمبراطورية سيطرتها على جنوب شرقي أوروبا والأجزاء التي تعرف الآن بإيطاليا وإسبانيا ، والعديد من دول الشرق الأوسط وبحلول عام 1400م لم يبق من تلك الإمبراطورية العظيمة سوى المناطق المحيطة بعاصمتها القسطنطينية.[1]

أثر الثقافة العربية

لقد انتشرت الثقافة العربية الإسلامية في العالم الغربي ، ونهل علماء أوروبا من المصادر العربية الأصلية ، ووجدوا أنها تراث علمي عظيم فاشتغلوا بدراسته وتحيله ، ولقد كان العرب والمسلمون يمثلون العلم الحديث بكل معنى الكلمة ، كانوا روادا في المناهج العلمية الحديثة وقد اكتسب المثقفون والعلماء في أوروبا من الثقافة العربية الإسلامية ، أكثر من مجرد المعلومات إنهم اكتسبوا العقلية العلمية ذاتها بكل طابعها التجريبي والاستقرائي ، فبينما كانت أوروبا ترتع في غياهب العصور الوسطى ، كانت الحضارة الإسلامية في أوجها وقد أسهم الإسلام كثيرا في تقدم العلم والطب والفلسفة.[2]

التنوع اللغوي

---

[1]- (تاريخ اوروبا) على الرابط: www.wikibooks.org/wiki/اوروباتاريخ

[2] - أشرف صالح محمد سيد ، أصول التاريخ الأوروبي الحديث ، قطر، دار واتا للنشر الرقمي ، 2009 ص ص 24.23

هناك العديد من العوائل اللغوية المنتشرة في القارة الأوروبية ، وغالبا ما تتشابه لغات الدول حسب التشابه في التاريخ والثقافة لتلك الدول ولكن بشكل عام يعد الدين هو العامل الأبرز في التحكم في توزيع اللغات على دول القارة الأوروبية ، للعربية تأثير على بعض اللغات الأوروبية كالمالطية والإسبانية و الألبانية .

اللغات الجرمانية

هي اللغات التي يتحدث بها أجزاء أوروبا الشمالية الغربية وبعض أجزاء أوروبا الوسطى تشمل منطقة اللغات الجرمانية في أوروبا كل من المملكة المتحدة وإيرلندا وإيسلندا و ألمانيا و النمسا وهولندا و الدنمارك والسويد والنرويج واللوكسمبورغ وبعض المناطق الأخرى .

اللغات الرومانسية : هي اللغات التي يتحدث بها الأجزاء الجنوبية الغربية من أوروبا بالإضافة إلى دولتي رومانيا ومولدوفا .

اللغات السلافية : يُتحدث بها في أجزاء أوروبا الوسطى والشرقية .

اللغات الأورالية : مقسمة إلى مجموعتتين : اللغات الفينية البرمية ويتحدث بها في فنلندا وإستونيا واللغات الأجرية ويتحدث بها في هنغاريا .

اللغات الألطية : اللغات التركية يتحدث بها في تركيا وأذربيجان وقبرص والبلقان والقوقاز .

اللغات البلطية : لغات دول البلطيق ويتحدث بها في لتوانيا ولاتفيا.

اللغات الكلتية : في اسكتلندا وويلز وكورنوول وجزيرة مان وبرتياني (في فرنسا) وايرلندا .[1]

بقدر ما يشكل التعدد والتنوع اللغوي ثروة للإتحاد غير محدودة ، يمثل من ناحية أخرى حملا ثقيلا على الموازنة الأوروبية ويتطلب وقتا طويلا من أقسام الترجمة لنقل النصوص إلى لغات الإتحاد.[2]

المبحث الثاني :المحددات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الأمنية لكل من الجزائر و الإتحاد الأوروبي

[1] -(الثقافة و التعدد اللغوي). على الرابط:

www.palmoon.net/2/topic3416-12.html.27.03.2013

[2] -(اثر اللغة) على الرابط: www.stortimes.com/faspx?t=9197829. .27.03.2013

يظهر الاختلاف واضحا في درجة التقدم الاقتصادي والصناعي للإتحاد الأوروبي مقابل اقتصاد هش ومهزوز رغم كل الجهود المبذولة لتقويمه للجزائر ، أما من الناحية السياسية والأمنية فإن الإتحاد الأوروبي يعيش في بيئة سياسية أمنية مستقرة في حين أن البيئة الأمنية التي تحيط بالجزائر تجعلها في عدم استقرار سواء أمني أو سياسي.

المطلب الأول : المحددات الاقتصادية و الاجتماعية

في هذا المطلب ندرس المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي تبين الفرق واللاتكافؤ بينهما، فالتباين الاقتصادي والاجتماعي يحدد لنا مكانة كل دولة والدور الذي تلعبه في مشروع الشراكة.

المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر

للجزائر إمكانيات اقتصادية هامة تخول لها أن تكون من مصاف الدول الصناعية ،لكن تأخرها التكنولوجي وسوء الاستغلال والتسيير جعلها تعاني اقتصاديا وهذا ما انعكس على الوضع الاجتماعي .

المحددات الاقتصادية

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة ، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح ، كما أنها لا تشكل عبئا عليها بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين ، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي مصادر الطاقة (كالبترول ، الفحم ، الغاز والموارد النووية) ، والمعادن الخام (كالحديد الخام ، القصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن و الجوت).

الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز ، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط، وهو بطبيعته قابل للنفاذ ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام هذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية خصوصا أن الجزائر لا تحقق إكتفاءًا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي [1].

[1] -- سليم العايب ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2010-2011 ص ص 14 - 15

لذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية مادامت عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي ، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة إضافة إلى عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الإستراد بشكل كبير[1].

المؤشرات الاقتصادية الجزائرية

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات بحيث تمثل 97% من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول ، ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية ، أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على إستراد السلع التجهيزية بنسبة 39% من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات ، المحركات ، آلات كهربائية ، ومعدات مختلفة ، وتبقى المنتوجات الغذائية محصورة في الحبوب ، الحليب والزيوت .

ومنه فصادرات الجزائر معتمدة تمام الاعتماد على الغاز الطبيعي والبترول ، بينما تمثل صادرات السلع الصناعية نسبا ضئيلة جدا ، وهذا يوحي بضعف الجهاز الإنتاجي الصناعي وأن الاعتماد على المحروقات يمثل مشكلات كبيرة جدا على التوازنات الاقتصادية مرتبطة بسعر النفط والغاز في الأسواق العالمية[2] .

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق ، وذلك بإعادة النظر في الهياكل و التشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار ، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء .

يتوقف نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا (MEDA) للجزائر وهذا

[1] -- سليم العايب ، مرجع سابق، ص 15.

[2] _ عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع و آفات الشراكة الإقتصادية الأورو متوسطية – حالة دول المغرب العربي – أطروحة لنيل دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير 2003-2004. ص ص 215-216

قصد تكييف وإعادة تأهيل المؤسسات والاقتصاد ، وتحمل تكاليف الانتقال هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضافة طبع الشفافية في تسيير شؤون الدولة.[1]

كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تحسن في التوازنات الاقتصادية المستوى الكلي ، وذلك من سنة إلى أخرى ، ويرجع هذا لارتفاع أسعار النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة إبتداءا من سنة 1999 هذا لا ينفي وجود مؤشرات اقتصادية أخرى مازالت لم تتحسن مثل البطالة حيث وصل معدلها إلى 32% سنة 2001 وهي نسبة مرشحة للانخفاض نظرا لما تشهده الجزائر من تحولات على الاقتصاد وخاصة تلك المتعلقة بالفلاحة والعالم الزراعي لأنه القطاع الذي يستطيع امتصاص أعداد هائلة من اليد العاملة وبالتالي يساهم في تخفيض نسبة البطالة التي أفرزتها التعديلات الهيكلية للاقتصاد الوطني .[2]

تحديد نقاط القوة و الضعف لاقتصاد الجزائر

نقاط القوة

توفر بيئة اقتصادية كلية ممتازة تتميز بالاستقرار وتجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة ، وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات ، التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية ، بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذ تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين ، أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الابتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء والمهندسين .

نقاط الضعف

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري تتمثل في ضعف أداء أسواق السلع وأسواق العمل والأسواق المالية :

فبالنسبة لسوق السلع لازالت الجزائر تتبنى سياسات إحصائية في انتشار الحواجز الجمركية ، أما عن الملكية الأجنبية فهي تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهذه أحد العوائق التي تقف أمام جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما يشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الأداء ، وكذا ضعف

[1] - مريم زكري ، مرجع سابق ، ص 120.

[2] - عابد شريط ، مرجع سابق ،ص 220.

الإنتاجية والأجور بالإضافة إلى مرونة تحديد الأجور ، وتعد هجرة الإطارات والأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر وذلك لعدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة ما يجعلها تبحث عن الظروف اللازمة والتي تشمل متطلبات الحياة .

تحتل الجزائر مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يجعل قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدودة.

ومنه فالقطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر.[1]

المحددات الاجتماعية

إن المجتمع الجزائري مجتمع عريق وأصيل ، لديه مقومات يقوم عليها ، ويستمد منها قوته وكما لديه خصائص تميزه عن غيره من المجتمعات وهي خصائص تعبر عن أصالة هذا الشعب و تواصله مع الشعوب الأخرى و يتميز المجتمع الجزائري بمجموعة من المقومات التي حصرها الدستور الجزائري حينما قال : و كان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس واجهت بها مختلف اعتداءات على ثقافتها ، وقيمها و المكونات الأساسية لهويتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية ومنه فمقومات المجتمع الجزائري هي :

1- الإسلام : هو دين الله الخالد الذي ارتضاه المجتمع الجزائري دينا منذ بداية ظهوره طواعية من غير إكراه ، وكان سبب توحده و نهوضه وتطوره ، وكان دائما صمام أمان في وجه كل الهجومات الشرسة التي توجه إليه عبر الأزمنة .[2]

لكن الدستور الجزائري يضمن حرية المعتقد لكل مواطن ، الجزائر عضو في الأمم المتحدة ومصادقة على المبادئ الأولى لحقوق الإنسان وحرية المعتقد أولها بشكل عام تسمح الدولة بالتبشير أيا كان بشرط أن يبقى محدودا لكن مؤخرا تم إصدار قانون يجرم التبشير بأي دين غير الإسلام .

إن الإسلام هو دين الدولة لكن هناك ديانات أخرى ، حيث هناك أقلية مسيحية ويهودية لكن لا توجد أرقام ثابتة لنسبهم الحقيقة . مع ظهور للبوذية بسبب العمالة الآسيوية في البلاد.[3]

---

[1] - مريم زكري ، مرجع سابق ص ص 121-122.

[2] - المجتمع الجزائري onefd . edu . dz

[3]- www. Marefa . org / index.ph/ ديموغرافيا - الجزائر - 25/04/2013 (ديموغرافيا الجزائر) على الرابط:

2- العروبة : العروبة لا تعني بالأساس الجنس أو العرق بقدر ما تعني عروبة اللسان، والتي أصبحت عنوان هوية أمة بأكملها عموما و الشعب الجزائري خصوصا و الذي ناضل للحفاظ على هذه الهوية .[1] العربية هي اللغة الرسمية والوطنية للجزائر،والتي يتحدثها أغلب المثقفين وهي لغة التعليم والإدارة أما البقية فلهجات جزائرية أو " دارجة " إلى جانب اللغة العربية ، يتكلم سكان العاصمة والمدن الكبرى لهجة تختلط فيها العربية بالفرنسية بنسبة كبيرة ، كما يتم تداول اللغة الفرنسية بشكل واسع في الإدارات العمومية والهيئات الحكومية. [2]

3- الأمازيغية :هي المقوم الثالث للمجتمع الجزائري ، ومكون أساسي لأفراده ، الأمازيغ إستوطنوا أرض الجزائر عبر الزمان ، ثم توحدوا مع الفاتحين الذين أتوا بحضارة الإسلام ، وكونوا مجتمعا واحدًا.[3]

التركيبة العرقية : تتشابه الجماعات العرقية في الجزائر مع العرقيات المتواجدة في بقية بلدان المغرب العربي ، يتكون سكان الجزائر من الأمازيغ ، ويعيشون بصفة أساسية في منطقة القبائل والأوراس ويرجع معظمهم في الأصل إلى قبائل : بنو قيس مثل بنو هلال وبنو سليم .

السكان :

تتميز الجزائر بقوة ديمغرافية إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة ، أي تراجع في المواليد والوفيات ، ويرجع ذلك للتخطيط العائلي وارتفاع نسبة التعليم ، يضاف إليه تأخر سن الزواج بسبب ظروف البطالة و السكن .

تركيبة السكان

أ)- حسب السن

أقل من 20 سنة : 48% من 20 إلى 60 سنة : 45.5% أكثر من 60 سنة : .6% ومنه فنلاحظ أن تركيبة السكان يغلب عليها فئة الشباب[4] ، لكن من جهة أخرى كشف الخبير الفرنسي " هيرفي لوبراس " المتخصص في النمو الديمغرافي عن أن الخصوبة في الجزائر عرفت تراجعا مذهلا وهو ما قد يؤدي إلى تغير التركيبة السكانية في المستقبل ويجعل المجتمع الجزائري يسير نحو الشيخوخة باعتبار

---

[1] - المجتمع الجزائري onefd . edu . dz

[2]- www. Marefa . org / index.ph/ (ديموغرافيا الجزائر)على الرابط: 25/04/2013 - ديموغرافيا - الجزائر

[3] المجتمع الجزائري onefd . edu . dz

[4] - (تركيبة سكان الجزائر) على الرابط: -www. Latreche – mifa . site.net -

أن أكثر من 45% منهم شباب . وما يعني أن نسبة النمو المسجلة في حال وصولها إلى هذه الوتيرة ستكون التركيبة السكانية للبلد بحلول سنة 2050معظمها من الشيوخ ، ويرجع الخبراء والأخصائيون تراجع نسبة الولادات إلى جملة من الأسباب منها:

الزواج المتأخر وإرتفاع نسبة البطالة بشكل كبير ، الأمر الذي يدفع النساء إلى عدم الإنجاب والإتجاه إلى العمل [1] .

ووصل عدد سكان الجزائر ، في الأول من جانفي (2013) إلى 37.8 مليون نسمة بزيادة قدرها 910 آلاف نسمة مقارنة مع السنة الماضية، وعرف العام الماضي زيادة في عدد الزيجات بنسبة 7 بالمائة مقارنة مع العام 2011 وبلغت عقود الزواج المحررة العام الماضي 370 ألف عقد قران[2].

ب)– حسب النشاط (2005)

الزراعة : 17.16% الصناعة : 28.23% الخدمات : 54.61%

ونلاحظ إرتفاع نسبة العمال في قطاع الخدمات بسبب نمو الهياكل الإدارية والخدماتية .

توزيع السكان في الجزائر

تقدر الكثافة العامة في الجزائر بـ 13.9 ن/كلم^2 وهي كثافة عامة لأن الكثافة الفعلية تختلف من منطقة إلى أخرى ويمكن تمييز 3 مناطق للكثافة السكانية بالجزائر وهي :

- **الشريط الساحلي** : كثافة مرتفعة 39% رغم صغر مساحته 1.7% من المساحة الكلية.
- **المنطقة التلية و السهبية** : كثافة متوسطة 53% ومساحتها 10.3% من المساحة الكلية.
- **منطقة الجنوب** : كثافة منخفضة 7.08% ومساحتها 88% من المساحة الكلي.(انظر الملحق2)

الوضع المعيشي في الجزائر

حلت الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث المدن العربية الأكثر تفضيلا للمعيشة وفقا لدراسة استقصائية أجراها موقع التوظيف " بيت.كوم " بالتعاون مع مؤسسة " يوغوف " الدولية للأبحاث والاستشارات ، فقد جاءت الجزائر بعد كل من بيروت ودمشق من حيث سوء المعيشة حيث أجاب

---

[1]– (التعريف بالجزائر اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا)، على الرابط :

–www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=900055- 25/04/2013

[2] -- الخبر ، (عدد سكان الجزائر 37.8 مليونا) ، جريدة الخبر ، 08 جانفي 2013

77% في المائة من عينة الاستطلاع إيجابا عما إذا كانوا يرغبون في الانتقال إلى مدينة أخرى من الجزائر العاصمة[1].

ومن المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات الدول العربية هي البطالة فمشكلة البطالة لم تكن ظاهرة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الإقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات ، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية ، نتيجة ارتفاع أسعارالبترول آنذاك.

لكن ما إن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في الارتفاع هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية ، ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج و المشاريع التي صاحبت هذه التحولات ، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفةعلمية ، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من هذه الظاهرة[2].

المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للإتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي قطب اقتصادي عالمي وأنجح نموذج للتكامل الاقتصادي،حيث تعد التجربة الأوروبية في التكامل تجربة رائدة يحتذى بها.

اقتصاديا : يشكل الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية كبرى تعمل على تجاوز المشاكل التي تعترضها لتحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي والنقدي ، ارتبطت نشأته بمعاهدة روما 1957 بين 6 دول لخلق سوق مشتركة ثم تطور تدريجيا بعقد عدة معاهدات وانضمام دول أخرى فأصبح في 1995 يتألف من 15 دولة[3].

[1] - الرائد ، (الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث مستوى المعيشة)، جريدة الرائد ، 24 جويلية 2012

[2] - منصف شرفي ، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر ، جامعة منتوري ، قسنطينة، ص 7.

[3] - (الإتحاد الأوروبي)على الرابط:

- membres.multimania . fr/ lyceemarocain/geo/union-euroupcele.ntml. 20/04/2013

نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية

نشأ الإتحاد الأوربي الذي وقعت إثنا عشر دولة أوربية على وثيقة الإنشاء ضمن معاهدة ماستريخت ، وبدأ تطبيق هذه المعاهدة منذ الأول من نوفمبر 1993. ولقد ازداد عدد هذه الدول ليصل إلى خمسة عشر دولة ممثلة في الدول التالية : بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، إسبانيا ، بلجيكا هولندا ، الدانمراك لوكسمبورج اليونان البرتغال ، إيرلندا ، النمسا ، فنلندا والسويد وتبقى الجهود متواصلة لانضمام دول أوروبية أخرى وخاصة الدول ذات الاقتصاد المحول من أوروبا الشرقية والوسطى التي طلبت الإنظمام وهي عشرة دول[1] .(انظر الملحق3)

ترجع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية عندما فقدت أوروبا مكانتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة 1929 الاقتصادية ، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، وشعرت بضرورة توحيد جهودها ، وتجلي ذلك في تأسيس عدة منظمات اقتصادية أهمها : المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي أنشأت لتنسيق مشاريع الدول المستفيدة من المساعدات الأمريكية المعروفة بمشروع مارشال 1947تم تأسيسه في 1951 المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (C.E.C.A)بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية سابقا ودول البنيلوكس Benelux الثلاث (بلجيكا ،هولندا ،اللكسومبورغ) وفي 1957 تأسست الأوراطوم EURATOM (المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية) من طرف دول مجموعة الفحم والصلب لتوحيد الجهود في مجال البحث واستعمال الطاقة الذرية وتأسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) بموجب معاهدة روما في مارس 1957 التي تهدف إلى تحقيق . اندماج اقتصادي بين الدول 6 الأعضاء وخلق سوق مشتركة[2].

الدول الأعضاء : بدأ الإتحاد الأوروبي العام 1951 بست دول مؤسسة هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا ، شكلت نواة الإتحاد ، وفي مطلع العام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة (بريطانيا) والدانمرك ، وايرلندا ، ثم لحقتها اليونان (1981) وإسبانيا والبرتغال (1986) فالسويد وفنلندا والنمسا (1995)، ووقعت اتفاقية "شنغن" التي سمحت لمواطني هذه الدول بحرية الانتقال في ما بينها للعمل والدراسة وغيرها بدون الحاجة إلى الموافقة المسبقة على السفر (فيزا) .

عقد عام 1995 مؤتمر ليشبونة الذي أكد الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط (12 دولة) حيث وضع إطار الشراكة ما بين الإتحاد الأوروبي وهذه الدول كمجموعة اقتصادية تتكامل

[1] - عابد شريط ، مرجع سابق ، ص 70.

[2] - (الإتحاد الأوروبي) على الرابط:
- membres.multimania . fr/ lyceemarocain/geo/union-euroupcele.ntml 20/04/2013

معه لتحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية ، وسياسية ، وإبتداءًا من العام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي العام 1991 عندما انضمت دول جديدة هي : أستونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا و ليتوانيا والمجر كما انضمت إلى الاتحاد كل من قبرص ومالطا في السنة نفسها . العام 2007 إنضمت كل من رومانيا وبلغاريا ليصيح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة وهو عددها الحالي[1].

الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية كبرى

الاتحاد الأوروبي قوة صناعية وزراعية وتجارية،حيث تدل المؤشرات على احتلاله للمراتب الأول في الاقتصاد العالمي.

الصناعة

يحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الثانية في العالم حيث ينتج سنويا 2.4 مليون طن من الحديد و2.2 مليون طن من البوسكيت و 131 مليون طن من الفحم الحجري و 1987 مليار كوس من الكهرباء وتشكل دول المجموعة سوقا استهلاكية هامة نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة إضافة إلى التقدم التكنولوجي ووجود شركات قوية،كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي وأهم الصناعات الكيماوية والمعدنية حيث تنتج دول الإتحاد الأوروبي 56% من الإنتاج الكيماوي العالمي و 19% من الصلب و 11% من الألمنيوم ، بالاضافة إلى الصناعات الخفيفة المختلفة كصناعة السيارات 34% من إنتاج العالم والصناعة الفضائية وغيرها .

لكن الصناعة ذات التكنولوجيا العالية مثل الصناعة الإلكترونية لازالت متأخرة حيث تستورد منها دول الإتحاد الأوروبي أكثر مما تنتج .

الفلاحة

يتوفر الاتحاد الأوروبي على ظروف طبيعية ملائمة للنشاط الفلاحي ، كالمناخ المعتدل والمتنوع والتربة الخصبة والسهول والأحواض الكبرى واستفادت الفلاحة من التقدم الصناعي ومن إنشاء التعاونيات

[1] - أحمد علّو ،(الإتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا تترجمها السياسة) ، مجلة الجيش ، العدد 313 تموز 2011على الرابط:

- www.lebarmy.gov.lb/articlé.asp?in=ar&id=28826. 20/04/2013

التي مكنت الفلاح من استعمال الأسمدة والمبيدات والمكننة ، وبذلك إرتفاع الإنتاج الفلاحي لدول الإتحاد حيث وصل نسبا هامة على المستوى العالمي : القمح 15%، الشعير 24% الخمور 58.7% و بالنسبة للمواشي 11.5% من الإنتاج العالمي للخنازير وبالنسبة للأبقار وللأغنام 9.4% و 7% للصيد البحري[1].

التجارة

يتوفر الإتحاد الأوروبي على أسطول تجاري كبير تصل حمولته 25% من حمولة الأسطول العالمي وعلى موانئ كبرى أهمها روتردام ، وشبكة هامة من الطرق البرية والنهرية ، وتبلغ حصته من المبادلات الدولية نسبة 17% وتمثل المبادلات بين الدول الأعضاء 1/4 المبادلات العالمية .

ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع أغلب دول العالم ، و يتميز بميزان تجاري متوازن مع باقي الدول المتقدمة وإيجابي مع الدول المتخلفة و أهم الصادرات : المواد الصناعية و الفلاحية و أهم المواد الأولية و البترول والغاز الطبيعي و مواد فلاحية مدارية ، كما يصدر الخدمات التي تمثل موردا مالية هامة وخاصة إلى الدول النامية[2].

المحددات الاجتماعية

اصطلح المؤرخون على تقسيم تاريخ أوروبا إلى ثلاثة عصور :

أوروبا في العصر القديم : لا يمكن تحديد بداية هذا العصر لكنه ينتهي بدخول أوروبا العصور الوسطى و يطلق على الشطر الأول من العصور الوسطى في التاريخ الأوروبي اسم العصور المظلمة وهي تمثل الفترة الواقعة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في أواخر القرن الخامس الميلادي وقيام النهضة الوسطى أو عصر الانتقال المبكر في نهاية القرن الحادي عشر حيث عمت أوروبا خلالها سحابة كثيفة من الظلام والتخلف الحضاري .

أما عن فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة فيطلق عليها : عصر النهضة الأوروبية الذي شمل شتى نواحي الحياة في المجتمع الأوروبي من نظم الحكم والقانون والدين والعلم والأدب والسياسة والفلسفة والعمارة والتصوير والنحت وتميز بازدهار الفنون والآداب ونشأت في القرن الرابع عشر واستمرت إلى القرن السابع عشر حيث انتقل المجتمع الأوروبي إلى العصر الحديث والذي يختلف المؤرخون في تحديد بدايته حيث هناك رأيين في ذلك :

---

[1] - (الإتحاد الأوروبي): على الرابط:

- membre.multimania . fr/ lyceemarocain/geo/union-euroupcele.ntml. 20/04/2013

[2] -نفس المرجع.

1- **الرأي الأول** : الذي يتخذ من حركة الكشوف الجغرافية وما تلاها من حركة استعمارية بداية لتاريخ أوروبا الحديث .

2- الرأي الثاني : اتخذوا من التحولات السياسية التي حدثت في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر بداية لتاريخ أوروبا[1].

السكان :

يبلغ عدد سكان أوروبا أكثر من 700 مليون نسمة وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السكان بعد كل من الصين الشعبية و الهند ، ونظرا لصغر مساحتها الجغرافية فإنها تعد من القارات ذات الكثافة السكانية العالية والتي تبلغ في المتوسط 69ن/كلم^2 ويمتاز السكان في قارة أوروبا بعدم التوازن من حيث التوزيع الجغرافي إذ نجد مثلا 6 دول تمثل وحدها أكثر من ثلثي سكان القارة : روسيا بريطانيا ألمانيا ، إيطاليا وإسبانيا بينما تضم 32 دولة المتبقية ثلث السكان.

التنوع السكاني : يعود تعمير أوروبا واختلاط أجناسها إلى عصور قديمة وعموما فإن معظم السكان ينتمون إلى أصل آسيوي ويمكننا أن نميز بين 4 مجموعات كبرى هي :

أ) الجنس النوردي : يسود هذا الجنس في البلدان الإسكندنافية وحول بحر البلطيق ، يمتازون بالقامة الطويلة و الشعر الأشقر والعيون الزرقاء ولون البشرة الفاتح .

ب) الجنس السلافي : يتركز في دول أوروبا الشرقية ، يمتاز بقامة متوسطة وشعر أشقر وعيون واسعة.

ج) الجنس الألبي : يتركز في معظم أجزاء أوروبا الوسطى والغربية حتى الجزر البريطانية يمتاز بقامة متوسطة ، رأس عريض ، عيون بنية و شعر أسود.

د) جنس البحر الأبيض المتوسط : يتركز بالمناطق المطلة على البحر المتوسط يمتاز بقامة متوسطة وشعر أسود ، عيون بنية ، لون بشرة أسمر .

هذا التمييز لا يمكن ملاحظته اليوم بصورة واضحة من الناحية الجغرافية بفعل الهجرات داخل أوروبا،نظرا لارتفاع المستوى المعيشي ودرجة الرخاء الاقتصادي فإن المجتمع الأوروبي يتميز بارتفاع متوسط العمر إذ يزيد عن 75سنة ، وتتراوح الزيادة الطبيعية للسكان بين 0.3% إلى 1% نتيجة انخفاض نسبة الخصوبة الناتجة عن التطور الحضاري وقد أدى ذلك إلى تطور نسبة الشيخوخة[2].

---

[1] - (زين العابدين شمس الدين نجم) ، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر ، دار المسيرة ، 2002

- www.massira .jo./neio/book. 25/04/2013

[2] -قارة أوروبا ،(التنوع و الوحدة) EUROPE، على الرابط:

وقد تعالت مؤخرا أصوات أوروبية تحذر مجتمعاتها من كارثة الشيخوخة التي تلتهم وبشكل متزايد كل نسب التزايد في معدل النمو الاقتصادي خصوصا مع ارتفاع متوسط العمر لدى الغربيين فالمفوضية الأوروبية في تقرير لها تحذر أنه في ظل ارتفاع متوسط الأعمار لدى الشعوب الأوروبية سيتقلص معدل النمو بمقدار النصف من الآن حتى عام 2030[1]

تأثير الأزمة الاقتصادية على الأوضاع المعيشية

أكد تقرير سنوي تدعمه الأرقام ، تردي الأوضاع الاجتماعية في أوروبا وتزايد معدلات الفقر بصورة كبيرة ، خاصة في دول الجنوب ، لافتا إلى أن أكثر الشرائح تضررا هم النساء والشباب وأشار التقرير الذي صدر عن الإتحاد الأوروبي إلى تزايد الفجوة بين وسط ومحيط منطقة اليورو حيث بلغ متوسط البطالة خلال عام 2011 في الدول التي تقاوم الأزمة الاقتصادية 07% في المتوسط و14.5% في الدول الأكثر ضعفا .

وذكر التقرير استنادا إلى رأي المفوض الأوروبي للتوظيف " لازلو أندور " أن السياسات الاجتماعية ليست كافية في حد ذاتها لتحسين الوضع في دول الجنوب ، داعيا المعنيين وأصحاب المصلحة للعمل معا مع إبداء المزيد من المرونة مما كان في الماضي من حيث التوقيت والإيقاع تجاه الدول التي تسعى إلى تطبيق سياسات التقشف وتقليص الموازنة ، كما أشار التقرير إلى أن شبكة الأمان الاجتماعي التي تخضع إلى خطط التقشف قد أصبحت بدورها غير قادرة على توفير الحماية للمواطنين من الآثار المترتبة على تفاقم الأزمة الإفتصادية والدليل انخفاض دخل الأسرة في اليونان (17% بين عامي 2009 و 2011) وإسبانيا (-8%) مؤكدا ضرورة إقامة نظام حماية للفئات الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية على المستوى الأوروبي[2].

وقد فجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مفاجأة من العيار الثقيل بعد أن كشفت عن تفاقم ظاهرة الفقر في الدول الأوروبية ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة ، ونقلت وسائل الإعلام الألمانية

---

http://www.onefd.edu.dz. 25/04/2013

[1] - عمر حيمري ، (ظاهرة الشيخوخة) على الرابط:25/04/2013

- www.azdacity .net/correspondants-article-913-ar/ correspondants -article -913-ar-html.

[2] - الحياة ، (تردي الأوضاع الإجتماعية و تزايد الفقر في أوروبا)، جريدة الحياة ، 8 جانفي 2013

عن إيف داكور المدير العام للصليب الأحمر أن أزمة الديون الأوروبية تسببت في ارتفاع معدل الفقر بين الأوروبيين وأن ثلثي أفرع المنظمة في الدول الأوروبية تقوم اليوم بتوزيع المواد الغذائية والطعام على المواطنين الفقراء ، وحذرت المنظمة الدولية من أن الأوضاع المعيشية تزداد صعوبة بالنسبة لدول عديدة من شرق أوروبا و ترجع المفوضية الأوروبية هذا التدهور المعيشي لملايين الأسر في أوروبا لسياسات التقشف الأوروبية للسيطرة على أزمة المديونية ما أنعكس سلبا على سوق العمل المفوضية حذرت أيضا من الفجوة المتسعة بين دول شمال أوروبا وجنوبها وهي مشكلة أخرى تهدد السلام الاجتماعي بين الدول الأوروبية نفسها[1].

وقدر عدد العاطلين في الاتحاد الأوروبي بـ 26 مليون عاطل في يناير 2013 أي بنسبة 10.8% وهو رقم قياسي جديد مستمر في الصعود والخطير هو أن أكثر الفئات تضررا هم الشباب حيث بلغ متوسط البطالة بين الشباب قرابة 24%.

وبسبب معدلات الفقر والبطالة المتزايدة في أوروبا وخاصة بين الشباب تزداد المخاوف من تكرار أعمال الشغب والفوضى كالتي شهدتها بريطانيا ودول أوروبية عديدة في العام الماضي ، ويبدو أن قادة أوروبا مضطرون خلال الأشهر القادمة للانشغال أكثر بالبعد الاجتماعي لأزمتهم المالية والبحث عن حلول محلية وأوروبية لمواجهة خطر الاحتجاجات الشعبية المتوقعة بسبب تحمل الفقراء فترة أزمة الديون.[2]

المطلب الثاني :المحددات السياسية و الأمنية

النظام السياسي للدولة وتوجهها الأمني يحدد مدى انفتاحها على العلم ورغبتها في التعاون مع الدول الأخرى في مختلف المجالات .

الجزائر سياسيا و أمنيا

النظام الرسمي في الجزائر ذو طابع ديمقراطي بدستور ورئاسة قوية ، تفرق الجزائر رسميا بين السلطات الثلاثة تنفيذية ، تشريعية وقضائية وبشكل عام يسهر الرئيس والجهاز التنفيذي على تطبيق القوانين التي يسنها البرلمان الجزائري ، ويقرر القضاء في الأحكام المدنية والجزائية.

للجيش الجزائري سلطات واسعة داخل البلاد تتمثل في سيطرة جينيرالات الجيش على دواليب الدولة الجزائرية وتعد الخدمة الوطنية إجبارية قانونيا على الشباب الجزائري[3].

---

[1] -الأهرام اليومي، (الصليب الأحمر ، الفقر في أوروبا قنبلة موقوتة) ، الأهرام اليومي ، 11 أفريل 2013

[2]- إيلاف ، (الأمية مختلفة في أوروبا و تؤدي إلى الاكتئاب)، إيلاف ، 25 يناير 2013

[3] - http://sciences juridiques.ahlamontada.net/t1719-topic.19/04/2013 (سياسة الجزائر) على الرابط:

طبيعة النظام السياسي الجزائري

يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين مرّ بهما النظام السياسي الجزائري ، الأولى هي مرحلة الأحادية السياسية ، التي سعى فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الوحدوي في تسيير الدولة والمجتمع منذ الاستقلال حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي لكن دوره بقي محدودا بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى .

الثانية بداية التحول إلى التعددية المتتبع لتاريخ الجزائر السياسي يجد أن الدور الكبير كان لبن بلة و ثم بومدين بدرجة كبيرة في تثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طليعي ، ليغزو الشك ووجودها كحلقة وصل بين الشعب والحكومة ومن هذا ظن الجميع أن النظام السياسي وتدعيما للشرعية سينشئ مؤسسات دستورية تنمي فعل المشاركة السياسية لكن الذي حصل عكس ذلك تماما فقد حرص النظام السياسي على أن تبقى له اليد العليا المسيطرة على شؤون جبهة التحرير مع الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية من دون أن تكون له سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية في الجزائر .

التسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد أنشأ أزمة سياسية شديدة حاولت الحكومة إمتصاصها بإعلان دستور 1989 يقضي بإنشاء ديمقراطية تستند إلى التعددية الحزبية دعمت الجزائر إجراءات التحول إلى الديمقراطية عن طريق :

1- تعديل الدستور، حيث ثم اعتماد دستور جديد (3 فيفري 1989) يكرس التعددية الحزبية والسياسية .

2- رفع الحظر من تشكيل أحزاب سياسية جديدة .

3-إجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبي .

في الوقت الذي رأى فيه البعض أن دستور 1989 كان فاتحة لتجسيد عهد التعددية فإن هناك من الباحثين من ذهب إلى أن النظام هدف من كل ذلك تجديد نفسه ، والإبقاء على سلطته ، إذ لا يمكن نحت ما قام به إلا بـ " الديمقراطية الدفاعية "

فيما يخص مسألة التداول على السلطة نلاحظ تطورا إيجابيا بالنسبة للجزائر ، حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الاستقلال ، تداول ثلاثة رؤساء جزائريون على الحكم ، فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك ، أي من 1992-1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم ، لكن من جهة نظر أخرى يرى البعض أن هذا التداول أفرغ من محتواه الحقيقي ، حيث أن أمر هذا التداول محتكر من طرف الفئة

الحاكمة ولم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة أبدا إلا مرة واحدة سنة 1991 ثم انقلب النظام عليها بتوقيف المسار الانتخابي[1].

العقيدة الأمنية الجزائرية

العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة ، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها .

فبالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر فتاريخيا كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية ، حيث عمل الاحتلال الفرنسي على طمس معالم الهوية الجزائرية والذي قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة تبلورت بثورة التحرير الوطني أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال حيث كان للثورة دور كبير في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال .

كما تلعب الجغرافيا دورا أساسيا ، فبحكم موقعها الإستراتيجي بتوسطها عدة دول مغاربية وكذا توسطها لكيانين ضخمين ، الإتحاد الأوروبي في الشمال ، والعمق الإفريقي في الجنوب .[2]

هذا الموقع الاستراتيجي أمنيا جعل الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات إن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة. فحتى نهاية الحرب الباردة كانت قضايا دعم التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر أهم عناصر هذه العقيدة ، ولكن بنهاية الحرب الباردة اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة، أهمها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة.

[1] --صاغور ،هشام،السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر ،الطبعة الأولى، ص ص 204_205.

[2] - صالح زياتي ، (تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة)، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، كلية الحقوق و العولمة السياسية ، محمد خيضر، بسكرة.

البعد الإيديولوجي كان أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية ، حيث مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال و الاستعمار مصدرا لهذه العقيدة ، بالإضافة إلى الأخذ لخيار الحزب الواحد حيث تم النظر لحزب جبهة التحرير الوطني على أنه السبيل لتحقيق الوحدة الوطنية .

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لما يقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال ومن أبرز أهدافها : مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية ودعم النزاع العربي مع إسرائيل ، والمحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية .

أثرت التحولات العالمية والداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على العقيدة الأمنية للجزائر فبعد أحداث 5 أكتوبر 1988 ، وتبعها انهيار المعسكر الشرقي وزوال إيديولوجيته لتأتي الإيديولوجية الليبرالية ورغبة منها في الحفاظ على أمنها حدث تحول في هذه العقيدة لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية ومواكبة المتطلبات العالمية الجديدة تزامن هذا التحول مع موجة من العنف لم تعرف الجزائر مثلها منذ الاستقلال والذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة ، ما شكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ما استدعى بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والناعم[1].

ومنه نصل إلى أن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن متنوعة بتنوع التهديدات والتحديات التي تغيرت مع تغير الترتيبات الدولية في انتقالها من الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع الأمن اللين ولو بشكل نسبي خاصة إزاء منطقة الساحل وجنوب الصحراء[2] .

تقع الجزائر في مناخ جيو سياسي وجيو بوليتيكي متغير وشديد التأثر بفعل عوامل عديدة فمنطقة المغرب تعرف سجالا سواءًا بين الدول الإقليمية أو حتى القوى الخارجية ، وعليه فإن الصراع والتنافس بين الجزائر وليبيا والمغرب حول الزعامة الإقليمية والريادة بالمنطقة كان محل اهتمام العديد من الدارسين والباحثين خاصة بعد سقوط ثلاثة أنظمة في شمال إفريقيا : ليبيا وتونس ومصر هذا جعل الجزائر تقف بين فكي الاستمرار أو التغيير .

---

[1] - نفس المرجع.

[2] - بورعة علي جهاد ، (الجزائر بين توجه استراتيجي و عقيدة أمنية)– الجزء الأول – ،على الرابط:

- b chaib .net/ mas/ indx.php?obtion=com-content&view=article &id =123:securite&catid

سعت الجزائر في ظل هذه التغيرات إلى البروز تدريجا كقوة لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب لما تملكه من قوة إقتصادية وعسكرية وبشرية وجغرافية فتحاول تكريس دورها القيادي على فضاء الساحل والمغاربي بسعيها إلى عزل الدور المغربي وأحيانا الليبي ، وبفضل هذه المساعي تبرز الجزائر كشريك رسمي فعال بالمنطقة لا تنفك الدول الكبرى عن التعاون معه لتسهيل استغلال الثروات بالمنطقة بشكل مريح ، ساعدها في ذلك العديد من النقاط التي أمالت كفتها على حساب أطراف أخرى أهمها :

تطور قدرتها العسكرية فطبقا لتصنيف عام 2012 تمثل الجزائر صدارة الدول الإفريقية من حيث القوة العسكرية ، كما تعد من الدول العشرة الأوائل شراءا للأسلحة في العالم فالجزائر تعمل على تعزيز قدرتها العسكرية في ظل الظروف المحيطة بعدم الاستقرار السياسي والأمني (الثورة الليبية)والتهديدات الأمنية الداخلية : تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والجريمة المنظمة والهجرة السريةالآتية من منطقة الساحل[1]

الاتحاد الأوروبي سياسيا و أمنيا

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي ، ولكن الجهود التي بذلها الإتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدما من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشتركة والعملة الموحدة إلا أن التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الدول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد ما قاد إلى نتائج إيجابية[2] .

إن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هي مرحلة على طريق طويل التكامل الأوروبي فقد تم طرح هذه السياسة جانبا لبعض الوقت عند ما أجهض مشروع الجماعة الدفاعية الأوروبية في 1954 وهو المشروع الذي اقترحه رئيس الوزراء الفرنسي في الخمسينات وتم رفضه وقد كانت أول محاولة ناجحة بعد فشل جماعة الدفاع الأوروبية ، ما يسمى التعاون السياسي الأوروبي في أكتوبر 1970 بين وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية لتبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم

[1] -- بورعة علي جهاد ، (الجزائر بين توجه استراتيجي و عقيدة أمنية)– الجزء الأول – ،على الرابط:

- b chaib .net/ mas/ indx.php?obtion=com-content&view=article &id =123:securite&catid

[2] - حسين طلال مقلد ، (محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة)، المعهد الوطني للإدارة العامة وزارة التعليم العالي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009 ، ص 622

الخارجية قدر الإمكان ، ومع تحول الجماعة الأوروبية إلى إتحاد أوروبي بعد اتفاقية ماسترخت 1991م ثم إنشاء دعامات للاتحاد الأوروبي :

الدعامة الأولى : الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، الدعامة الثانية: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والدعامة الثالثة :الشؤون الداخلية والعدالة ،كما تضمنت الاتفاقية النص على سياسة دفاعيةوأمنية مشتركة تغطي المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد الأوروبي ، وقد تضمن الباب الخامس من اتفاقية ماسترخت الأحكام الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وجاءت صياغة أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في عبارات عامة فجند من بينها حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد وتعزيز أمن الاتحاد والدول الأعضاء فيما يتعلق بكل أشكال الأمن ، وتنمية الديمقراطية ودولة القانون وتعزيزها واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هذه الاتفاقية تجعل الدول هي التي تحدد أهدافها الخاصة بها على ضوء مصالحها الوطنية ، ولا يرد التزامها بالتعاون إلا بعد إتمام هذه المرحلة وبالتالي يظهر هنا البعد عبر الحكومة لهذه السياسة الخارجية والأمنية منذ البداية[1].

يعد إعلان سانت مالو كانون 1998 خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على " أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفعالة "، كما ألزموا أنفسهم بأن هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو مما أسهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعال باعتباره أنه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضائه .

– اجتماع مجلس أوروبا في كولن في 3–4 حزيران 1999، حيث تم إنشاء ما يسمى بالسياسة الأمنية والسياسة الدفاعية(ESDP)واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية والأمنية ، وتم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية ، وتم تدشينه في قمة هلسنكي ، تضمنت عددا من الهياكل المؤسسية المحورية :

1– تعيين خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

2– إنشاء لجنة عسكرية أوروبية(EMC)أعلى كيان عسكري في الإتحاد الأوروبي تعمل على تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي .

[1]- محمد مطاوع، (تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا)، على الرابط:

Digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221179&eid=725. 29/03/2013 . 14:30pm

3- إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحاد بعد اتفاق : بريطانيا – فرنسا – ألمانيا في قمة هلسنكي 1999 تم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية وبحلول كانون الأول يتم إنشاء قوات تصل ما بين 50 ألفا و60 ألفا جندي قادرة على الانتشار خلال 60 يوما وقادرة على الاستمرار مدة عام على الأقل.
_ قمة نيس كانون الأول 2000 والتي وضعت الأسس العملية لذوات القوة العسكرية الأوروبية من ناحية كما أقرت بإقامة لجنتي تسيير القوة الأوروبية : اللجنة السياسية والأمنية كما زودت معاهدة لشبونة 2007 الاتحاد بإطار مؤسسي ، حيث استحدثت منصب رئيس الاتحاد.

كما حققت اتفاقية لشبونة تقدما في مجال السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة وذلك من خلال:
1- توسيع مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ، حيث تضمنت فقرة حول الدفاع المشترك وفقرة حول التضامن في حالة التعرض لأي اعتداء إرهابي أوكارثة طبيعية .
2- وسعت الاتفاقية قدرة الاتحاد على محاربة الإرهاب سواءًا بمفرده أو بالتعاون مع الدول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث .
3- استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في مجال طلب الأمم المتحدة[1].

خلاصة الفصل

بدراسة المحددات الجيو بوليتيكية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي ، يظهر لنا مدى الاختلاف والتفاوت ، خاصة من الناحية الاقتصادية والتي تشكل أساس اتفاق الشراكة بين الطرفين ، هذا التفاوت يضع الجزائر في موقف ضعيف أمام القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ويجعلها عرضة للاستغلال واستنزاف مواردها في مقابل فوائد قليلة نسبيا ستجنيها من هذه الشراكة وبهذا فإن الكفة ستميل إلى صالح الإتحاد الأوروبي .

[1]- حسين طلال مقلد ، المرجع السابق ، ص ص 623-625.

الفصل الثاني : التوظيفات الجيو إستراتيجية للشراكة الجزائرية الأوروبية:الأهداف و الوسائل

لقد ساعدت المتغيرات الدولية والإقليمية الدول المتوسطية الفاعلة في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا إيطاليا واسبانيا على ضرورة الاهتمام أكثر بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، كونها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لها ، بالإضافة إلى تأثير عدم استقرار هذه المنطقة أمنيا ، سياسيا اقتصاديا واجتماعيا على الدول الأوروبية ، هاته الأخيرة التي رأت في مقاربة الشراكة السبيل الأفضل للتعامل مع الدول المتوسطية من أجل احتواء المشكلات التي تواجهها هذه الدول لكي لا تنتشر نحو دول الاتحاد الأوروبي ، ومنه جاءت ندوة برشلونة للشراكة الأورو متوسطية التي انعقدت في 27 /28 نوفمبر 1995 كنقطة انطلاق لتجسيد هذا المشروع ، حيث شاركت فيه دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ودول الطرف الثالث المتوسطي الإثنتي عشر من بينها الجزائر من أجل تحقيق الحوار والتعاون السياسي الأمني ودعم الحوار الثقافي والاجتماعي من جهة والاقتصادي المالي من جهة أخرى .

المبحث الأول : المقاربة الجيو إستراتيجية : الأهمية و أدوات التحليل

أدوات التحليل بالمقاربة الجيو إستراتيجية تبين أهمية الدولة ومدى قوتها من خلال أهمية موقعها وما يوفره لها من مميزات تجعل موقعها في حد ذاته قوة لها ، ولذلك فهذه المقاربة مهمة لدراسة العلاقة بين طرفي الشراكة وكيف أثرت جيو إستراتيجية المنطقة في مسار هذه الشراكة .

المطلب الأول : أهمية المقاربة الجيو إستراتيجية

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الجيو إستراتيجية،الفرق بين الجيو إستراتجية والجيو بوليتيك، والأهمية الجيو استراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.

تعريف الجيو إستراتيجية

الجيو إستراتيجية هي التخطيط السياسي والإقتصادي والعسكري ، الذي يهتم بالبيئة من ناحية إستخدامها في تحليل تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية ، وبعبارة أخرى تبحث الجيو إستراتيجية في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواءا في الحرب[1]

[1] - نصري ذياب خاطر ، الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا ، ط2،عمان (الأردن)، الجنادرية للنشر و التوزيع 2010 ص ص 48..

أو السلم فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة وهي : الموقع ، الحجم ، الشكل الإتصال بالبحر ، الحدود ، العلاقة بالمحيط ، الطبوغرافيا ، المناخ ، الموارد ، السكان[1] .

كما تعني الجيو إستراتيجية أيضا دراسة القوة بين مختلف القوى بالنسبة إلى مجموعة معطيات جغرافية لتحديد سياسة الدول[2] .

– في **تعريف آخر** : الجيو إستراتيجية هي إستراتيجية تقوم على منهجية الفرص التي تتيحها المساحات المفتوحة من حيث الحجم والشكل ، التضاريس والموارد من جميع الأنواع .

التطور التاريخي لمفهوم الجيو إستراتيجية

ظهر مصطلح الجيو إستراتيجية سنة 1846 في إيطاليا في الكتاب الذي ألفه الجنيرال جياكومو دوراندو(Giacomo DURANDO)، والذي وضعه كبديل لمفهوم " الجيو تكتيك " مع ذلك فإن فكرة الجيو إستراتيجي لم تتبلور قبل سنة 1940 . بين هذين التاريخين الجغرافيا العسكرية « ستظهر وكأنه لا غنى عنها بالمساواة مع التاريخ العسكري والدراسات الإستراتيجية » لأنها تركز في كثير من الأحيان بشكل رئيسي على دراسة الجيولوجيا في وصف الميدان ، عرفت دراسة الجغرافيا العسكرية كسوفا بعد الحرب العالمية الأولى بسبب طبيعتها الشاقة أحيانا .

ظهرت العديد من الأصوات التي نادت بجغرافيا عسكرية متجددة وأقل تعصباومن أشهر من مثل هذه الموجة روبرت فيلات(Robert villate)، والذي كتب :« إنها ليست لخلق انضباط جديد إقامة عقائد الجغرافيا العسكرية لا توجد جغرافيا عسكرية في ذاتها بل إنها استنتاجات إستراتيجية وتكتيكية يمكن توظيفها في الفضاءات الجغرافية ».

بعد الحرب العالمية الثانية جفت منشورات الجغرافية العسكرية لصالح أعمال الجيو إستراتيجية[3].

الفرق بين الجيو بوليتيك ، الإستراتيجية و الجيو إستراتيجية

---

[1] - نفس المرجع،ص49.

[2] - خليل أحمد خليل ، ملحق الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص 306.

[3]–(La geostrategie: definition):

http//www.cesa.air.defense.gow.fr/img/pdf/la geostrategie:defintion.paf:26/03/2013.

1- الفرق بين الإستراتيجية و الجيو إستراتيجية

الإستراتيجية: علم وفن تنسيق استخدام القوة الوطنية (السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية) وغيرها لتحقيق الأهداف الوطنية ،بينما الجيو إستراتيجية : هي دراسة أثر الموقع الاستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتي وغيرها لتحقيق الأهداف الوطنية[1].

2- الفرق بين الجيو بوليتيك الجيو إستراتيجية

الجيو بوليتيك هي علم سياسة الأرض،أما الجيو إستراتيجية والتي يتكون مصطلحها من مقطعين " Géo" وتعني الأرض و" Strategy" وتعني لغويا فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب،غير أن مفهومها تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية وأصبحت تعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ثم الجيو إستراتيجية أكثر شمولا من الجيو بوليتيكا[2].

الأهمية الجيو إستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

هوأكبر بحار قارة أوروبا وأوسعها مساحة ، و أكثرها إمتدادا وتشعبا وأبعدها تأثيرا من الناحية الحضارية ، وتبلغ مساحته حوالي 2.5 مليون كلم^2 وهو بحر داخلي شبه مغلق يحد أوروبا من ناحية الجنوب ويحيط به اليابس من جميع الجهات تقريبا ، ولا يوجد له سوى منفذين أحدهما صناعي وهو قناة السويس التي تصله بالبحر الأحمر والآخر طبيعي وهو مضيق جبل طارق البالغ طوله 57.6كلم ويتراوح عرضه بين 12.8 – 36.8 كلم ، وهو يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلنطي .

ويقدر إمتداد البحر المتوسط بين الشرق والغرب نحو 3680 كلم ومابين الشمال و الجنوب حوالي 1400 كلم فيما يبلغ أقصى عمق لمياهه حوالي 16896 قدم تحت منسوب سطح البحر.[3]

يعد البحر المتوسط ذو أهمية جيو إستراتيجية واسعة لكونه ممرًا مائيا تجاريا رئيسيا بالنسبة لأوروبا وأمريكا الشمالية وخاصة النفط العربي كما أنه يمثل حلقة اتصال بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا.

---

[1]- (الفرق بين الإستراتيجية والجيو إستراتيجية) ، على الرابط :

www.alriyadh.com/2010/03/25/article 509799.html.26/03/2013

[2] - (الفرق بين الجيو بوليتيك والجيو إستراتيجية)، على الرابط:

www.moqatel.com/openshare/beho th/gogrophy/ 258.doc- cvr.htm:26/03/2013.

[3] - حسام الدين جاد الرب ، جغرافية أوروبا الجديدة دراسة الإقليمية ، جامعة أسيوط ، كلية الآداب ص ص 21-22

اكتسب أهميته نتيجة لعدة أسباب وأهمها وجود مضيق جبل طارق والذي نتيجة لأهميته الجيو إستراتيجية قامت بريطانيا باحتلاله ثم إسبانيا ولازالت تحتل سبتة ومليلية نتيجة لموقعها المسيطر على المضيق .

كبرت أهمية البحر المتوسط بسبب كونه يربط مابين دول المحيط الهندي والخليج العربي وبحر العرب ودول أوروبا الجنوبية وآسيا الغربية وشمال وشرق إفريقيا بالمحيط الأطلسي وانفتاحه على أوروبا الغربية والسواحل الشرقية لأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ، بالإضافة إلى اتصاله بمجموعة من البحار والتي تعد إمتدادا طبيعيا له كبحر إيجه وامتداده في بحر في بحر مرمرة والبحر الأسود واتصالهما عبر طريق مضايق البسفور والدرونيل بالإضافة إلى البحر الأدرياتيكي فكان حلقة ربط بين سواحل هذه البحار والتي تمثل أيدولولجيات مختلفة مما أعطاه أهمية أكبر[1].

يعتبر البحر المتوسط من أهم المواقع الجيو إستراتيجية في العالم خصوصا بالنسبة إلى دول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أي دول " الناتو " NATO وكذلك كان مهما جدا في استراتيجيات المعسكر الشرقي السابق " حلف وارسو " بزعامة الاتحاد السوفياتي ، وخلال فترة الحرب الباردة ما بين المعسكرين (1945 – 1990) كان المتوسط مسرح تنافس وصراع .

إن أهمية هذا البحر الجيو استراتيجية تكمن في بنيته الجيو بوليتيكية فهو يشاطئ حوالي 24 دولة وكيانا سياسيا وبشريا وحضاريا ، وعلى شواطئه الشرقية والجنوبية تجمعات بشرية ودول تكتنز أهم الثروات وموارد الطاقة ، كذلك في حوضه أقدم الحضارات البشرية الفرعونية واليونانية والرومانية وعلى ضفته الشرقية ظهرت الأديان التوحيدية الثلاثة ، ومنها إنطلقت الحضارة والثقافة كما يعتقد الكثير من المؤرخين[2].

الأهمية الإقتصادية للبحر المتوسط

[1] - نصر ذياب خاطر ،نفس المرجع ،ص 77.

[2] - أحمد علو (البحر المتوسط موطن الحضارة و مركز تاريخ العالم) مجلة الجيش ، العدد 306 ، كانون الأول 2010.

- www.elaphblog.com/posts.aspx?u=2630&a=69525 . 30/04/2013

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيو سياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول العربية الصناعية وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا والجزائر وتونس) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة بحر قزوين (إيران ، أذربيجان ، تركمستان و كزاخستان) وهذا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط ، والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق[1].

من هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة ، وإنما حازها البحر المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم .

ويصف الباحث الأمريكي " مورتن كابلان " الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله « إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم أيضا ،على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط ، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة ورخيصة للطاقة »[2].

"قدر الأخصائيون سنة 1994 أن احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية وجنوب البحر الأبيض المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي يبلغ 60% و 20% على التوالي لذلك فإنه من السهل الاستشراف بتزايد أهمية البحر المتوسط كونها تحاذي الدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي وشبه الجزيرة العربية ، إضافة لكون حوض البحر المتوسط الطريق الرئيسي لحاملات النفط من الدول العربية المنتجة إلى الدول المستهلكة في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة .

قدر ما ينقل عبر مياه الحوض في الثمانينات : من القرن 20 م بحوالي 4 مليون طن ونحو 2500 سفينة بحرية وحوالي 500 سفينة صيد يوميا تزيد حمولتها على 100 مليون طن إضافة إلى الحركة الملاحية بين شواطئه الشمالية و الجنوبية[3].

---

[1] - أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع علاقات دولية ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2000-2001 ،ص20.

[2] - مريم زكري ، مرجع سابق ، ص ص 17- 18.

[3] - أحمد كاتب ، مرجع سابق ، ص ص 21 - 22

الأهمية الجيو إستراتيجية للجزائر

إن للجزائر خلفية تاريخية وثقافية وموقع جغرافي استراتيجي يكفل لها مكانة فريدة في نظر الأوروبيين ، فهي تشكل نقطة اتصال مع كافة أنحاء الشمال الإفريقي وبلاد الشرق الأوسط ودول افريقيا جنوب الصحراء مما جعل الجزائر طرفا مهما في القيام بدور الوسيط أو همزة الوصل بين تلك الدول .

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الافريقية بين خطي طول 9 غرب غرينيتش و 12 شرقه وبين دائرتي عرض 19 و 37 شمالا ، مساحتها تقدر بـ 2381741 كلم^2 يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم ، أما امتدادها الشرقي الغربي ، فيتراوح بين 1200 كلم على خط الساحل و1800 كلم على خط تندوف و تحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم وليبيا 982 كلم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم . وفي الجنوب النيجر بـ 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم وموريتانيا بـ 463 كلم ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 لكم .

مازالت الجزائر تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة المتوسط ، وهي من بين أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية ويتجسد هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر القريب من القارة الأوروبية ويتداخل معها لأن المتوسط تاريخيا كان دوما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري الموجهة إلى إسبانيا و إيطاليا.[1]

الأهمية الجيو إستراتيجية للاتحاد الأوروبي

تصل مساحة الاتحاد الأوروبي إلى 3338252 كلم^2 وهي تقع في المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة ويطل على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط وبحر البلطيق ، مما جعل أبعد منطقة على سطح الحر عبر امتداد المساحة الكلية تقدر بـ 650 كلم وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي في عام 2002 – 380 مليون نسمة وهو يحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث التعداد السكاني .

[1] - هشام صاغور ، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه الجزائر ،ص ص 219-220.

إن عدد الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحكمه مجموعة من العوامل والمعطيات ففي سنة 1986 ارتفع عدد الدول إلى 12 دولة داخل الاتحاد ثم أعطت معاهدة ماستريخت إشارة انطلاق الوحدة النقدية اليورو ليصل عدد الدول الأعضاء 15 عضو في سنة 1995 وفي سنة 1997 تم التوقيع على اتفاقية أمستردام التي بموجبها تم فتح الباب أمام مناقشة ترشيح دول أوروبا الوسطى والشرقية للانضمام للاتحاد الأوروبي الذي تم في سنة 1998 بالإضافة إلى هذا تم اعتماد اليورو كعملة واحدة من طرف 11 عضو لتلتحق بعد ذلك اليونان سنة 2001 .

وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي 499.8 مليون نسمة في الأول من يناير 2009 بارتفاع نسبة 0.4% على سنة واحدة رغم تراجع عدد سكان ألمانيا بحسب معطيات للمكتب الأوروبي للإحصاء "يوروستات" ومطلع 2008 كان عدد سكان الاتحاد الأوروبي 497.7 مليون نسمة وارتفع عدد السكان 2.1 مليون خلال عام بسبب الزيادة الطبيعية (0.6 مليون نسمة) والهجرة (1.5 مليون نسمة) وارتفاع النمو الطبيعي الذي بدأ في 2004 واستمر في 2008 ويفسر بزيادة معتدلة لمعدل الولادات وبمعدل وفيات مستقر نسبيا.

ويبلغ عدد دول أعضاء الاتحاد الأوروبي حاليا 27 دولة في سنة 2008 حيث تعتبر كل من بلغاريا ورومانيا من أحدث الدول الأوروبية المنظمة إلى الاتحاد في يناير 2007 وهناك مفاوضات جارية مع عدد من الدول الأخرى من أجل توسيع الاتحاد الأوروبي[1] .

أهمية موقع الجزائر لشراكة أفضل مع الاتحاد الأوروبي

أهمية موقع الجزائر للشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،تظهر في سهولة الحركة والتنقل سواءا للسلع أو الأشخاص . حيث تعد الدول الأوروبية بالنظر إلى موقعها اقرب للجزائر من دول أخرى وحتى عربية والعكس .

[1] - هشام صاغور ، المرجع السابق ، ص ص 220-222.

حركة السلع و مواد الطاقة: تبرز آخر إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية " الجكس " حول المبادلات التجارية الثنائية أن نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي تقدر بنسبة 89 بالمائة ، أي أكثر من 6.20 مليار دولار بانخفاض طفيف يقدر بـ 5.0 بالمائة مقارنة مع سنة 2009 وتتمثل هذه الواردات في سلع وتجهيزات صناعية بقيمة 8 ملايير دولار أي ما يعادل52% من الواردات الجزائرية للمنتجات الصناعية ، حيث تستفيد من مزايا تفضيلية بقيمة تقدر بـ 169.14 مليون دولار وقد انخفضت هذه المنتجات بشكل طفيف بنسبة 0.75 بالمائة مقارنة مع سنة 2009 ، المنتجات نصف المصنعة بقيمة تقارب 6 ملايير دولار 28.5 بالمائة الأغذية بحصة تقدر بـ 13 بالمائة أي بقيمة 7.2 مليار دولار ،السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي تمثل 37 بالمائة من إجمالي مشتريات الجزائر من هذا النوع من المنتجات. كما يتم استزاد القمح الين بحصة تقدربـ 300 ألف طن تمثل 5.7 بالمائة من الكمية المستوردة القمح الصلب بحصة تقدر بـ 100 ألف طن بذور البطاطا بحصة تقدر بـ 45 ألف طن.

وبخصوص الصادرات فقد بلغت صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي 28 مليار دولار سنة 2010 إذ تتشكل المحروقات 27 مليار دولار أي 97 بالمائة وقيمة 1.06 مليار دولار فقط من الصادرات خارج المحروقات ، كما تمثل المنتجات الزراعية والمنتوجات الزراعية الموحلة منذ 2005 في المتوسط 3 بالمائة من إجمال الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد وتتمثل أهم المنتجات في التمور ، المشروبات الغازية ، بذور الخروب ، السكر ، زبدة الكاكاو وبقايا المواد الدهنية .

أما أهم المنتجات المصدرة باتجاه الاتحاد فتتمثل في الامونيك ، الزنك ، الفوسفات ، الهليوم ،الميثانول ونفايات الحديد والصلب ، والمنتجات المصنعة من الزجاج المسطح والجلود المدبوغة[1].

خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 بلغت صادرات الجزائر 20.30 مليار دولار مقابل 20.72 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي بانخفاض 2.04 بالمائة[2].

كما قدرت الواردات بـ 12.67 مليار دولار خلال نفس الفترة مقابل 10.66 مليار بالنسبة لـ 2012 أي ارتفاع بـ 18.85%.

ومن بين زبائن الجزائر الرئيسين من جانفي إلى مارس الماضي الولايات المتحدة (3.17 مليار دولار) وإيطاليا (3.09 ملايير) وإسبانيا (2.15 مليار) وفرنسا (1.92 مليار) وبريطانيا (1.74 مليار)

[1] - المساء، (التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي) ، جريدة المساء(جزائرية)،2011./04/02

[2] - الخبر، (إرتفاع في واردات الجزائر و تراجع في صادراتها)جريدة الخبر،(جزائرية)، السبت 04 ماي 2013.

وفيما يخص الممونين تحتل فرنسا دائما المرتبة الأولى بحولي 1.55 مليار دولار متبوعة بالصين (1.50 مليار دولار) وإسبانيا (1.26 مليار دولار) وإيطاليا (1.03 مليار دولار) وألمانيا (610 مليون) وأبرز التوزيع من حيث المناطق الاقتصادية أن بلدان الاتحاد الأوروبي تبقى من بين شركاء الجزائر الرئيسيين بـ 56.63 بالمائة من الواردات و57.40 بالمائة من الصادرات خلال الأشهر الثلاثة الأولى 2013 ، وسجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بـ 25.46% مقارنة بالثلاثي الأول 2012 منتقلة من 5.42 مليار دولار إلى 6.8 مليار دولار في حين لم ترتفع صادرات الجزائر نحو هذه البلدان سوى بـ 2.75% (312 مليون دولار)[1].

المواد الطاقوية

توصلت الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد عدة سنوات من المفاوضات إلى اتفاق استراتيجي حول الطاقة سيتم توقيعه بداية العام 2013 عند زيارة المفوض الأوروبي للطاقة غونتر أونتيغر إلى الجزائر وسيسمح هذا الاتفاق بإعادة تنظيم العلاقات الطاقوية الجزائرية الأوروبية ، كما من المتوقع أن يساهم هذا الاتفاق في زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة و تحويل التكنولوجيا خاصة وأن الجزائر تضمن لوحدها ما بين 13 و 15 بالمائة من احتياجات أوروبا من الغاز[2].

وسيجعل هذا الاتفاق الجزائر أحد أهم الشركاء على المدى المتوسط والبعيد ، فأوروبا لا يمكن أن تتخلى عن الغاز الجزائري على المدى القصير والمتوسط وهو ما دفعها إلى الإقرار بأهمية التوقيع على الاتفاق الاستراتيجي في إطار كون الجزائر مصدر مهم للغاز لأوروبا تم إنشاء عدة أنابيب لإمداد أوروبا بالغاز أهمها " تراسماد " أو " أنريكومايتي " باتجاه إيطاليا ، وأنبوب غاز باتجاه إسبانيا " بيدرو دوران فاريل" و" وميدغاز " أيضا باتجاه أوروبا ، حيث تصدر حاليا عبر الأنابيب حوالي 50 مليار متر مكعب من الغاز[3].

1- خط الانابيب غاز انريكو ماتيي : هو خط أنابيب غاز طبيعي من الجزائر عن تونس إلى صيقلية ثم إلى الأراضي الإيطالية ، يبدأ مسار خط الأنابيب من حقل حاسي الرمل في الجزائر بمسافة 550 كيلومتر حتى الحدود التونسية ، في تونس يمتد لمسافة 370 كيلومتر حتى الهوارية في منطقة الرأس

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - الرؤية (اتفاق استراتيجي حول الطاقة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي) ، مجلة رؤية ، الخميس 6 ديسمبر 2012

[3] - (الجزائر تدعم الشراكة و التعاون في قطاع الطاقة مع الاتحاد الأوروبي) على الرابط:

- portail . caler.dz/ar/spip.php?aricle 949

الطيب وبعدها لمسافة 155 كيلومتر عرض حتى يصل صقلية ومنها حتى يصل إلى الأراضي الإيطالية ويمتد إلى سلوفينيا[1].

2- خطي الأنابيب " بيدرو دوران فاريل " و ميدغاز : أنبوب " **بيدرو دوران فاريل** ": هو أول أنبوب غاز يربط الجزائر وإسبانيا والمار عبر المغرب وتم إنشاء الأنبوب عبر اتفاق بين سونطراك و " غاز ناتورال " يعتبر الذي أهم زبون للجزائر[2].

ميدغاز : مشروع لنقل الغاز من الجزائر إلى اسبانيا على مسافة 210 كلم ، ويشمل خاصة بناء وتشغيل خط أنبوب تحت سطح البحر يربط بين بني صاف في الجزائر والمبرية في إسبانيا إلى جانب محطة استقبال الغاز في الجانب الاسباني ومحطة ضغط في بني صاف في الجزائر ، ويبلغ قطر هذا الأنبوب 24 بوصة ، وسعته 8 جيغا متر مكعب/^{3}أ، ويملك فروعا قصيرة قريبة من الشاطئ تستعمل في حالة بناء خط أنابيب ثاني تحت سطح البحر بـ 24 بوصة ، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بما يزيد عن مليار يورو (1009 مليون دولار)[3].

حركة الأشخاص و الأفكار :

أوضح مدير التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية بوزارة الشؤون الخارجية "علي مقراني "أن الجزائر تريد بناء علاقات حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي ويرى أنه " إذا أردنا بناء علاقات حسن الجوار فإنه يجب أن يكون هناك تنقل أفضل للسلع و الأفكار و الأشخاص بين ضفتي المتوسط ".

حيث أضاف أن الجزائر تريد أن تقيم علاقة " متبادلة المنفعة " مع الشريك وأن الجزائر تريد أن تكون للجالية نفس حقوق المواطنين الأوروبيين[4].

وتدافع الجزائر ضمن هذا الإطار عن موقفها بشأن المطلب الفرنسي المتمثل في " المعاملة بالمثل " والذي يتعلق بمراجعة اتفاقية تنقل الأشخاص للمرة الرابعة على التوالي وتحاول الحفاظ على مكاسب اتفاقية 1968 والتي يسمح بموجبها باستفادة المهاجرين الجزائريين من بطاقات إقامة صالحة لمدة 10 سنوات وتسوية وضعيتهم بعد الإقامة المتتالية على التراب الفرنسي والاستفادة من بطاقة الإقامة

---

[1] - (خط الأنابيب –عبر- المتوسط) –http://www.marfa.org/index.php/. 05/05/2013

[2] - الخبر (الاتفاق الجزائري الاسباني سيؤثر إيجابيا على أسعار الغاز)جريدة الخبر ، الخميس 21 أكتوبر 2010

[3] - (خط الأنابيب ميد غاز)، على الرابط:

www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=23293&id-type=1&/ang-id=470. 05/05/2013

[4] - الجيريابرس ،(الجزائر و التحاد الأوروبي تأمل في إقامة علاقة قائمة على تنقل " أفضل " للأشخاص و السلع) الجيريابرس أونلاين ، 18 أفريل 2013.

المؤقتة بغرض العلاج أو القيام بنشاط تجاري[1]. من جهة أخرى في إطار العلاقة بين الجزائر واسبانيا في مجال تنقل الأشخاص فقد تقرر اتخاذ إجراءات جديدة لتمكين الجزائريين من الحصول على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا كما سيتم تسهيل عملية دخول الإسبان إلى الجزائر حيث يفترض أن تكون هناك حرية كبيرة في تنقل الأشخاص[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافات بين الطرفين الجزائري والأوروبي حول حرية تنقل الأشخاص ففي الوقت الذي يخطط فيه الاتحاد الأوروبي لتشديد سياسته بخصوص دخول منطقة" شيغين" ويأمل بلوغ اتفاق شامل مع الجزائر حول استقبال الرعايا الجزائريين ، يطالب الجزائري بإدماج بنود حول حرية تنقل الأشخاص في اتفاق الشراكة[3].

المطلب الثاني:أدوات التحليل بالمقاربة الجيو إستراتيجية

تتمثل أدوات التحليل بالمقاربة الجيو إستراتيجية في :المجال،الطبوغرافيا ،السكان والموارد.

1. **المجال:** حيث تدرس البيئة الجغرافية كعامل من عوامل قوة الدول وذلك من حيث أهمية الموقع في مجال السياسة الخارجية ودوره في قوة الدولة . إن الارتباط بمجال جغرافي معين (الإقليم) هو الظاهرة التي اشتغلت بها الجماعات الإنسانية إلى حالة المجتمع السياسي وذلك بأن ارتباط الجماعة بإقليم معين كان ولا يزال في طليعة أسباب التميز بين الجماعات البشرية فهو عامل من عوامل إدراك الجماعة لذاتها إزاء ما عداها من الجماعات التي ترتبط بأقاليم أخرى ، وكذلك المجال يرتبط بمفهوم السيادة لصفة قانونية لصيقة بالدولة الحديثة، ذلك بأن السيادة في جانبها الإيجابي مرهونة بعنصر المجال الجغرافي ، فإقليم الدولة هو وعاء سيادتها فيه يتحدد سريان مظاهرها فلا يمتد إلى ما وراء حدود الدولة ، وهكذا فإن الوحدات السياسية هي بطبيعتها وحدات إقليمية ، في معنى أن كيان كل واحدة منها مرهون بتوفر عنصر المجال الجغرافي (L'espace) وقد عبر " راتزل " الألماني عن هذه الحقيقة بقوله " أن فكرة الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم ".

---

[1] - البلاد(اتفاقية 1968 الخاصة بالهجرة في صلب النقاش بين ولد قابلية و غيون) جريدة البلاد ،11(جزائرية)، فيفري 2013.

[2] - صوت الأحرار ، (إجراءات جديدة لتسهيل عملية تنقل الأشخاص بين الجزائر و إسبانيا) ، جريدة صوت الأحرار،(جزائرية)، الجمعة 8 جانفي 2013.

[3] - الأمة،(اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إعادة النظر لتعديلها)، جريدة الأمة العربية (جزائرية)، 2013/05/21

أما عن دور المجال الجغرافي في العلاقات الدولية فإن الباحث يستطيع النظر فيه أما باعتباره بيئة جغرافية ، وإما باعتباره مسرحا أو هدفا للسياسات الخارجية للدول ، فالنظر له على أنه بيئة يعني تفسير علاقة البيئة الجغرافية بالجماعة البشرية والتعرف على مدى تأثير خصائص المجال الجغرافي في أساليب حياة الجماعة ونظمها ، أما النظر في المجال الجغرافي باعتباره مسرحا أو هدفا فهذا يعني النظر فيه باعتباره ملعبا للإستراتيجية والدبلوماسية وهدف للاعبين على ملعب السياسة الدولية[1].

ودراسة العامل الجغرافي أو المجال ومدى تأثيره يستوجب دراسة المواضيع التالية :

أ) الموقع : يتم دراسة موقع الدولة ونوعيته وموقعها اتجاه الدول المجاورة ، وهذا يعني دراسة الموقع الفلكي للدولة " خطوط العرض والطول " وكذلك نوعية الموقع أي موقع الدولة بالنسبة للماء واليابسة " الوقع البري والبحري " حيث أن الموقع يشجع على النشاط البري والبحري والتجاري فإن الموقع الجغرافي الممتاز لأي دولة يشجع التطور والنمو التجاري والسياحي فيها[2].

كما أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر على أمنها القومي إذ إن وجود منافذ بحرية عديدة للدولة يعطيها أكثر من خيار للاتصال الخارجي ، وتأمين الإمدادات اللازمة لها .

أما كون الدولة داخلية أي ليس لها منفذ بحري فهذا الوضع يشكل نقطة ضعف في قوتها القومية إذ أنها ستبقى تحت رحمة الدول المجاورة لها لتأمين اتصالها الخارجي خصوصا الاتصال البحري .

ب) المساحة : لهذا العامل الدور المهم في امتلاك الدولة القوة ، فإن كانت هذه المساحة كبيرة سوف تنتشر في الدولة المناطق الاقتصادية ، وحتى أن تمتلك الدولة القوة يجب أن تتناسب المساحة مع عدد السكان ومع وفرة الموارد الطبيعية وأن يتم استغلال هذه الموارد بشكل جيد.

كما أن كبر حجم الإقليم يفسح المجال لتنوع الموارد الاقتصادية حيث تتميز بعض المناطق بتوفر مورد إقتصادي فيها مثل – البترول– و تتميز مناطق الإقليم الأخرى بتوفر موارد أخرى مثل الزراعية

[1] - محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ، بيروت ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، ص ص 103-104

[2] -): حسين سينو (العلاقات الدولية و العوامل المؤثرة فيها) على الرابط:

- www.bahzani.net/servces/eorum/showthread.php?22200.30/04/2013

والسياحة ، فتوفر مساحة كبيرة تعطي الدول مزايا إستراتيجية واقتصادية تسمح لها بتوفير متطلبات الأمن العسكري والاقتصادي[1] .

وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها ، فإذا كانت الدولة كبيرة المساحة وتتمتع بموارد متعددة وكثافة سكانية مناسبة وموزعة على هذه المساحة بدرجة متوازية وقدرة تكنولوجية علمية عالية فإن ذلك يساعد على تقدم الدولة ، فالقيمة الحقيقية للدولة لا تقاس بـ (كلم^2) و إنما بقدر ماتضمنه من ثروات وكثافة سكانية مناسبة لاستغلال هذه الثروات[2].

ج) الحدود : الحدود هي الحد الذي يفصل الدولة عن دولة أخرى ، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تمارس سيادتها وتطبيق قوانينها على أفرادها وهذه إما أن تكون طبيعة مثل الأنهار والبحار والصحارى وهي حدود طبيعية وليست من صنع الإنسان ، وإما أن تكون هذه الحدود اصطناعية "أسلاك شائكة ستائر ترابية".

ونجد أن الحدود كانت إحدى العوامل في التقارب والتباعد بين الدول بل أن أغلب الصراعات كانت حول مناطق بها موارد أو ميزة عسكرية وأمنية أو تاريخية لمدينة ومنطقة .

كل دولة لها سيادة على أراضيها وشعبها الذين يشكلون دولة قومية ويكون السياج الكبير المميز للدولة والذي يحدد نطاقها الحيوي هو الحدود[3].

2:الطبوغرافيا

الطبوغرافيا (topographie) هو علم الملاحم العامة لسطح الأرض أي أنها تعنى بالتضاريس وشكل الإقليم ، فشكل الإقليم وإن كان تأثيره على أمن الدولة القومي أقل من تأثير الموقع إلا أنه مع ذلك كثيرا ما يكون عاملا هاما في تعزيز أمن الدولة أو إضعافها ، فكون إقليم الدولة مكونا من قطعة واحدة متماسكة يجعلها في وضع أمني أحسن بكثير من ذات الإقليم المتناثر والمكون من جزر والذي يزيد من المتطلبات العسكرية اللازمة لصد أي عدوان خارجي .

---

[1] - (العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية) على الرابط:

- etudintdz.net/vb/shozthread.php ? t=16246. 30/04/2013

[2] - حسين سينو (العلاقات الدولية و العوامل المؤثرة فيها) على الرابط:

- www.bahzani.net/servces/eorum/showthread.php?22200.30/04/2013

[3] - بشير أحمد، (الحدود و العلاقات) على الرابط:

- www.elaphblog.com/posts.aspx?u=2630&a=69525 . 30/04/2013

كما أن طبيعة الإقليم لها كذلك أثر على أمن الدولة وقوتها ، فالدول ذات الطبيعة الجبلية كثيرا ما يصعب احتلالها من الخارج ، إذ أن الجبال تمثل موانع طبيعية ضد الاحتلال ، لكن الدول ذات الطبيعة الجبلية تواجه صعوبات في ربط مناطق الإقليم في الداخل وهذا سيحول دون تعزيز الاتصال بين السكان ومن ثم إضفاء الوحدة الوطنية أما الدول ذات الإقليم المنبسط أو المكون من سهول وهضاب فهي عادة تكون مكشوفة للعدوان خصوصا إذا كانت إمكانياتها العسكرية ضعيفة ، لكن انبساط الإقليم يساعد الدولة على بناء شبكة قوية من المواصلات الداخلية[1].

إن الشكل المثال للدولة أن تكون متماسكة متصلة الأجزاء بحيث لا توجد نتوءات من الدولة داخل دولة أخرى أو العكس لأن هذا ينطوي على معنى الانفصال لا التماسك .

أ) التضاريس

معظم الدول تضم أشكالا متباينة من التضاريس كالسهول والجبال والأنهار وللتضاريس تأثير كبير على الدولة فهي تؤثر بشكل مباشر في المواصلات والإنتاج ، كما أنها تؤثر على الحدود السياسية وكثافة وتوزع السكان وهذا كله يؤثر في وضع الدولة السياسي فالأراضي السهلية هي أفضل المناطق للاستثمار الاقتصادي ، حيث تكون الأرض ملائمة لإقامة المصانع وإنشاء المزارع ولكن من جهة أخرى تكون سهلة الاكتساح ، ولذلك كثيرا ما كانت السهول ميدانا للتنافس بين الدول .

وعكس السهول فالمناطق الجبلية تمثل مناطق عزلة كما تمثل حاجزا يحول دون التوسع والانتشار السكاني كما أنها تتوفر على موارد عظيمة من الأخشاب والمعادن والقوى المائية التي يستغلها الإنسان في تنمية قوة الدولة سياسيا و إقتصاديا .

ويعد النظام الهيدروغرافي للدولة وثيق الصلة بطبوغرافيتها ، فهو يصرف مياهها كما يوجه و يحدد طرق المواصلات والنقل فيها ، ولهذا ترتبط طرق التوسع والانتشار الإقليمي بالنظام الهيدروغرافي[2] . وهذا وللأنهار دور في مجال الإستراتيجية فكثيرا ما عرفت الأنهار تقدم الجيوش فيها قبل تكنولوجيا الحرب المعاصرة[3] .

---

[1] - (العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية) على الرابط:

- etudintdz.net/vb/shozthread.php ? t=16246. 30/04/2013

[2] - (المقومات الجغرافية للدولة) على الرابط:

- kaka3.mam9.com/t1831-topic. 01/05/2013

[3] - محمد طه بدوي، مرجع سابق ، ص ص 109-110.

ب) المناخ

المناخ أحد العناصر الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان ونشاطه بصورة مباشرة وما من شك في أن التقدم الذي أصابته بعض الدول إنما يرجع في بعض أسبابه إلى ملائمة المناخ فيها لنشاط الإنسان وعدم وجود التطرف المناخي الذي من شأنه أن يؤثر في قدرته الجسمية والعقلية ، أما تأثير المناخ المباشر فيتجلى في خصب وتنوع أو ندرة وقحولة الحياة النباتية والحيوانية.

ونلاحظ أن أكثر الشعوب نشاطا وحيوية وأعظم الدول قوة وحضارة تنحصر في المناطق ذات المناخ المعتدل الذي يتصف بالتغير الفصلي مثل مناخ دول أوروبا الغربية ودول البحر المتوسط كما أن تباين المناخ في الدولة الواحدة يكسبها تنوعا في الإنتاج النباتي والحيواني مما يؤدي إلى توفير الغذاء للسكان بقدر كافي وهو أهم الأهداف الأساسية للتنظيم الداخلي للدولة ، كما يؤثر المناخ أيضا في حركة الأفراد والسلع و الأفكار[1].

وقد كان لخصائص المناخ و التربة فيما مضى آثار نافذة وعلى درجة توحي بفكرة " الحتمية الجغرافية " فعلا ، غير أن تسلط تلك الخصائص راح يفقد قوته مع تقدم العلم والتكنولوجيا فأصبح الإنسان المعاصر قادرا على مغالبة عناصر البيئة الطبيعية و أصبح بالعلم والتكنولوجيا يسيطر في كثير من بقاع الأرض على خصائص المناخ والتربة[2] .

3) السكان

إن السكان كان ومازال من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ، حيث أن العدد الكثيف من البشر في دولة ما يساعد على امتلاك القوة العسكرية الكبيرة وكذلك يساعدها من الناحية الاقتصادية من خلال وفرة الأيدي العاملة ووجود الكفاءات الكافية في جميع الاختصاصات وكما يصعب على الدول الأخرى السيطرة واستعمار دولة أخرى تمتلك العدد الكبير من السكان[3] .

إن السكان هم ثروة الدولة البشرية ولهم صلة وثيقة بقوة الدولة السياسية والأمر لا يتصل بالعدد وحده بل قد يرقى إلى ما يتصل بالحيوية وتقدير حجم القوى العاملة ودرجة التجاوب بينها وبين العمل المطلوب لاستغلال الموارد المتاحة في الدولة ، وهكذا فإن الافتقار إلى السكان في الدولة قد يعيق التقدم

---

[1] - (المقومات الجغرافية للدولة)، على الرابط:

- kaka3.mam9.com/t1831-topic. 01/05/2013

[2] - محمد طه بدوي، مرجع سابق ، ص ص 108-109

[3] - حسين سينو، مرجع سابق.

الاقتصادي كما أن كثرة السكان إلى حد الإكتظاظ قد يتسبب في ضغط شديد واستنزاف الموارد المتاحة ويمكن القول أن لعدد السكان وتوزعهم ونموهم وزنا كبيرا في وجود الدولة[1].

الدولة ذات المساحة الشاسعة يحب أن يتوفر فيها ما يكفيها من السكان لتستفيد من هذه المساحة ولتحقيق التنمية الإقتصادية وبناء القوة العسكرية ، فتوفر المساحة الشاسعة بدون العدد الكافي من السكان يمثل عبئا على الدولة وليس ميزة لها[2] .

الضغط السكاني : كما قلة عدد السكان قد تكون مشكلة للدولة ، فإن العدد الكبير للسكان قد يؤدي إلى مشكلة إقتصادية سياسية كثيرا ما تكون سببا من أسباب ضعف الدولة لا قوتها ، فالضغط السكاني يشكل عاملا فعالا من عوامل الصراع السياسي داخل المجتمعات وفيما بينها ، بل وكثيرا ما يحاول الملاحظون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره إلى الضغط السكاني ، لكن هذه الملاحظات ليست وجيهة في جميع الحالات ، فوجود كم كبير من السكان لا يعني دائما التوجه العنيف للدولة[3].

4) الموارد:إن ما تضمنه أرض الدولة في جوفها من ثروات وما يعطيها سطحها من غلات يعد من أهم العناصر الطبيعية في تطور وتقدم المجتمع وفي قوة الدولة و توازنها ويمكن حصر الموارد الطبيعية في ثلاثة بنود :

أ) الموارد المعدنية : تشمل المعادن المختلفة وأشباه المعادن وموارد الطاقة .

ب) النبات الطبيعي : ويشمل الغابات والمراعي ومختلف أنواع الأعشاب.

ج) الموارد الحيوانية : بحرية كانت أو قارية .

فإذا تواجدت هذه الموارد وتنوعت في دولة ما أتاحت الأسس المتينة لبناء الدولة القوية إقتصاديا وسياسيا ونظرا للتوزع غير العادل أو المتوازن للموارد في أنحاء الأرض فإنه لا توجد دولة يمكنها أن تحقق لنفسها كفاية ذاتية كاملة ولاسيما مع تقدم الصناعة وزيادة متطلبات الإنسان والتقدم الحضاري ، حتى أن أكبر الدول مساحة رغم غناها بالموارد الطبيعية هي أيضا بحاجة إلى بعض المواد

---

[1] - (المقومات الجغرافية للدولة) على الرابط:

- kaka.mam9.com/t1831-topic. 01/05/2013

[2] - (العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية) على الرابط:

- etudintdz.net/vb/shozthread.php ? t=16246. 30/04/2013

[3] - محمد طه بدوي، نفس المرجع ص ص 139-140

الأولية التي لا تتوفر داخل حدودها لكن الدول الصغرى بحاجة إلى الكثير من الموارد لتطوير نفسها لذلك فإن أكثرها يقع تحت رحمة الدول الكبرى[1].

ونتيجة الدور الكبير الذي تلعبه الموارد الأولية لجميع دول العالم ، فإن الحصول على هذه الموارد والسيطرة عليها ومنذ المراحل التاريخية كان السبب الرئيسي من وراء حدوث الكثير من الحروب والصراعات بين وحدات النظام الدولي ، وهذا ما يدفع الكثير من الدول إلى احتلال الدول الأخرى التي تمتلك هذه الموارد[2].

هناك ثروات باطنية كالبترول والفحم والحديد ذات قيمة حيوية في بناء نهضة إقتصادية حديثة حيث نشهد اليوم الدور الهام الذي يلعبه البترول كأهم مصدر للطاقة وأهم عنصر يدخل في الصناعة الحديثة[3].

المبحث الثاني : أهداف ووسائل الشراكة الجزائرية الأوروبية من خلال إعلان برشلونة بمقاربة جيو استراتيجية

حاول الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة مع دول المتوسط تعميم مقاربته الأمنية في المنطقة فهو يري أن الضفة الجنوبية المتوسطة هي المصدر الأساسي للإستقرار (INSTABILITY) و للأمن Insécurité من خلال مختلفة المشاكل التي تعاني منها هذه الدول سواء كانت أمنية سياسية (الهجرة السرية الجريمة المنظمة ، التطرف والإرهاب .... الخ) أو اقتصادية مالية (الفقر ، البطالة ، ضعف الاستثمارات .....) بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى تعميق الهوة بين ضفتي المتوسط ، وعليه كان لزوما على الاتحاد الأوروبي البحث عن صيغ جديدة وآليات للتعاون والشراكة مع الدول المتوسطية جسدها مشروع برشلونة 27-28 نوفمبر 1995 وهو المشروع الذي حول العلاقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي و دول الجنوب من إطار التعاون الاقتصادي و التجاري الذي كانت تصنفه

[1] -(المقومات الجغرافية للدولة) ،على الرابط:

- kaka.mam9.com/t1831-topic. 01/05/2013

[2] - حسين سينو، مرجع سابق.

[3] - (المقومات الجغرافية للدولة)، على الرابط:

kaka.mam9.com/t1831-topic. . 01/05/2013

البروتوكولات المالية في إطار ثنائي إلى شراكة إستراتيجية شاملة تقوم على دعائم أساسية وهي ، البعد السياسي ، البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ، واعتمد في تحويل هذه الشراكة على برامج ميدا (MEDA 1) و ميدا(MEDA 2)وهي المساعدات الأوروبية لدول المتوسط .

المطلب الأول : أهداف الشراكة الجزائرية الأوروبية

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 ديسمبر 2001 بحضور رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وكان هذا ببروكسل و حسب السيرورة العادية فإن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد التوقيع الرسمي ومصادقة البرلمان الأوروبي في أفريل 2002 الذي تم بالإجماع رغم المساعي التي قامت بغرض تعطيل هذه المصادقة ، وذلك بحجة أن الأوضاع في الجزائر مازالت ضبابية لاسيما في جانب حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات الفردية[1].

إعتُبر التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تتويجا لسلسلة من المفاوضات الطويلة والتي دامت 7 سنوات ، التقى فيها الطرفين 17 مرة واختتم الطرفين جولات المفاوضات من خلال اللقاء الختامي في نوفمبر 2001 الذي حضره عن الجانب الجزائري وزير الخارجية "عبد العزيز بلخادم "وعن الجانب الأوروبي "رومانو برودي" رئيس المفوضية الأوروبية وعليه فإن التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى لم يكن بالأمر الهين وهذا بالنظر إلى النقاط و القضايا الشائكة التي مثلت اختلافا في وجهات النظر خصوصا ما تعلق بملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وحقوق الإنسان كما ألحت الحكومة الجزائرية على ضرورة إيجاد آليات وطرق للتعاون في إطار الشراكة لمحاربة ظاهرة الإرهاب وهو أحد العوامل الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط[2].

لقد حدد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية بمجموعة من الأهداف الرئيسية :

1- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم والتعاون في جميع المجالات ذات الإهتمام المشترك .

2- تنمية المبادلات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية والاجتماعية بين الأطراف وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع و الخدمات ورؤوس الأموال .

3- تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية .

---

[1] - النصر ،(الشراكة الاورو جزائرية) ، جريدة النصر ،(جزائرية)، أفريل 2002

[2] - تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان ، التقرير السنوي لعام 2000 لندن.

4- تشجيع الاندماج المغاربي عن طرف تنمية المبادلات والتعاون ضمن المجموعة المغاربية ، وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي وكذا الدول العضوة فيه[1].

5- إقامة منطقة حرة للتبادل بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوب البحر المتوسط بما فيها الجزائر

6- زيادة تدفقات الاستثمارت المباشرة الأوروبية إلى بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط .

7- الحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي كالمبلغ الذي منحه هذا الأخير لولايات الشرق والمقدر بـ 50 مليون أورو لبعث التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر.

8- التعاون والتنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ضمن إطار التعاون .

9- دعم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مع العلم أن أوروبا تعد أهم شريك للجزائر بواردات قيمتها 5.9 مليار دولار من مجموع 9.94 مليار دولار[2].

10- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، الثقافية ، المالية وقد جاء هذا الاتفاق في 9 فصول و110 مادة تشمل المجالات التالية :

الشراكة السياسية والأمنية ، الشراكة الاقتصادية والمالية الشراكة الاجتماعية والثقافية وسنحاول دراسة أهم ما جاء في هذه النقاط :

أولا- الشراكة السياسية والامنية

إن الشراكة الأورو جزائرية مبنية إجمالا على المفهوم الأمني و الذي يعترف بالروابط الموجودة بين الميادين التالية : الأمنية السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية والثقافية ، فمن خلال هذه الروابط المتكاملة والتي بمقدور الشراكة الأورو-جزائرية أن تساهم فيها من أجل تحسين الظروف وتحقيق السلم والتطور للطرفين[3].

ترجع العلاقة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي إلى عدة قرون نتيجة الأسباب جيو سياسية جيو إستراتيجية واقتصادية ، اجتماعية وثقافية جعلت الترابط بين الطرفين مستمرا هاما عبر العصور ومتزايدا في الأهمية ولهذا جاءت بنود الاتفاقية لتواكب العصر والقضايا المختلفة التي نحظى باهتمام الجميع فمن بين أبرز العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع الجزائرو باقي الدول المتوسطية ، هو تأمين الحدود الجنوبية ، من مخاطر انتشار الإسلام السياسي والهجرة السرية ، وعلى

---

[1] - هشام صاغور مرجع سابق ،ص 260

[2] - بومزاوط سعاد ، سكراني الهام ، هامل وهيبة ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في المحاسبة و الضرائب) معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قالمة – 2013 ، ص 98

[3] - عمر بغزوز، (الشراكة الأمنية في اطار مسار برشلونة من أجل منطقة أمنية مشتركة بالمنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط) مجلة الجيش ، عدد 477 ، (أفريل 2003) ،ص33.

هذا الأساس تم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة إقامة تعاون فعلي لمكافحة الإرهاب وهذا بموجب المادة (90) من نص الاتفاقية[1].

أما فيما يتعلق بما تضمنه محور السياسة الأمنية في إطار الشراكة الأورو جزائرية فيمكن ادراجه في النقاط التالية :

1- الشؤون الداخلية والعدالة

يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشراكة الاورو جزائرية أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي والأمني وكذا الاجتماعي ومسألة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الارهاب ، فقد أكد الطرفان على ضرورة التعاون في المجال القضائي والقانوني وذلك من خلال دعم التنسيق المتبادل في معالجة المنازعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري والعائلي وتبادل الخبرات في هذه المجالات ، وقد تم تخصيص ما قيمته مليون أورو للثمانية مشاريع جزء منها لإصلاح العدالة وكذا تخصيص مبالغ لتكوين أسلاك الأمن[2].

2- حقوق الإنسان والديمقراطية

حسب الالتزامات المنبثقة عن إعلان برشلونة والاتفاقيات الأورو متوسطية تلتزم الجزائر بالتصرف على الصعيد الدولي طبقا لميثاق الأمم المتحدة ،كما تلتزم كذلك بدمقراطة مؤسساتها السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة وتحاشي العمليات الإرهابية وكذا وضع إجراءات لتعزيز الثقة والأمن من أجل إقامة فضاء يسوده السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط[3].

حيث خصصت المفوضية الأوروبية نسبة 10.3% من مبلغ إجمالي قدره 10 مليون اورو لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين ويذهب العقد أبعد من ذلك حيث يعمد إلى التخلي عن العمل بالاتفاق من جانب واحد (الاتحاد الأوروبي) ،إذا ما حصلت خروقات لحقوق الإنسان ولأجل تجسيد مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضع التحاد الأوروبي برنامج ميدا للديمقراطية (MEDA-Démocratie)صيغ هذا البرنامج بهدف مساعدة المجتمع المدني في الدول المستفيدة حسبهم ويساعد هذا البرنامج على تفعيل دور المجتمع المدني وتحسين أدائه بغرض تمكينه من أداء الدور المنوط به[4].

3- ملف الهجرة ببعديه الأمني السياسي والاجتماعي

---

[1] - علي ربيج ، الثابت و المتغير في علاقات التعاون الجزائري – الأوروبية (اتفاقية 1976 و 2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2004 ، ص80

[2] - هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 262

[3] - عمر بغزوز ، مرجع سابق ،ص33.

[4] - هشام صاغور ، مرجع سابق، ص ص 262- 263

تعد الهجرة غير الشرعية ، من القضايا التي ركز عليها إعلان برشلونة ، وقد حاول الإعلان إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال ، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية[1].

لقد لعب القرب الجغرافي والتقارب التاريخي وحضارة البحر المتوسط إضافة إلى عامل اللغة دورا هاما في تدعيم الهجرة من جنوب المتوسط و خاصة من دول المغرب العربي إلى شمال المتوسط وخاصة إلى فرنسا وبعد ذلك دول أوروبا الغربية الأخرى خاصة بلجيكا هولندا وألمانيا وبفعل عوامل الجذب على الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط وعوامل الدفع على شاطئه الجنوبي التي ساهم في تحريك تيارات الهجرة ، ففي الشمال توجد مستويات معيشة مرتفعة ، وضمان للحريات الأساسية وانخفاض نسبي لمستوى البطالة ... وفي المقابل في الجنوب والشرق هناك انخفاض في المستوى المعيشي ، البطالة تخلف تكنولوجي واضح ، انفجار سكاني وانخفاض في مستوى الحريات الأساسية يمكن القول أن دول جنوب المتوسط هي دول متجانسة من نواحي مختلفة (اللغة،الدين الثقافة ، العادات والتقاليد) ولكنها غير متجانسة سياسيا واقتصاديا.

هذه الفجوة بين الشمال والجنوب دفعت وشجعت على الهجرة من الجنوب للبحث عن أوضاع معيشية أفضل في الشمال،غير أن تدفق الهجرة بأعداد كبيرة وبشكل غير منظم أدى إلى ضيق دول الشمال بتلك الهجرة[2].

وفيما يخص وقاية ومكافحة الهجرة غير الشرعية فإن أوروبا تسعى إلى تعاون دول المغرب لاسيما فيما يتعلق بإعادة الرعايا المتواجدين في حالة غير قانونية على تراب الآخر ، ومن أجل إبرام اتفاقيات في هذا الصدد ، لكن في الحقيقة هذه الإجراءات تطبق في اتجاه واحد وهذا ما يعني جليا أن بلدان المغرب العربي عليهم المساهمة في أمن شركائهم الأوروبيين بتطبيق الإجراءات المقررة عليهم[3].

حيث اتفق كل من الطرفين على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التعاون في إجراء مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية ، وقد نصت المادة (82) على : «أن أطراف العقد مدعوة إلى احترام حقوق المواطن للبلد الشريك وإلغاء ممارسات التمييز في البلد المستقبل»

[1] - نفس المرجع،ص 108

[2] - نفس المرجع، ص ص 86 - 87

[3] - عمر بغزوز ،مرجع سابق، ص 36

والتعاون في مجال يبادل المعلومات محل الهجرة غير الشرعية وفي هذا المجال فقد تم تخصيص ما قيمته مليون أورو لثمانية مشاريع يوجه جزء منها لإصلاح العدالة[1].

وتعتبر الجماعات المهاجرة من دول المغرب العربي هي الأكبر في بعض الدول الأوروبية و طبقا لتقديرات سنة 1988 مثل الأجانب من دول المغرب العربي في دول الجماعة الأوروبية حوالي 14% من إجمالي الأجانب وكان توزيعهم كالتالي :

10.3% من الجزائر 9.7 % من المغرب ، 2.8% من تونس ، ولقد قدر عدد الأجانب من المغرب العربي في دول أوروبا الغربية عام1992 بحوالي 2.1 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 300.000 نسمة تقريبا بين 1988 و 1992 ويمثل هذا المعدل نموا سنويا قدره 3.9% أما إذا أضفنا إلى عدد المهاجرين في المغرب العربي حجم الهجرة غير المشروعة فقدرت بحوالي 500.000 نسمة في عام 1993 ويتم جزء كبير منها عن طريق إيطاليا واسبانيا[2].

وبالنسبة للمهاجرين الشرعيين في أوروبا فتكفل لهم الشراكة الأمنية والاجتماعية ظروفا سكنية مواتية وتعليم الأطفال والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية في قوانين الدول المضيفة ، وفيما يخص العمال المهاجرين فقد نصت المادة 67 على أنه لابد أن يعامل العمال الجزائريين أو من دول أخرى بنفس التعامل الذي يطبق على الأوروبيين بدون تمييز أو تفرقة في حقوقهم المادية والمعنوية ، كما تتعهد الدول الأعضاء وفي إطار الشراكة بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في الشراكة وإدماج الشرعيين منهم[3].

ثانيا :الشراكة الاقتصادية والمالية

لقد ركزت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في المحور الاقتصادي على ضرورة تعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع إيلاء العناية للنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تكون عرضة للتأثر نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي والتي يمكن أن تكون قائدة للنمو الاقتصادي وخالقة لمناصب العمل[4].

كما أن التباين الاجتماعي والاقتصادي ، الفقر والبطالة هي الأسباب الرئيسية لخلق ما يسمى " الشعب المتنقل " بمعنى حركة الكتل البشرية نحو الضفة الشمالية ، فإن إستراتيجية الاحتواء ستكون .

---

[1] - هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص263

[2] - نفس المرجع، ص 100

[3] - هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص264

[4] - علي ربيح ، الثابت و المتغير في علاقات التعاون الجزائري – الأوروبية (اتفاقية 1976 و 2001)، مرجع سابق ،ص 53

بتأسيس شراكة اقتصادية (منطقة التبادل الحر – و مساعدة مالية) التي تقلص من شدة التباين في التقدم بين الضفتين والتي تسمح بخلق مناصب شغل ولاسيما عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية[1].

تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء في إطار الشراكة العام إلى تحقيق تنمية اقتصادية ومستديمة في حوض المتوسط ، وتحسين المستوى المعيشي لشعوب المنطقة وتشجيع التعاون الإقليمي وإلى ردم الهوة بين مختلف الأطراف المشاركة ومن المحاور التي شملها الاتفاق الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في الجانب الاقتصادي والمالي مايلي :

تحرير تبادل السلع وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية وتخفيض معظم الرسوم الجمركية خلال فترة أقصاها 12 سنة ، وفترة انتقالية مدتها 5 سنوات كما سيشرع في التحرير التدريجي لتبادل السلع الزراعية والسلع الصناعية .(انظر الملحق4)

لقد توزعت الشراكة الاقتصادية والمالية كمايلي :

الباب 1 (المواد 6 إلى 30) تعطي هذه المواد حرية حركة السلع ، جاءت في 3 فصول تتعلق بالسلع الصناعية ، السلع الزراعية ، وسلع الصيد البحري وشروط عامة[2] ،ويكون هناك ضرورة التحرير التدريجي والشامل لهذه المنتوجات التي تشكل مصلحة مشتركة بين الطرفين وعلى أن تكون هناك تنازلات خاصة للمواد الغذائية (كالخضر ، الفواكه ، زيت الزيتون المصبرات ، الخمور ، عصير الفواكه) هذا بالنسبة للصادرات الجزائرية ، أما الصادرات الأوروبية فنجد (اللحم ، الحليب ، الحبوب السكر ، التبغ الزيوت).

ويعد الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر ، حيث يتصدر قائمة الصادرات والواردات الجزائرية ، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي ما بين الفترة 2003–2008:

جدول رقم (1):المبادلات الجزائرية الاوروبية بين 2003 و 2008.

السنة	الصادرات إلى الجزائر (مليون دولار)		الواردات إلى الجزائر (مليون دولار)	
	الاتحاد الاوروبي	فرنسا	الاتحاد الاوروبي	فرنسا

[1] - عمر بغزوز ، مرجع سابق، ص 35.

[2] - رافدي عبد الله ، مفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية : تغيير المستوى التفاوضي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2004 ، ص104

2003	7678	مرتبة أولى 2911	1406	مرتبة ثانية 2409
2004	10109	مرتبة أولى 4126	18325	مرتبة ثانية 3615
2005	11219	مرتبة أولى 3521	25593	مرتبة ثانية 3183
2006	11729	مرتبة أولى4365	28750	مرتبة ثانية 4571
2007	14427	مرتبة أولى4614	26833	مرتبة ثانية 4100
2008	20843	مرتبة أولى6465	3988	مرتبة ثانية 6421

المصدر : l'office national olgérenne des statique (ons) les éhangescommerciaux entre la France et l'lgérie . dans:http://www.ons.dz/commerce/extérieur début-articles 20- pagintion – articles

أما فيما يتعلق بالتعاون المالي ، فلقد نص الاتفاق في المادة 79–80–81 على جملة من الآليات والاجراءات التي من شأنها تقوية ودعم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و لقد حددت ميادين تطبيق هذا التعاون المالي فيما يلي :

– تسهيل الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد والتنمية الريفية .

– وضع في المستوى المطلوب هياكل القاعدة الاقتصادية .

– ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي تخلف مناصب للشغل .

– العمل على إنشاء منطقة للتبادل الحد مع الأخذ بعين الاعتبار عملية تحويل الصناعة[1].

– والهدف المشترك والأكثر أهمية بين الطرفين هو بناء منطقة رخاء وازدهار أوروبية متوسطية وجزائرية في حدود 2010 وتسهيل حركية رؤوس الأموال بإزالة الحواجز التي تعرقل ذلك[2].

ثالثا : الشراكة الاجتماعية والثقافية

اعتبرت الشراكة في الميدان الاجتماعي والثقافي والإنساني أساسية فالتقاليد الثقافية والحضارية في كلتا جهتي المتوسط ، الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية هي بمثابة عامل أساسي في تقارب الشعوب و ذلك اعتمادا على :

1– دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب .

2– تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية

[1] - هشام صاغور ، مرجع سابق، ص ص265-266

[2] - ABD elkader Sid Ahmed , vers une nouvelle stratégie maghrébine développement ,paris publisud ، 1995 . p/72

أما التعاون في المجال الثقافي والتربوي فقد أكدته المادة 77 حيث نصت على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهداف التعاون الثنائي بمعنى ترقية التبادل في الميدان الإعلامي والتعاون الثقافي وسوف يتم الاتفاق من أجل تطوير الأنشطة في مختلف المجالات مثل : الصحافة ، قطاع السمعي البصري وأن هذا التعاون يجب أن يشمل المجالات التالية : الترجمات الأدبية ، تكوين العاملين في ميدان الثقافة التعاون بين الفنانين ، تنظيم تظاهرات ثقافية ، تشجيع التعاون في المجال السمعي البصري ، نشر المجالات والأعمال الأدبية ، التقنية والعلمية. [1](انظر الملحق5)

المطلب الثاني : وسائل الشراكة الجزائرية الأوروبية

يعتمد رهان إقامة منطقة التبادل الحرفي منطقة حوض البحر المتوسط في آجال 2010 على سياسة مضاعفة المساعدات المالية لتشجيع تنمية ذاتية مستديمة وتجنيد الفاعلين الاقتصاديين المحليين .

ويعتبر برنامج "ميدا" الأداة الاقتصادية المالية الأساسية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتنفيذ مشروع الشراكة الأورومتوسطية المعلن عنه في مؤتمر برشلونة سنة 1995 بينه وبين بقية أقطار حوض المتوسط لمساعدتها على إعادة تأهيل إقتصادياتها تجاوبا مع مرحلة الانتقال التدريجي وفقا لمقتضيات الشراكة بين الضفتين ، وتضمنت المعنويات المالية المقدمة في إطار برنامج (MEDA) مايلي

- برنامج (MEDA1)
- برنامج (MEDA2) [2]

فيما يتعلق برنامج MEDA1 : فيهتم بتحضير اقتصاديات الأقطار المتوسطية ومن بينها الجزائر للتكيف مع مرحلة الانتقال الاقتصادي خلال الفترة (1995–1999) حيث استفادت بمبلغ 164 مليون أورو– بما يعاد نسبة 05% من مجمل المبالغ المالية المرصدة لجميع الأقطار المتوسطية في إطار برنامج MEDA التمويلي[3].

[1] - هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص267

[2] - فاطمة الزهراء قراش ، فائزة باغياي ، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11سبتمبر2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ودراسات امنية، جامعة 08 ماي 45،2011-2012،ص 62.

[3] - رقايقية فاطمة الزهراء ، الشراكة الأورو متوسطية ، رهانات حصيلة آفاق ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2005 ، 2006 . ص 89

ويظهر التوزيع السنوي لإجمالي الالتزامات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (1995–1999) مقارنة بمجمل التزامات برنامج MEDA الممنوح في إطار اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): التزامات برنامج MEDA(1) للفترة 1995–1999

المبالغ بمليون اورو	اجمالي الفترة 1995–1999	ميدا (MEDA1)				
السنـوات	–	1995	1996	1997	1998	1999
حصة الجزائر	164	–	–	41	95	28
الحصة بالنسبة المئويـة	%5	–	–	%4.18	%10.10	%2.9
إجمالي ميدا (MEDA)	3435	173	403	981	941	937

المصدر : Délégation de la commission européenne en algerie , au site : http ://www.deldza.cec.eu.int/ue

يتضح من خلال الجدول أعلاه ، استفادة الجزائر بنسبة (5%) من مجمل المبالغ المرصدة في إطار برنامج MEDA(1) التمويلي حيث تم استغلال نسبة (0%) خلال سنتي (1996–1997) وبنسب (4.18% ، 10.10% ، 2.99%) خلال سنوات 1997–1998–1999 على التوالي.

لقد تم تخصيص أموال MEDA(1) بحسب أهدافها في المجالات التالية :

* **دعم الإصلاحات الاقتصادية** : وذلك عن طريق المساهمة في عملية التعديل الهيكلي بمبلغ 125 مليون اورو منها ، ويتم من خلالها دعم الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية ، خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خوصصة الأراضي الزراعية ، السكن والشبكة الاجتماعية .

* **تنمية القطاع الخاص** : في إطار ترقية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PMI/PME) بقيمة 57 مليون أورو ومساندة إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة بقيمة 38 مليون اورو ، تحديث القطاع المالي بقيمة مليون اورو.

* **مساندة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة** : وما يتضمنه من التسيير الأمثل للأشغال العمومية ، دعم الجمعيات الجزائرية بقيمة 5 مليون أورو ، محاربة التلوث الصناعي ومساندة الصحافة والإعلام الجزائري مع دعم وتحديث قطاع الشرطة بمبلغ (11 مليون اورو تقريبا)[1].

إن برنامج (ميدا 1) الذي علقت عليه أمال كبيرة اصطدم بمشاكل حالت دون أداء الغرض المطلوب والمتفحص لمضمون هذا البرنامج يلاحظ طغيان التعهدات ، في حين عملية التنفيذ شهدت بطئا شديدا وهذا يعود إلى :

- ضعف قدرة الامتصاص لاقتصاديات الدول المتوسطية النامية .
- طول فترة تنفيذ المشاريع التي تتراوح بين 2 و 8 سنوات.
- ثقل الإجراءات الإدارية من الجانب الأوروبي في تسريع هذه المساعدات[2].

البنك الأوروبي للاستثمار

لقد قدم البنك الأوروبي للاستثمار سنة 1996 قروض بقيمة 620 مليون أورو توجه إلى :

- مساندة وتطوير البنى التحتية الاقتصادية بتقديم فروض طويلة الأجل حسب نوعية المشاريع الطاقة النقل البري والبحري والجوي ، تسيير المياه ، حماية البيئة ، محاربة التلوث الصناعي .
- تنمية القطاع الخاص سواءا بقروض من موارد البنك أو بالمساهمة في رأس المال

أما فيما يتعلق ببرنامج ميدا2 (MEDA2) الذي يشمل الفترة (2000–2006) سعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى تغيير طريقة عمله مع الجزائر لإيجاد أفضل السبل لتجسيد مضمون إتفاق الشراكة الأورو–متوسيطي وإرساء منطقة التبادل الحر الأورو–جزائرية.[3]

ويمكن توضيح مخصصات برنامج (2) MEDA التمويلي خلال الفترة (2000–2004) في الجدول أدناه :

جدول رقم 3 : المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 2(MEDA).

برنامج ميدا2(MEDA) (2000–2004)								
البلد	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004	المجموع	الدفع	نسبة الدفع

[1] - رقايقية فاطمة الزهراء ، الشراكة الأورومتوسطية ، رهانات حصيلة آفاق ،مرجع سابق .ص ص 90-91

[2] - بوعزيز ناصر ، الشراكة الأورومتوسطية و المؤسسة الإقتصادية الإجتماعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة باجي مختار عنابة 2005-2006 ص ص 77- 78/

[3] - رقايقية فاطمة الزهراء ، الشراكة الأورومتوسطية ، رهانات حصيلة آفاق ،مرجع سابق ، ص 92.

الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	232.8	74.7	%32.1

المصدر: Algerie country rapport 03/69 mars 2003 in : http// www.inng.org

من خلال قراءتنا للجدول الخاص ببرنامج MEDA2 نلاحظ أن الجزائر خصص لها مبلغ 232.8 مليون أورو كالتزام ولكن المبالغ المدفوعة قدرت بـ 74.7 مليون أورو أي بنسبة 32.1% من الأموال المتعهدة بها ويرى العديد من المختصين أن هذه المبالغ غير كافية للقيام بعملية التأهيل كما يرى الأوروبيون أن تخصيص مبالغ لإعادة الهيكلة الصناعية في اقتصاديات الدول المغاربية يشكل أضرار بالمنافسة.[1]

لقد تم تخصيص أموال MEDA2 في المجالات التالية :

– تحسين معدل النمو الاقتصادي ، بتشجيع الإصلاحات الاقتصادية ودعم البنى التحتية الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة .

– معالجة البطالة والاختلالات الاجتماعية بتثمين الموارد البشرية .

– تحقيق الاستقرار الأمن والسلم وتجسيد دولة القانون .

– تحقيق الإيرادات خارج قطاع المحروقات ، ولقد تضمنت الإستراتيجية الأوروبية خلال (2002–2006) البرنامج التوجيهي الوطني (programme indicatif national PIN) للجزائر ، حيث تم خلالها رصد مبلغ مقدر بـ (150 مليون أورو) للتمويل المشاريع في مختلف المناطق الحضرية بالجزائر بالإضافة إلى عصرنة وتطوير وزارة المالية ، إصلاح وعصرنة النظام التربوي نظام التعليم العالي في إطار تنمية التعاون بين جامعات دول الاتحاد الأوروبي والأقطار العربية بما فيها الجزائر إصلاح العدالة وتدعيم سيادة القانون وسلامة الحكم ، دعم المنظمات غير الحكومية وأجهزة الإعلان المستقلة[2].

إن ضعف المبالغ الممنوحة للدول المتوسطية الجنوبية والشرقية وتأخر صرفها بالنسبة للجزائر يعود إلى عدة عوامل أهمها :

– الإجراءات البيروقراطية التي تتميز بها الإدارة.

– تعقد الإجراءات والشروط التي يفرضها الاتحاد الأوروبي .

– حداثة الأداة التي تضمنت المساعدات وطبيعة المشروعات المستهدفة .

إن ما يمكن استخلاصه من برنامج الدعم المالي في إطار ميدا " MEDA " من قبل الاتحاد الاوروبي أنه لا يمكن أن يعوض الخسائر التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء عملية التدمير

[1] - علي لزعر ، (تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية)، أبحاث ادارية و اقتصادية، العدد الخامس (جوان 2009)، ص ص 45

[2] - رقايقية فاطمة الزهراء ، الشراكة الأورومتوسطية رهانات حصيلة آفاق ، مرجع سابق . ص ص 92 - 93

الجمركي والمتطلبات المالية لعملية تأهيل المؤسسات الوطنية ، وعليه فان اتفاق الشراكة الاورو جزائرية يمثل رهان يصعب التكهن بنتائجه وليس فرصة يسهل حصاد مكاسبها[1].(انظر الملحق5)

خلاصة الفصل

مما سبق نستخلص أن : المجال ، طوبوغرافيا ، السكان و الموارد هي أدوات التحليل التي تعتمدها المقاربة الجيواستراتيجية في تبيان أهمية الموقع لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي والذي يساعد بشك كبير في توسيع مجال الشراكة والتعاون والحوار بينها.

لقد حدد مؤتمر برشلونة اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ثلاث مجالات رئيسية هي : شراكة سياسية أمنية ، شراكة اقتصادية مالية شراكة اجتماعية ثقافية ، ويعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية المالية الأساسية التي يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروع الشراكة .

[1] - علي لزعر ، (تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية) ، أبحاث ادارية و اقتصادية العدد الخامس (جوان 2009) ص ص 46

الفصل الثالث :التحديات والرهانات المطروحة للتوظيفات الجيو إستراتيجية في إعلان و مسار برشلونة

تمثل الجزائر محط اهتمام للاتحاد الأوروبي ، لما تتوفر عليه من مؤهلات وموارد تخدم الطرف الأوروبي وتجعله يسعى إلى إقامة مشاريع للشراكة معها في مختلف المجالات ، من جهة أخرى فالاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية عالمية يشكل داعما وشريكا أساسيا للاقتصاد الجزائري.

الشراكة الأورو جزائرية كمشروع ، تعد مشروعا مثاليا جاء لتدعيم الترابط وزيادة التعاون بين الطرفين ، لكن تطبيقاته وما تم إنجازه في الواقع لا يعد مثاليا ، فالواقع يبين أن هذه الشراكة خدمت الجانب الأوروبي بشكل أساسي ، بينما فائدتها على الجزائر محدودة و في نطاق ضيق ، ومجالات قليلة تعكس التوجه الأوروبي للعمل ضمن ما يكفل مصلحته.

وكان المجال الاقتصادي هو المجال الذي طبقت فيه هذه الشراكة بشكل واضح وأيضا هو المجال الذي أظهر الاختلاف واللاتكافؤ في الاستفادة من هذه الشراكة .

هذه التحديات تقودنا إلى استشراف سيناريوهات محتملة لما سيؤول إليه المستقبل في ظل الشراكة الأورو جزائرية – الاورو متوسطية عموما–.

المبحث الأول : التحديات المرفوعة بالتوظيفات الجيو إستراتيجية

يطرح واقع الشراكة الأورو جزائرية عدة رهانات والتي بدورها تطرح عدة تحديات أمام طرفي الشراكة ، ومن بين هذه التحديات أن الشراكة بتوظيفاتها الحالية للجيواستراتيجية تكرس وتعمق من اللاتكافؤ الاقتصادي والذي بدوره يؤثر على المجالات الأخرى ، كما يوظف سياسات تكرس اللا أمن واللاإستقرار في منطقة في منطقة البحر المتوسط.

المطلب الأول : توظيفات تكرس لمبادلات تجارية غير متكافئة

وجدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام تحدي كبير ، خاصة في ظل تطور المؤسسات الإقتصادية في البلدان المتقدمة وتزايد حدة المنافسة التي أفرزتها العولمة ، فبتوقيع الجزائر على إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستصبح المؤسسات الجزائرية أكثر عرضة لمنافسة المنتجات الأوروبية التي تتصف بجودتها العالمية مما يهدد بقاء تلك المؤسسات لأن منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة تفرض تحديا مصيريا بالنسبة للمؤسسة الوطنية التي لطالما كانت محمية من المنافسة خاصة في ظل سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني .

تعتبر منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري من أهم الأهداف المنبثقة عنه ، بحيث أكد الباب الثاني على نظام حرية تنقل السلع على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ولأن المنتجات الجزائرية الصناعية استفادت من حرية الولوج في السوق الأوروبية وإعفاءها من كافة الحقوق الجمركية والرسوم ذات المفعول المماثل ، ففي المقابل يتعين على الجزائر أن تزيل كافة الحقوق الجمركبة بصفة تدريجية عند إستيرادها لمنتجات صناعية يعود منشأها للاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية حددت بـ 12 سنة أي آفاق 2017 .

إذن اتفاق التبادل الحر الأورو جزائري عبارة عن فتح للأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية من خلال رفع الحواجز الجمركية ، وهذا من شأنه أن يعمق عجز الميزان التجاري اتجاه الاتحاد الأوروبي لأن المنتجات المصنعة الجزائرية لن تتحصل على أفضلية دخول الأسواق الأوروبية فهي كانت تتمتع بحرية الولوج إلى هذه الأسواق منذ قرابة 20 سنة في حين أن المنتجات الفلاحية مستثناة من هذا الاتفاق[1].

أثار إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

رغم كل الفوائد التي ستعود بها منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية والتي سيتم الإحساس بها في الأجل البعيد والمتوسط ، إلا أنها ستقضي تكاليف انتقالية ويقع أولها على الخزينة العمومية فالتفكيك الجمركي كلف وسيكلف طيلة هذه الفترة ما يعادل مليار دولار سنويا أي حوالي 5% من إرادتها وهذا يستدعي إما تعويضات برسوم جبائية جديدة أو التخفيق من النفقات العمومية.

كما يتسبب انخفاض أسعار المنتجات المستوردة إلى زيادة حدة المنافسة على المؤسسات الوطنية ويؤدي ذلك إلى زوال كل مؤسسة لا تستطيع الصمود أمام هذه المنافسة في القطاعين العام و الخاص إلى أن مؤسسات القطاع العام هي التي تكون أكثر عرضة للإفلاس لأن حظوظ صمودها ضئيل جدا .

[1] - ليلى أوشن ، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع قانون التعاون الدولي ، جامعة تيزي وزو ، 2011 ، ص ص 78-88.

قد يحول هذا الاتفاق دون إقامة صناعة جديدة بسبب إنفتاح السوق الوطني على إستيراد سلع مصنعة أكثر تطورا وذات تقنية عالية ، مما يؤدي إلى تكريس التخلف ولو نسبيا[1].

كما أن تزايد المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات الجزائرية من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية مما يعني تفشي البطالة ، و حرمان مئات العائلات الجزائرية من قوت يومها .

وعلى صعيد المعاملات الخارجية فإن اتفاق الشراكة لا يقدم شيئا إضافيا للمنتجات الجزائرية بل على العكس فإن الأوضاع الجديدة في أوروبا ستزيد من تعقيد الأمور أمام المنتجات الجزائرية التي ستجد نفسها في مواجهة منتجات دول أوروبا الوسطى و الشرقية التي انضمت أخيرا إلى الاتحاد الأوروبي إضافة إلى منتجات بقية دول العالم[2].

آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية فالنظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية و المحلية ، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الوطنية يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية .
كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية ، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي ، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري[3].

[1] - ليلى أوشن ، مرجع سابق ، ص ص 97 – 98.

[2] - عبد الحميد زعباط ، (الشراكة الأور-متوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري) ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ، ص 63.

[3] - الخبر ،(اثر الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد)، جريدة الخبر ، الأربعاء 31 أوت 2005.

القطاع الزراعي

إن تطبيق اتفاقية الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع ، فأوروبا تضمن 48% من حاجات الجزائر من المواد الزراعية ، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و 1.5 مليار دولار وهذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري ، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الإنتاج الزراعي الوطني من جهة أخرى ، مع تمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا للقطاع الزراعي ما يجعل المنتجات الزراعية الجزائرية عاجزة على منافسة نظيرتها الأوروبية[1].

قطاع الجمارك

إن الجزائر التي انتهجت النظام الحمائي الجمركي من أجل حماية منتجاتها من شدة المنافسة الأجنبية تجد نفسها الآن مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية بفعل تطبيق الاتفاقية وهذا من خلال التفكيك التعريفي التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية وكذا الزراعية ومنتجات الصيد البحري ، وما يلاحظ أن الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية من خلال تطبيق هذه الإتفاقية سوف يكون له انعكاسات أو أثر على السياسة الجمركية ومنها:

أن إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها سيتبعه انخفاض المدخول الجبائي الذي تشكل فيه الرسوم الجمركية نسبة 25% وهذا ما سيؤثر سلبا على إيرادات الدولة .

إنخفاض قيمة الرسوم الجمركية سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي والذي سيُترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام ، والذي سيحدث اختلال في مستوى الطلب العام[2].

القطاع المالي

من الإنعكاسات السلبية الناتجة عن انضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي على القطاع المصرفي والمالي:

تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل توفير المصاريف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق وهذا يؤدي إلى جعل المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في عمليات خطيرة قد تؤدي إلى خسارة كبيرة أو حتى الإفلاس .

---

[1] - الخبر(الآثار المترتبة على إقامة منطقة التبادل الحر) ،جريدة الخبر ، الإثنين 26 سبتمبر 2005.

[2] -(الاقتصاد الجزائري) على الرابط:

يؤثر تحرير رؤوس الأموال على السياسة النقدية حيث تؤدي تلك التدفقات في العادة إلى زيادة التوسيع النقدي و كذا الزيادة في سعر الصرف الحقيقي مما قد يسبب أزمات فجائية خطيرة[1]

يتوقع أن تتأثر الجزائر باعتبارها الطرف الضعيف ضمن اتفاقية الشراكة في تقلبات أسعار الصرف للعملات الأوروبية حيث ستتضاءل قدرة الجزائر على المنافسة في التصدير ، كما سيفرض على البنك المركزي الجزائري الاحتفاظ بجزء من احتياطه الأوروبي بدلا من الدولار الذي تستخدمه السوق النقدية الجزائرية في الوقت الراهن[2].

الادخار ، الاستثمار وميزان المدفوعات

كانت الجزائر من أكثر الدول تقييدا للاستثمارات الأجنبية حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الإقتصاد الجزائري إلا أنه بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات ، لكن رغم ذلك بقيت حصة الإستثمارات ضعيفة حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1% من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومنه فإن اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الإستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج ، غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر هي ضعف مستوى المدخرات المحلية ، وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم المديونية[3].

ومن هذا فانعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية على المؤسسات الإقتصادية تختلف حسب القطاعات ودرجة الانفتاح ، ومستوى الكفاءة في الأداء وامتلاكها للقدرة التنافسية[4].

---

[1] - (الجزائر فرص للأعمال و الاستثمار) ، مجلة الاقتصاد و الأعمال ، عدد خاص ، الجزائر ، نوفمبر 1994، ص 96.

[2] - محمد بوزهرة ،تحليل الجوانب المالية لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية ، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية ، جامعة سطيف ، 2004 ، ص ص 2 - 3 .

[3] - عزيزة سمينة ، (الشراكة أوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة) ، مجلة الباحث ، العدد التاسع 2001 ، ص 157.

[4] - علي لزعر ، ناصر بوعزيز ، (تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية)، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد الخامس ، جوان2009، ص 31.

أكد خبراء في الاقتصاد أن خسائر الجزائر الناجمة عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تقدر بـ 2.5 مليار دولار سنويا ، كما دعوا لضرورة تعديل اتفاق الشراكة بسبب الخسائر التي تتكبدها الخزينة العمومية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية ، بعد أن تحولت الجزائر إلى سوق واسعة للمنتجات الأوروبية وأضافوا أن تقييم الاتفاق يؤكد أن الجزائر لم تحقق من ذلك الاتفاق سوى النجاح السياسي في الوقت الذي لم ترق فيه عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات في المنظومتين التربوية والقضائية إلى الأهداف المطلوبة[1].

وتعكس دعوات الخبراء الاقتصاديين مؤخرا لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاختلال الذي كرسه هذا الاتفاق ، حيث كرس خدمته للمصالح الأوروبية أكثر من الجزائر التي تحولت حسبهم إلى سوق استهلاكية لهذه المنتجات الأوروبية،كما يجمع العديد من المختصين الذين شاركوا في اليوم البرلماني الذي نظمه المجلس الشعبي الوطني حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني أن الجزائر خسرت تجاريا مع الطرف الأوروبي من خلال تراجع العائدات الجبائية من مداخيل المحروقات بالرغم من تزايد الاستثمار المباشر في الجزائر على عكس ما تتداوله دول الإتحاد على أنها تكبدت خسائر من مبادلاتها مع الجزائر ، وفي المقابل تم تسجيل تفاقم في العجز التجاري خارج المحروقات لفائدة دول الاتحاد وبالتالي خسرت الجزائر رهان اتفاق التبادل الحر[2].

المطلب الثاني : سياسات تكرس لحالات و اوضاع اللاأمن و اللاإستقرار

اعتبر الأمن والاستقرار من الأولويات التي يجب توفيرها في حوض المتوسط عامة والجزائر خاصة لأنها أولى الدول التي نادت بضرورة مكافحة الإرهاب لأن أخطاره لا تمس دولة معينة وهذا ما تأكد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت صدمة بالنسبة للعالم جعلته يسيق الجهود من أجل محاربة هذه الظاهرة الدولية.

ومنه وبموجب البيان الختامي لندوة برشلونة تعهدت الدول الثالثية المتوسطية باتخاذ مجموعة من التدابير العملية من أجل دعم مانعته البيان بـ " الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي" و هذه الأهداف هي :

– احترام مبادئ القانون الدولي (البند الأول).

[1] - الخبر ، (إتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الخزينة تتكبد خسائر بـ 2.5 مليار دولار سنويا)، جريدة الخبر ،(جزائرية)، الثلاثاء 19 أفريل 2011.

[2] - المساء ،(التبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي)، جريدة المساء (جزائرية)، 2011/04/2.

– الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والحريات الأساسية دون أي تمييز أو تفريق (البند الثالث).

– احترام التنوع والتعددية مكافحة التعصب والعنصرية (البند الخامس).

– تنمية دولة القانون والديمقراطية لدى الدول المشاركة مع الاعتراف بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (البند الثامن) واحترام سيادة ووحدة الشركاء (البند التاسع).

– تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية والعنصرية وكره الأجانب (البند الرابع)[1].

وعلى هذا الأساس صرح المفوض الأوروبي المكلف بالعلاقات مع دول الحوض البحر الأبيض المتوسط مانويل مارين(Manuel Marin) أنه " من الخطأ الاعتقاد بأننا كأوروبيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الاقتصادية فقط ، نحن سنغير طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو مزيد من التفاهم السياسي" لكن التفاهم كما يتصوره المفوض الأوروبي ليس بالضرورة ذلك التفاهم الذي تتصوره الأطراف المتوسطية والعربية خصوصا ، بحيث أن فرض مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعايير الأوروبية (البنود الأولى و الثانية و الثالثة) يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول وبالتالي إخلال بالأمن والاستقرار في المنطقة.

أما فيما يخص التسوية للصراعات والنزاعات في المنطقة فهناك ضرورة حلها بالطرق السلمية وهذا يعد التزاما من بين الالتزامات التي تعهدت بها الدول الموقعة على بيان برشلونة فقد نص البند العاشر على " تسوية الشركاء خلافاتهم بالوسائل السلمية " .

وفي إشارة إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الشرق الأوسط ، النزاع التركي اليوناني حو بحر إيجه وقبرص التوتر بين الجزائر والمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية والحدود بين البلدين ، حيث دعا البيان كل المشاركين إلى تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر " وفيما لا يشير البيان صراحة إلى إسرائيل واحتلالها لأراضي عربية هي الجولان السوري والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية ، حيث لم يرد في البيان إدانة واحدة صريحة النص ضد إسرائيل التي تستمر في احتلالها لأراضي دول أخرى فهي بذلك تخترق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي 181–142–338 وكل المواثيق الدولية الخاصة بالحروب وحقوق الإنسان و اللاجئين ، مما يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط[2].

[1] - هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 273.

[2] - أحمد كاتب ، مرجع سابق ، ص ص 103-104.

في هذا السياق وبالإضافة إلى ما سبق أضحى التطرف الديني مشكلة من المشكلات الجديدة التي طبعت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، فمع زوال " الخطر الشيوعي " قام الفكر الاستراتيجي الغربي بالبحث عن "خطر" أو "عدو" جديد للدول الغربية : الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، حيث اعتبر بعض المفكرين ورجال السياسة الغربيون أن الإسلام هو الخطر أو العدو الجديد الذي أصبح من الضروري الاتقاء منه، بل ومحاربته إن أمكن ، فالأستاذ صامويل هنتيغتون يرى أن الخلافات الثقافية التي تؤدي إلى الصدمات الحضارية هي الموضوع الجديد للنزاعات والحروب في المستقبل ، لكن الصراع الأساسي سيكون حسب الأستاذ هنتيغتون بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

إن ظاهرة الإسلام السياسي والتطرف الديني وما نتج عنه من عنف وإرهاب مسلح خاصة في الجزائر امتدادا في بعض الدول الأوروبية : قواعد خلفية في بريطانيا العظمى ، ألمانيا ، فرنسا وبلجيكا و تفجيرات إرهابية في باريس شهري جويلية وسبتمبر 1995 ، مما أدى إلى توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب أو ما يقصد به التطرف الديني الإسلامي على وجه الخصوص.

وفيما يخص سياسة الحد من التسلح أكد المشاركون في ندوة برشلونة على ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في حوض البحر الأبيض المتوسط عموما وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، وتلتزم كل الأطراف بتنفيذ هذه السياسة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وعلى رأسها الدول النووية في المنطقة : فرنسا ، بريطانيا العظمى ، إسرائيل ، بالإضافة إلى الدول التي تراعي برامج تنمية أحد أنواع أسلحة الدمار الشامل أو تتهمها الدول الغربية بمراعاة برامج سرية كسوريا مصر ليبيا والجزائر[1].

في هذه الحالة الاحتمال غير وارد كونه يمس مصالح عديدة : مصالح الدول الكبرى وخاصة المصالح الإسرائيلية ، هذا يعني أهمية الهوة الموجودة بين الأطراف المشاركة في ندوة برشلونة ، حول هذه النقطة بالذات ، وبالتالي إمكانية فشل كل المبادرة الأوروبية ، المتوسطية بسببها فلا إسرائيل التي تمتلك كل أنواع أسلحة الدمار الشامل ولا سوريا أو مصر أو ليبيا الذين يسعون إلى الوصول إلى التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل من خلال امتلاك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية متهمة بصريح العبارة بخرق

[1] - أحمد كاتب ، مرجع سابق ، ص ص 106-107.

المعاهدات الدولية ، بالإضافة إلى أن إسرائيل لا تعترف لمسار برشلونة بصلاحيات في مجال نزع السلاح [1].

وهذا ما يفاقم اللا أمن واللا إستقرار في المنطقة أكثر فأكثر،وغير بعيد عن تلك الأفكار فأننا نجد الاتحاد الأوروبي وفي سبيل تعميق الهوة بينه وبين الجنوب ومن أجل تكريس اللا أمن و اللا إستقرار في المنطقة فإننا نجده يتخذ سياسات مناقضة لما جاء في ندو برشلونة خاصة فيما يخص ملف الهجرة و كيفية التعامل مع المهاجرين حيث يقوم باضطهادهم وقمعهم ومحاصرة العشرات منهم من جميع أنحاء غرب إفريقيا وخارجها ، بالإضافة إلى حرمانهم من حقوق المهجرين خاصة فيما يتعلق بالبحث عن العمل ، الحصول على الرعاية الصحية والسكن ، سياسات تعذيب المهاجرين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

إن كل هذه السياسات الوحشية تتنافى مع ما جاء في ندوة برشلونة والمتعلقة بإعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم دون تعذيبهم أو المس بإنسانيتهم والالتزام بتطبيق حقوق المهاجرين[2].

وفي هذا السياق يمكن أن نستعرض اتجاه الثقافة الغربية للهيمنة ومن ثمة لا يمكن للحوار أن يدفع بفرض التعاون السياسي والاقتصادي لتحقيق مصالح مشتركة ، حيث أنه مجرد سبيل في يد أوروبا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة لتقليص مصادر التهديد للأمن الأوروبي النابعة من الهجرة أو من الأصولية وبالتالي هو وسيلة لتحقيق الهيمنة الثقافية على جنوب المتوسط وفصله عن دائرته الحضارية العربية الإسلامية.

إن زيادة مخاطر الهيمنة الغربية وحدة الصراع في المنطقة الأورو متوسطية بين قوى العولمة الثقافية وقوى الخصوصية الثقافية يعد من أهم معوقات الحوار المتوسطي الأوروبي ، ولقد عبر العديد من الدارسين العرب عن المخاوف الناتجة عن محاولة فرض القيم الثقافية الغربية بل واعتبرها بعضهم من أهم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية برمتها منذ نهاية القرن 20 " فرض ثقافة الطرف المهيمن بالقوة".

إن مسلك الدول الأوروبية تجاه قضايا محددة إنما أثار ومازال يثير جدلا حول مصداقية التعددية الثقافية في دول الاتحاد الأوروبي ، ولم تكن قوانين منع الحجاب إلا نموذجا من نماذج عدة تطرح جميعها قضية مصداقية الحوار الثقافي حيث يبدوا التمسك بقوة بحماية منظومة القيم الأوروبية على

---

[1] - نفس المرجع، ص 111.

3 -(سياسات ظالمة ضد المهاجرين) على الرابط: http:// beotin boders .worers.com. 08/05/2013

الساحة الأوروبية ، مع السعي في نفس الوقت إلى نشرها أو فرضها على ساحة جنوب المتوسط مع اتهام كل مقاومة أو رفض لهذه المنظومة بأنه رفض للتحديث و تشجيع للأصولية و مدعاة لاستمرار التخلف[1].

كذلك من أهم السياسات التي تنبئ بعدم الاستقرار في المنطقة و تنبئ بفشل مشروع الدول العربية المتوسطية والدول العربية غير المتوسطية على نحو غير مقبول لأنه يتخطى ويتجاهل حقيقة وجود العالم العربي وحقيقة أن شعوبه يجمع بينها مصلحة مشتركة ورؤية مشتركة[2].

كما أن جهود الغرب المستمرة لتعميم قيمه ومؤسساته من أجل الحفاظ على تفوقه العسكري الاقتصادي ، والتدخل في الصراعات في العالم الإسلامي ، ولدت استياءا شديدا بين المسلمين خاصة بعد ما عبر بعض القادة السياسيون في الغرب عام 1995 بقولهم أن " الأصوليون الإسلاميين كانوا خطيرين مثل الشيوعيين على الأقل " كما أشار عضو رفيع المستوى " في إدارة" " كلينتون" إلى الإسلام كمنافس كوني للغرب[3].

واعتبر أن مصدر الأخطار آتية من الجنوب وخاصة من العالم الإسلامي حيث بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة ، فمنذ بداية التسعينات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي والمهاجرون السريون هم أكثر عرضة لهذا العداء ، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين خاصة السريين في الدول الأوربيين كإيطاليا واسبانيا[4].

وفي هذا السياق يمكن أن نستعرض بعض الإجراءات والسياسات التي قامت بها فرنسا للحد ولوضع جدار مانع لتصدير العنف إلى أراضيها عبر الهجرة المتزايدة من الجزائر ضمن ترتيبات أمنية و إقليملية و دولية فكان أول رد فعل فرنسي جدي في هذا المجال هو تخفيض عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين من 500 ألف إلى 50 ألف تأشيرة .

---

[1] - نادية محمود مصطفى ، نحو تفعيل التعاون الإقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي جامعة القاهرة ، 2004 ، ص 14

[2] - أحمد علّو ،(البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة و مركز تاريخ العالم)، مجلة الجيش ، العدد 306 كانون الأول 2010 على الرابط: http:// www.lebarmy.gov

[3] - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية الظاهرة و العلم – الدبلوماسية و الإستراتيجية، دار الشروق للنشر و التوزيع 2004، ص154 .

[4] - هشام صاغور ،مرجع سابق ، ص110.

كذلك ألغت فرنسا حق اللجوء ، وخاصة للرعايا الجزائريين ، كما استغلت السلطات الفرنسية الظروف المتأزمة التي تمر بها البلاد للضغط على الحكومة الجزائرية للتوقيع على اتفاقية تسهل عملية طرد الجزائريين من الأراضي الفرنسية مقابل دعمها الاقتصادي [1].

وفي هذا السياق أيضا يمكن اعتبار استمرار أزمة الشرق – الأوسط و التي ازدادت تعقيدا منذ وصول اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل ومن أهم العوامل التي كرست وما زالت تكرس اللاأمن وتهدد استقرار المنطقة[2].

بالإضافة إلى تغييب لمسألة ضبط التسلح النووي ، ففي حين يطالب الأوروبيون بتجنب القدرات العسكرية التي تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع لكنهم لا يحددون حدودا لهذه الحاجة المشروعة ولا يضعون معيارا لمشروعيتها عندما يجري الحديث عن التسلح النووي الإسرائيلي[3].

المبحث الثاني : السيناريوهات المفترضة بشأن الانعكاسات المحتملة للتوظيف الجيو استراتيجي

سنتناول في هذا المبحث دراسة التطورات المستقبلية و محاولة استشراف مستقبل الشراكة الأورو جزائرية بمقاربة جيو إستراتيجية في اتجاهين أساسيين هما :

الإتجاه الأول : القائم على أساس استمرار التوظيفات الجيواستراتيجية كما هي عليه .
الاتجاه الثاني : القائم على أساس الاتجاه إلى توظيفات جيواستراتيجية تخدم الطرفين و لطرح هذين السيناريوهين سنعتمد على أسلوب متعدد المستويات ومتداخل المؤشرات بتوضيح العلاقات التفاعلية بين المتغيرات والتي تؤدي إلى مستقبل معين .

المطلب الأول : سيناريو استمرار توظيف الجيو إستراتيجي لخدمة الطرف المهيمن

[1] - نفس المرجع ، ص 242.

[2] - عمر بغزوز ، مرجع سابق ، ص31

[3] - سمير صارم ، أوروبا و العرب من الحوار ... إلى الشراكة ، دار الفكر ، 2000 ، ص 229.

هذا السيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير ويبقى الاتحاد الأوروبي المستفيد الأول من الشراكة الأورو جزائرية وستبقى الجزائر من جهة أخرى في حالة تبعية للاتحاد الأوروبي .

واستمرار الوضع كما عليه يعني علاقات اقتصادية بين كتلة شمالية واحدة ضخمة تضم مجموعة من الدول الأوروبية وقابلة للتوسع مستقبلا لتشمل دور القارة كلها ، وطرفها الثاني مجموعة متفرقة في جنوب المتوسط – من بينها الجزائر – تواجه مشاكل سياسية واقتصادية اجتماعية تتطلع دائما إلى المساعدة من الشمال الذي يعتبرها مصدر للطاقة أولا وقبل كل شيء لا تكاد العلاقات الاقتصادية بينهما تتعدى المجال التقليدي في التبادل التجاري الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة والتكنولوجيا مقابل المواد الخام والنفط وبعض المنتجات الزراعية[1].

وبلاد جنوب البحر الأبيض المتوسط – بحكم موقعها الجغرافي – كانت على مر التاريخ محل أطماع الدول الأوربي ،حيث عرفت دول جنوب البحر المتوسط خاصة داخل إفريقيا أبشع صور الاستعمارمن فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، البرتغال ، الإسبان ، هولندا و بلجيكا، بسبب المعادن الكثيرة والميزات الوفيرة التي جلبت المستعمرين إلى القارة منذ القرن 19م كما تكبدت دول المغرب العربي ويلات الاستعمار الفرنسي والإيطالي والاسباني رغم مساعدة شعوب هذه المنطقة فرنسا ضد ألمانيا بقصد نيل حريتهم بعد النصر ولكن المستعمرين لم يوفوا بوعدهم بل ارتكبوا مجازر مرعبة ضد الأهالي خاصة في الجزائر حيث تم تقديم قوافل من الشهداء ومواجهة كل وسائل العنف والإرهاب والتعذيب وكانت النتيجة هي الحرية والاستقلال[2].

الطابع التنازعي للعلاقة بين ضفتي المتوسط

لقد كان البحر الأبيض المتوسط ، منذ زمن بعيد جدا ، المكان المميز لخصب الحضارات و المصدر الجوهري في تاريخ العالم ، بفضل غنى وتنوع ثقافاته ، فهذا البحر المغلق تقريبا ، هو اليوم و كما كان في الماضي ، منطقة مجابهة في الوقت نفسه ملتقى المبادلات الهامة في جميع المجالات

[1] - مريم زكري،مرجع سابق،ص ص147-148.

[2] - عبد القادر المخادمي ،الاتحاد من اجل المتوسط الأبعاد والأفاق، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009-2010 ص ص11-13.

حيث جرت المجابهات والعداوات على مدى التاريخ البشرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، من حيث المكان و الزمان .

إن موقع البحر الأبيض المتوسط ، رهان استراتيجي ، إذ يشهد العالم في فجر الألف الثالثة للميلاد معاودة روح النزعة القومية ، وصعود الأصولية الدينية ، كلها نتائج المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والتي غالبا ما تكون مصدر للتوترات والأزمات ، في الوقت نفسه الذي تطور فيه حين يتقدم الاتحاد الأوروبي وبخطوات واسعة وثابتة في المجالات الاقتصادية والبناء الاجتماعي ويتطلع إلى الوحدة النقدية ، يتعثر الوطن العربي أمام أي نوع من أعمال التكامل أو الاندماج .

اليوم على الرغم من انتهاء الحرب الباردة التي وضعت حد العديد من سنوات المجابهة شرق غرب فلا يمكن الحديث عن الاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط ، طالما لم يتم العثور بعد على حلول المشاكل والأزمات من جهة أخرى فإن عمليات التحضير لا تتم بصورة صحيحة ، فيعاد بناء الهياكل الحضارية بصورة سيئة ، والاقتصاد يحتاج إلى معالجة جادة وهناك أيضا مشكلة التنامي الديموغرافي .

البحر الأبيض المتوسط إذن ليس فقط بحرا يدور حوله ويجذب عدد من الدول بل هو أيضا منطقة تحمل مجموعة من التناقضات وكذلك خطوط قسمة سياسية وإيديولوجية وثقافية ولغوية ودينية وأيضا أنظمة اقتصادية وأمنا متنوعا[1].

إذن الصراع حول البحر الأبيض المتوسط بشاطئيه الشمالي الأوروبي والجنوبي الإفريقي عبر المرحلة القديمة اليونانية الرومانية ثم أثناء الحروب الصليبية ثم الحديثة الاستعمارية التحريرية ، صراع قديم لا تزال جذوره متأصلة في اللاوعي الحضاري حول البحر الأبيض المتوسط وبالتالي فإن هذا الإرث التاريخي والتراكم الثقافي جعل ضفتي البحر الأبيض المتوسط على حد تعبير أحدهم كفارسين متبارزين عبر التاريخ ، أي ندان خصمان لا غلبه لأحدهما على الآخر ، فنشأت بين الضفتين علاقة محبة وكراهية وهذا سر تعثر وفشل الحوار العربي الأوروبي بسبب هذا الإرث التاريخي الطويل المتراكم في الأذهان والقابع في اللاوعي الثقافي لشعوب المنطقة [2].

[1] - موسى الزعبي،المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي ،بيروت ،المنارة،2007،ص ص106-109.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي ،مرجع سابق ،ص12.

ويلعب العامل الجغرافي أثر كبيرا في الاحتكاك بين ضفتي المتوسط ، إلا أن خط الحدود أو فاصلة التواصل لا تتمثل فقط في هذا الحوض ،وإنما في الفكر والاتصال والتعاون هذه العناصر جعلت هذان العالمان المتناظران والمتكاملان يصنعان منهما تاريخا مشتركا وذاكرة حية تحمل الحلو والمر هذه الترسبات التي تراكمت عبر التاريخ في علاقة ضفتي المتوسط والتي خضعت بالأساس إلى رؤى معيارية وأخلاقية أثرتها متتاليات ضدية ، طرحت بالأساس في وقتنا الحاضر إشكالية انعدام التواصل الثقافي بين هذين العالمين.

مشكلة التواصل الثقافي

يشمل الحوض المتوسط على 18 بلدا و 400 مليون نسمة ومساحة معتبرة في منطقة استراتيجية مهمة جدا ، لكن هذا الفضاء يعاني عدة مشاكل منها : عدم المساواة بين المجالين ، مشكلة التفاوت و الفقر حتى داخل البلدان ، فالشمال وحده يستقطب 87% من مواد المنطقة مما يدل على أن هنالك اختلال كما أن الجانب السياسي يعمل على توطيد هذه التفاوتات، إلا أن المشكل الأبرز هو مشكل التواصل الثقافي فصورة العربي تتراوح في أذهان الأوروبي بين الصورة الرومانتيكية وصور المتعصب الديني وصور العرب كثائر و كعدو للغرب و صديق للسوفيات و العربي كمليونير ، وأخيرا صورة العربي كإنسان متخلف و خانع ، وفي المقابل تتراوح صورة الأوروبي في أذهان العربي بين صورة الأوروبي كمستغل و مستعمر ، متحضر ومتقدم صناعيا ، مادي ومنحل[1].

الحقيقة أن علاقة دول الشمال بدول الجنوب لم تكن علاقة وئام على الدوام بقدر ما كانت تقوم على النظرة الاستعلائية وادعاء المستعمرين لأنفسهم السيادة ، ثم القوامة ثم الوصايا ، وهي مرادفات تنم عن المخادعة و الاستغلال[2].

[1] - الحوار المتمدن ،(الفضاء المتوسطي :جدلية الصراع والتعاون)،مجلة الحوار المتمدن،العدد2153،7-1-2008،على الرابط:

-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:120912. 1-5-2013 .

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي ،مرجع سابق ،ص14.

هذا ما يقودنا إلى نظرية صدام الحضارات لصاحبها صمويل هنتغتون ، وتتلخص نظريته في أن الصراع في العالم ما بعد نهاية حقبة الحرب الباردة أي بعد عام 1992 لن يكون إيديولوجيا أوإقتصاديا ، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر والمصدر الغالب للصراع ثقافيا.

ويشرح هنتغتون رؤيته بوضع تسلسل لمراحل الصراع في التاريخ ، فكان قديما بين الملوك و الأباطرة ثم بين الشعوب أو الدول القومية ثم بين الإيديولوجيات.

ولكن بعد الحرب البارد سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد ويحدد "هنتغتون" الحضارات كالتالي : الصينية ، الهندية ، الإسلامية، الغربية ، الأمريكية اللاتينية ،الإفريقية اليابانية ، الروسية الأرثوذكسية ، وبعد تحليله ووصفه للحضارات القائمة يختار الإسلام كأبرز الأعداء المحتملين للغرب ويصف حدود بلدان العالم الإسلامي مع دول العالم بأنها حدود دموية وحدود للحرب مع العالم وحضاراته ويوضح احتمال الصدام الشامل بين العالم الغربي والإسلامي ويتابع بالقول : إن المسلمين ينظرون إلى الثقافة الغربية على أنها ثقافة مادية فاسدة متفسخة ولا أخلاقية ، ومن هنا يؤكدون أكثر فأكثر على الحاجة لمقاومة تأثيرها على أسلوب حياتهم.

العداء الإسلامي المتزايد للغرب ، يمكن مقارنته بالقلق الغربي المتزايد من الخطر الإسلامي المتمثل بالتطرف إنهم ينظرون إلى الإسلام ، كمصدر للانتشار النووي و الإرهابي وإلى المسلمين كمهاجرين غير مرغوب فيهم في أوروبا ، هذه المخاوف تشترك فيها الجماهير و القادة معا [1].

في ربيع 1991 قال 25% من الشعب الفرنسي أن الخطر الرئيسي على فرنسا يأتي من الجنوب والدول الأربعة التي يخشاها الشعب الفرنسي أكثر من غيرها كانت كلها إسلامية : العراق 52% إيران 35 %، ليبيا 26% ،الجزائر 22%.

ومنه فالمشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام :فهو حضارة مختلفة شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته،والمشكلة المهمة بالنسبة للإسلام هي الغرب حضارة مختلفة شعبها مقتنع بعالمية ثقافته ويعتقد بإلزامية نشر هذه الثقافة في العالم [2].

سياسات تؤكد الصراع الثقافي وترسخه

[1] - علاء ابو عامر ،مرجع سابق ،ص ص 150-155.

[2] - نفس المرجع ،ص ص 155-158.

إن النظرة الاستعلائية للغرب اتجاه العرب و المسلمين تتبلور في شكل سياسات وتوجهات عنصرية ضد المهاجرين ، حيث يرى التيار اليميني المتطرف في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة –المغاربة خاصة– المسلمين عموما يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة عند تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم ، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين الاجانب .

فضمن هذا التصور الجديد الأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط ، يأتي المهاجرون في الواجهة أنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

ومن السياسات أو الإجراء التي تؤكد الطابع العنصري للاتحاد الأوروبي في مواجهة ظاهرة الهجرة الغير شرعية[1].

1– إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد .

2– الطرد والترحيل الجماعي والسري للمهاجرين غير الشرعيين وهو الاقتراح الذي تتبناه الجماعات اليمنية المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبي .

3– الدعوة إلى استخدام وسائل عقابية رادعة في مواجهة الهجرة غير الشرعية .

4– السعي للحد من مزايا الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال ، ما يترك هؤلاء المهاجرين دون عمل .

وبهذا فالإتحاد الأوروبي يواجه مشكلة في مواءمة سياسات تجاه الهجرة غير الشرعية مع مواثيق حقوق الإنسان.

إن هذا الصراع بين ضفتي المتوسط هو صراع قديم ومتجدد ، فقديما كان الصراع قائم على الرغبة في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وخيراته ، أما في الوقت الحالي فهو صراع ثقافي حضاري بين حضارة غربية متقدمة تسعى إلى فرض ثقافتها المتحررة وبين حضارة إسلامية عربية محافظة تسعى هي الأخرى إلى الحفاظ على كيانها و محاولة إحياء مجدها الغابر.

هذا الصراع الذي تغذية الفوارق الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، تجعله مستمرا ، وتُبقي على نظرية الأنا/ الآخر فوجود الأنا مربوط بزوال أو التغلب على الآخر وبهذا فكما شهد الماضي

[1] - هشام صاغور،مرجع سابق ،ص110.

حروبا دينيا يشهد الحاضر حروبا فكرية حضارية ، فعالم الغد هو امتداد لعالم اليوم الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس[1] .

المطلب الثاني : سيناريو التحول نحو توظيفات جيو إستراتيجية آمنة للطرفين

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة ،والتي تركز على فكرة تضامن من المصالح وتداخلها بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية فالاستثمار ورغم أنه يخدم بالأساس الميزان التجاري الأوروبي إلا أنه عامل إنعاش أيضا للنمو اقتصاد دول جنوب المتوسط لأنه سيؤدي إلى تدفق رأس المال إليها ، وهي أحوج ما تكون إليه خاصة في الوقت الراهن وعليه يمكن أن تستشرف مستقبل العلاقات الاقتصادية الأورو متوسطية عن طريق الاعتماد المتبادل و التعاون الاقتصادي لضمان الترابط الإقليمي الكفيل بالتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة في ظل تزايد المنافسة عليها من طرف قوى اقتصادية أخرى (الو.م.أ)[2] .

فالبحر الأبيض المتوسط شكل طول تاريخه البشري حيزا جغرافيا واحدا تفاعلت شعوبه وتمازجت بفعل حركة الأمواج التي حملت السفن بين موانئه وحملت معها ثقافات وأفكار وبشر ،كما حملت الموارد والمنتجات المختلفة بين شواطئه وبذلك تكونت حضارة مشتركة بين شماله وجنوبه وشرقه توحد بين الأوروبيين والعرب ، لذلك من الضروري أن تعيد هذه الشعوب ببناء تاريخ مشترك انساني اجتماعي اقتصادي وسياسي فالعالم اليوم يعيش تحديات كثيرة وشعوب حوض المتوسط مدعوة للاستجابة بحجم هذا التحدي وفي هذا الصدد يمكن القول أن الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي لا ينفصلان ذلك لأن العلاقات الأوروبية المتوسطية قديمة قدم المتوسط الذي يفصل بين الإقليمين ، ولقد تشابكت هذه العلاقات في دوائر حضارية وسياسية واقتصادية ، كما تأرجحت هذه العلاقات على مدار تاريخها القديم والوسيط والحديث بين مراحل ذات طبيعة تعاونية وبين أخرى ذات طبيعة تنافسية أو صراعية ولكن طابع الصراع أو الصدام الحضاري لم يكن يعني اهدار امكانية التعاون ، فلقد فرض الجوار الجغرافي ضرورة

[1] - نفس المرجع،ص ص 104-105.

[2] - مريم زكري،مرجع سابق ،ص145.

التعاون لتحقيق منافع متبادلة ولم يقف اختلاف الثقافات حائلا دون ذلك[1] ، وفي هذا السياق نجد أن الأمن واستقرار الاتحاد الأوروبي لا يمكن فصلها عن أمن واستقرار جيرانها المباشرين في الجنوب من جهة والسلامة الجهوية ضمن سياق العولمة الاقتصادية ينظر إليها من جهة أخرى على أساس أنها أداة للاستقرار[2] .

ولقد أثارت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت في كل من نيويورك وواشنطن وعيا متزايدا داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة بضرورة استبعاد أطروحة " صدام الحضارات " و البدء فعليا في إتباع سياسة نشطة و مثمرة في مجال الحوار بين الثقافات و الحضارات من هذا فقد أعلن رؤساء دول و حكومات الاتحاد الأوروبي في قمتهم المنعقدة عقب وقوع الأحداث ضرورة العمل منع أي إرهاب قادم من العالمي العربي و الإسلامي وضرورة تشجيع " الحوار بين المتكافئين " في منطقة المتوسط .[3]

حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي قد تردد كثيرا قبل أن يتقبل هذا الوجه الجديد للإرهاب العابر للأوطان غير أنه ومباشرة بعد وقوع هذه الاحداث تجسدت لديه هذه الفكرة بموجب اتفاقية الشراكة مع الجزائر خاصة من خلال النص "8" بعنوان " العدالة والشؤون الداخلية التي تحوي أفكار جديدة على غرار ماورد في الاتفاقيات الأورومتوسطية للشراكة .

تعالج البنود من 82 إلى 91 قضايا أكثر أهمية من حركة تنقل الافراد و كذا التأشيرات (بند83) ،الهجرة اللاشرعية ونتائج إعادة القبول (البند84) الجريمة المنظمة (بند86) والإرهاب (البند90)

وفقا لما ورد في البند (90) فإن الأطراف وفي إطار احترام المعاهدات الدولية التي هم أطراف فيها وكذا احترام التشريعات والقوانين يتوجب عليها التعاون من أجل قمع " النشاطات الإرهابية " والقضاء عليها ويمكننا أن نسجل بأن الاتحاد الأوروبي لديه الاستعداد لإعانة الدولة الجزائرية في مكافحتها للإرهاب خاصة من خلال تفكيك قواعده الخلفية وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالأفراد المتهمين بالعمليات الإجرامية وكذا أولئك الذين تم تسليمهم إلى الجزائر، إن أوروبا تسعى من خلال ذلك لاجتناب التهديد الإرهابي وهو ما يجعلها تعتمد على التعاون الثمين مع الجزائر[4].

---

[1] -أحمد علّو ،(البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة و مركز تاريخ العالم)، مجلة الجيش ، العدد 306 كانون الأول 2010 على الرابط: http:// www.lebarmy.gov

[2] - محمد نجيب عمارة ،(الخيارات الاستراتيجية للجزائر من خلال ادراك امنها في المتوسط)، مجلة الجيش عدد490،2004.

[3] - هشام صاغور ،مرجع سابق،ص36.

[4] - عمر بغزوز،مرجع سابق،ص36.

إن إدراج شروط جديدة لمكافحة العوامل الأخرى التي تهدد الأمن (إجرام منظم ، الرشوة ، تبييض الأموال) من شأنها أن تشرك انشغال كل الأطراف لإقامة تعاون مشترك بين الضفتين من أجل إزالة هذه المخاطر أو الحد منها على الأقل وبالتالي تحقيق التقدم والقضاء على الأسباب التي تعتبر مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار بالمنطقة لأن التعاون الأمني من شأنه أن يكون أكثر فعالية لأنه أبعد ما يكون عن النزاع الاسرائلي – الفلسطيني الذي يعيق تقدمه[1] .

وفي سياق هذه الأفكار فإنه يجب على كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بما فيها الجزائر أن يسيرا معا وبصفة مدروسة كل المخاوف المشتركة بحكم التقارب الجغرافي والإرث التاريخي و التحديات التي فرضتها العولمة ، ومن المفروض أن ينشئوا منطقة استقرار وأمن مشتركة في الجهة الغربية للمتوسط. إن تاريخ الدول الأوروبية تجاه المنطقة يعد أحد أهم مصادر سياستها المعاصرة ، وأن فهم الماضي يساعد على فهم الاستمرارية والانقطاع في هذه السياسات.

ويعد التعايش الحضاري والحوار الثقافي إحدى أهم هذه السياسات المعاصرة التي تخدم الطرفين. "إن الحوار بين الثقافات يمكن أن يقود إلى أعظم نهضة في التاريخ " هكذا علقت هيلغا لاروش رئيسة مؤسسة تشيلر للنشاطات الثقافية و الانسانية في الولايات المتحدة الأمريكية على نظرية هنتغثون وأوضحت في محاضرة بمركز زايد للتنسيق و المتابعة تحت عنوان " حوار الثقافات و ليس صدام الحضارات :" إن ماشاهدته من صور للمذابح والفطائع التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الأعزل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي أمر مخجل وتساءلت ما الذي يجعل الإعلام الغربي يخفي حقيقة المذابح الدائرة هناك ؟ "ووصفت كتاب صراع الحضارات للكاتب صمويل هنتغثون بالكتاب الشيطاني ، كما وصفت كتابه بالأحمق وأكدت أن الكتاب ليس مجرد نظرية أكاديمية بل أنه سيناريو فعلي لسياسة انجلو سكسونية.

وقالت أنه بالإمكان قيام حوار بين الثقافات لأن ذلك كان دائما سمة من سمات التاريخ الإنساني حيث التقت عقول العالم دائما عبر القرون.من أجل تقديم إسهامات خالدة لما فيه خير الإنسانية جمعاء[2].

وبالتالي هناك رفض لمقولة " صراع الحضارات " وترحيب بمبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الشعوب[3].

---

[1] - نفس المرجع،ص36.

[2] - علاء ابوعامر ،مرجع سابق،ص ص158-160.

[3] - حسن نافعة ،الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص4.

وفيما يخص الهجرة المغاربية فقد أسهمت بالأمس في إعادة بناء وتنمية أوروبا ، تملك اليوم وبعد استقرارها في القارة الأوروبية مؤهلات فعلية ستساهم بدون شك في اغناء أوروبا عن اندمجها على الصعيدين البشري والثقافي ، وبحكم هذا فإن أوروبا مطالبة بأن تعترف بالإسلام بوصفه ديانة سماح وتفتح لا مرادفا للإرهاب و التعصب أما المغرب العربي والعالم العربي ككل فهما مدعوان من جهتهما إلى الانخراط في التحديث الاقتصادي والثقافي وإلى اعتناق القيم الكونية للديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

لأن العلاقات الأوروبية – المتوسطية في المستقبل تحكمها عدة قضايا أساسية تتسم بأبعادها الإستراتيجية والأمنية وتتطلب الحوار الجاد لضمان تطوير العلاقات لصالح جميع الأطراف ، ومن المهم أن يكون الجانب الأوروبي مستعدا لإعطاء بلدان جنوب المتوسط المزيد من حرية الحركة وفرصة أكبر للمشاركة في القيادة واتخاذ القرارات ، فجميع المبادرات المعروضة حتى الآن هي مبادرات أوروبية لم تترك للجنوب سوى حق إبداء ردود الأفعال وبالتالي فهناك حالة ملحة للتوصل إلى رؤية مشتركة حول العديد من القضايا من أهمها : الحوار السياسي و الديمقراطية وحقوق الإنسان.

حيث يتصدر العلاقات المتوسطية هدف قيام حوار سياسي بين الأطراف يقوي التضامن ويطور التفاهم المشترك حول المسائل الدولية ذات الأهمية وبخاصة جهود السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الإقليمية ، وفي هذا الإطار يجب أن تتعرف دول الجنوب على دوائر الوفاق التي يمكن أن تربطها بمواقف مشتركة مع الشمال .

ومن ناحية أخرى يجب أن يبذل الجانب الأوروبي جهدا أكثر فاعلية في حل النزاعات الإقليمية حيث لا يزال الاتحاد الأوروبي يكتفي بدور مكمل لدور الولايات المتحدة حتى بالنسبة لقضايا أوروبية مثل قبرص والبلقان.

أما بالنسبة لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فيجب أن يكون الحوار متفهما لرؤى كل الأطراف من الشمال والجنوب ولا ينحصر في سياسات يمليها طرف على آخر.[2] وبالتالي هناك مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة تساعد على تسهيل بلورة تعاون متوسطي يتوخى الاستفادة للطرفين ، وبالتالي فهو يحمل في طياته آفاقا مستقبلية تعزز التعاون و الاندماج على عدة أصعدة :

---

[1] - نفس المرجع،ص 04

2- (العمل من اجل مستقبل المتوسط) على الرابط:

www.siyassa.org.eg/news content /12/116/1655.://http

أولا : التعاون قضية مصالح مشتركة : أساس كل تعاون وتطور هو قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعنية ويغير هذا الأساس تصح العلاقة علاقة مساعدة من طرف لآخر ولذلك حتى نجعل من المتوسط منطقة تعاون تقوم على التنمية والاستقرار يتوجب جعل مبدأ المصالحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الصناعي ، تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فهو تبادل يعود بالفائدة والاستفادة للإطراف كلها ، وهذا هو المبدأ الذي يجب أن تبقى عليه اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية.

ثانيا : الإدارة السياسية الواضحة :التعاون من أجل تنمية متوسطية جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسية جماعية ثابتة ، تربط بالمصالح المشتركة ، وهذا هو العنصر الذي طبع مفاوضات دراسة مستقبل التعاون الأوروبي المتوسطي من خلال مرحلته الأولية في توقيع اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط.

ثالثا : الرغبة في التفاعل مع حضارة الغير :العلاقة المطلوبة في حالة الحوار المتوسطي هي الحوار والتفاعل الحضاري بين الحضارات العربية الغربية حيث تنفتح نوافذ الفكر والثقافة وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر الإنساني ولكن مع ضرورة التمييز بين ماهو مشترك وبين ماهو خاص بكل جانب ، ومنه لابد أن نبني كل الحوارات المتوسطية على مفهوم التفاعل وتقبل حضارة الطرف الثاني وبالتالي آفاق واعدة من خلال التعاون المتوسطي للطرفين .

رابعا : الديمقراطية والأمن والتنمية : هذه العناصر الثلاث هي مفاتيح التعاون والتقارب المتوسطي والعمل على خلق التوازن المطلوب عن طريق تقليل جمع الفجوة بين دول المتوسط ، أن الديمقراطية والأمن والتنمية هي أعمدة رئيسية للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه لا أمن ،حيث لا توازن حيث لا تنمية متكافئة، و لا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية ولا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية و الاجتماعية الموافقة لهذه الشراكة .

إن الصيغة المطلوبة للشراكة المتوسطية هي صيغة التوازن في العلاقات أي تقليل الفجوة و الهوة بين الجو المناسب للتعاون في المتوسط بالإضافة إلى تعميق الحوار السياسي بين البلدان الشركاء وأيضا هناك وعي متزايد في دول جنوب المتوسط بأهمية هذه الشراكة وهذا التعاون بكافة أشكاله الذي من شأنه تحقيق معدلات تنمية أكبر وأسرع لتصنيف الفجوة واللحاق بالدول الأوروبية المتقدمة [1] .

[1] -عابد شريط،مرجع سابق ،ص 120.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن التاريخ المشترك بين الاتحاد الأوروبي وحوض البحر الأبيض المتوسط أدى إلى ظهور مجموعة من الفلسفات والقيم والمعتقدات التي يمثل فيها الحوار الثقافي والديني أمرا حيويا للتفاهم والتبادل حيث يعد تعزيز القيم العامة والمبادئ المشتركة والدفاع عنها بين الدول الأورو متوسطية الأساس لخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار تفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووجود شراكة أورو متوسطية أكثر فعالية ، حيث يكون دور الحكومات في دعم القيم الأورو متوسطية المشتركة والتأكد من احترامها أمرا جوهريا .

ويتم فيها الحوار بين الثقافات على أنه تبادل للآراء مفتوح ومتسم بالاحترام بين الأفراد والجماعات على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية والدينية واللغوية حيث يعتبر دور المجتمع المدني محوريا لتسهيل الحوار بين الثقافات في المنطقة الأورو متوسطية وتمكين مزيد من التفاهم والتقارب بين الشعوب عبر الحدود الثقافية والدينية والوطنية ، وبالتالي فهي تشير إلى قرارها بصياغة مشروع ميثاق أورومتوسطي كما جاء في التوصية التي تدور حول " الحوار بين الثقافات والأديان : نحو ميثاق أورومتوسطي للقيم " تمت الموافقة عليه في 4 مارس 2011 في روما وتلزم نفسها بالتوصل إلى مشروع اقتراح بنهاية 2012 .[1](انظر الملحق5).

بعد الدراسة والتحليل نرى أن المؤشرات الواقعية والعقلانية ترشح كلا السيناريوهات ، حيث نرشح السيناريو الأول والمتمثل في استمرار التوظيفات الجيواستراتيجية لخدمة الطرف المهيمن للمدى القريب والمتوسط:لأن حالة الاتكافؤ بين شمال وجنوب المتوسط والصراع الثقافي بينهما من شانه ان يستمر على المدى القريب والمتوسط.

والسيناريو الثاني والمتمثل في سيناريو التحول نحو توظيفات للجيواسراتيجيا آمنة للطرفين كسيناريو محتمل للمدى البعيد حيث أن المصالح المشتركة ستحتم على الطرفين ضرورة الحوار والتقارب واستبعاد منطق الصدام والتنازع وبالتالي تحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتي المتوسط .

خلاصة الفصل

[1] - كاسو ليدس ،(ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات)،تقرير الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط.

مما سبق نستخلص أن الدول المتوسطية تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على أنها يمكن أن تكون لها سند سياسي واقتصادي ، لكن الاتحاد الأوروبي ينظر إليها على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه وهي إدارة الأمن المتوسطي بعيد عن الو.م.أ بمعنى أنها كانت تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة المتوسطية ، فهي تعتبرها مجالها الحيوي الرئيسي وبالتالي فهي تسعى لتأسيس فضاء أوروبي متوسطي يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ، فرغم دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ إلا أن هناك استمرارية في توظيفات لخدمة الطرف المهيمن الذي هو الاتحاد الأوروبي وهذا في ظل سياسات تكرس اللاأمن واللااستقرار بالإضافة إلى استمرار توظيف تكرس اللاتكافؤ في العلاقات التجارية والاقتصادية .

لكن ورغم هذه التحديات والقيود التي يواجهها التعاون المتوسطي إلا أن هناك مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة التي من خلالها يكون هناك تحول نحو توظيفات للجيواستراتيجية آمنة للطرفين تساعد على تسهيل وبلورة تعاون متوسطي يعود بالفائدة على الطرفين وله آفاق ستحمل له النجاح الذي يكرس التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية وبالتالي تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين .

الخاتمـة:

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يندرج ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط. كما أن الاتحاد الأوروبي يعد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52 % بما فيها الجزائر ،ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ،ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة، فالاتحاد الأوروبي بذلك يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.

سعي الجزائر إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي يرجع إلى المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة،وجمود الجهاز الإنتاجي ،وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب، مقارنة بجيرانها سواءا من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار في مختلف الميادين:زراعية وصناعية وخدماتية،كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين ،تعد من بين أهم العوامل الحاثة على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين. الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبيه تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا،لكن كون مشروع الشراكة مشروع أوروبي اقترحته دول الاتحاد الأوروبي من اجل تحقيق اهداف معينة تصب كلها في خانة تحقيق الامن و الاستقرار والسلام في حوض البحر الابيض المتوسط وبالتالي فان الاتفاقيات التي توصل الاتحاد الأوروبي إلى توقيعها مع دول جنوب المتوسط تكرس نمط علاقات يتميز بعدم التوازن ،فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازيين –او على الاقل متقاربين من حيث القوة– في حين نجد إن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة ودول متفردة من جهة أخرى وهذا لايعبر بأي شكل من الإشكال عن نمط الشراكة.

ومن هذا المنطلق فقد خلص بحثنا إلى مجموعة من الاستنتاجات توضح ما آلت إليه الدراسة في الأخير:

نستنتج إن الشراكة الفعلية لا يمكن إن تكون إلا في إطار علاقات متكافئة وهذا لا يتجسد إلا في ظل مبادرات مشتركة تجاه المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ما يمكن استنتاجه من الفصل الأول هو إنه في ظل وجود محددات جيوبوليتيكية غير متكافئة مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي هذا يساعد على إنشاء توظيفات جيواستراتيجية لصالح أوروبا ،وساهم في تعميق الهوة أكثر فأكثر بين الضفتين .

وما يمكن استنتاجه من الفصل الثاني أن مؤتمر برشلونة حدد اتفاق الشراكة في ثلاث مجالات رئيسية وهي: شراكة سياسية أمنية ،شراكة اقتصادية مالية، وشراكة اجتماعية ثقافية ،ووضع برنامج "ميدا"كأداة أساسية يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروع الشراكة ، لكن المتمعن في توظيفات مسار برشلونة للجيواستراتيجي يجد إنها مرشحة للعديد من التحديات والرهانات وذلك من خلال توظيفات كرست اللاتكافؤ في العلاقات التجارية والاقتصادية وكذلك من خلال سياسات كرست اللاأمن واللااستقرار أكثر فأكثر في منطقة جنوب المتوسط.

أما الفصل الثالث فنخلص منه إلى أن مختلف التحديات والرهانات التي طرحتها توظيفات مسار برشلونة عمقت الهوة أكثر فأكثر بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية ،وهذا يستوجب أن يتغلب المنطق على التبسيط ،وان يتغلب حوار الحضارات على المواجهة ،لأن الدفاع عن القيم العالمية والإنسانية لاينبغي إن يكون خاضعا لمنطق الاحتكار أو الحوار الأحادي ،وبالتالي منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب إن تكون منطقة حوار الحضارات والديانات والتسامح والتفاهم والتعددية ،لا منطقة صراع ومواجهة وتصادم ،عن طريق توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ،وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستديم ومتوازن ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات.

إن من بين الأمور الايجابية لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هي الاستفادة من الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،وزيادة معدلات الاستثمار وتأهيل المؤسسات الإنتاجية والاستفادة من دخول رأس المال الأجنبي وتحريك عجلة الاستثمار المحلي والأجنبي والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة .

مع وجود هذه الايجابيات ،توجد كذلك انعكاسات سلبية تؤثر على اقتصاديات الطرف الثالث المتوسطي ،فالتحرير التجاري وانفتاح أسواق الدولة الجزائرية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية،وبالتالي ستعاني بدون شك من منافسة المنتجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات الجزائرية إلى الغلق وبالتالي فقدان مناصب العمل ،بالإضافة إلى انخفاض قيمة الرسوم على التجارة الخارجية اثر تطبيق سياسة التفكيك الجمركي التي تفرضها اتفاقية الشراكة ،وبالتالي الضغط على

الأموال العمومية التي تؤدي إلى اختلالات في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وما ينجر عنها من انعكاسات على المستوى الاجتماعي .

كذلك من بين العواقب السلبية للاتفاقية الشراكة وجود عجز دائم في الحساب الجاري لميزان الاداءات على المدى المتوسط ، وذلك بسبب زيادة واردات الدولة الجزائرية على حساب صادراتها ،خاصة وان صادرات السلع والمنتجات الزراعية فرضت عليها قيود من طرف الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من عدم تبلور نتائج ايجابية على مستوى كل القطاعات التنموية للدولة الجزائرية خلال الفترات المختلفة بعد دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ ،لكن يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن ولانشك في تجسيدها الميداني على المدى المتوسط والبعيد ،ويكفي في المرحلة الراهنة دخول اقتصاد الدولة مرحلة حاسمة ميزتها برامج الإصلاح والتأهيل والدخول في فضاءات الاقتصاد العالمي ،وهي بحد ذاتها نتيجة ايجابية بدأت ملامح نجاحها تتبلور من خلال التحسنات التي أصبحت تتحقق على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد.

قائمة الملاحق

الرقـــــم	عنوان المـلـــحــق
1	خريطة توزيع المناخ في الجزائر
2	جدول وخريطة لتوزيع السكان في الجزائر
3	خريطة توضح مراحل توسع الاتحاد الأوروبي
4	جدول للمبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2001-2011)
5	وثيقة إعلان برشلونة 1995

فئة الكتب

كتب باللغة العربية

1. أبو قحف،عبد السلام، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989م
2. احمد خليل ،خليل،ملحق الموسوعة السياسية،بيروت ،لبنان،المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
3. أبو عامر علاء ، العلاقات الدولية الظاهرة و العلم – الدبلوماسية و الإستراتيجية–، دار الشروق للنشر و التوزيع.
4. الزعبي ،موسى ،المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي ،بيروت ،المنارة،2007.
5. المخادمي ،عبد القادر رزيق ،الاتحاد من اجل المتوسط الأبعاد والأفاق، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.
6. جاد الرب ،حسام الدين ،جغرافية أوروبا الجديدة – دراسة إقليمية – ،جامعة أسيوط ، كلية الآداب.
7. طه بدوي،محمد،مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت،دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
8. شمس الدين نجم ،زين العابدين ، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر ، دار المسيرة ، 2002 .
9. ذياب خاطر ،نصر ، الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا ، الطبعة الثانية ،عمان الأردن، الجنادرية للنشر و التوزيع 2010.
10. نافعة ،حسن ،الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،الطبعة الأولى ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2004.
11. صالح ،محمد سيد اشرف،أصول التاريخ الأوروبي الحديث ،قطر ،دار واتا للنشر الرقمي،2009.
12. صارم ،سمير ،أوروبا والعرب من ...الشراكة ،الطبعة الأولى ،دار الفكر،2000.
13. صاغور،هشام،السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر ،الطبعة الأولى.

الكتب باللغات الأجنبية

كتب بالغة الفرنسية

1. ABD elkader Sid Ahmed , vers une nouvelle stratégie maghrébine développement ,paris publisud , 1995 .

فئة المقالات

المجلات

1. (اتفاق استراتيجي حول الطاقة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي)، مجلة الرؤية ، الخميس 6 ديسمبر 2012.
2. (الجزائر فرص للأعمال و الاستثمار)، مجلة الاقتصاد و الأعمال ، عدد خاص ، الجزائر نوفمبر 1994.

3. بعزوز ،عمر ، (الشراكة الأمنية في اطار مسار برشلونة من أجل منطقة أمنية مشتركة بالمنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط) مجلة الجيش ، عدد 477 ، أفريل 2003.

4. زياتي، صالح ، (تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة) ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، كلية الحقوق و العولمة السياسية ، محمد خيضر، بسكرة.
5. زعباط ،عبد الحميد ، (الشراكة الأورو–متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول .
6. طلال مقلد، حسين ، (محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة)، المعهد الوطني للإدارة العامة وزارة التعليم العالي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009.
7. لزعر ، ناصر بوعزيز ، (تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الخامس ، جوان2009.
8. عزيزة ،سمينة ، (الشراكة أورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة) مجلة الباحث ، العدد التاسع.

9. عمارة ،محمد نجيب ،(الخيارات الإستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط) مجلة الجيش،عدد490.

الجرائد

1. إيلاف ، (الأمية مختلفة في أوروبا و تؤدي إلى الاكتئاب)، إيلاف ، 25 يناير 2013.

2. الأهرام اليومي، (الصليب الأحمر ، الفقر في أوروبا قنبلة موقوتة) ، الأهرام اليومي (المصرية) 11 أفريل 2013.
3. الأمة،(اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إعادة النظر لتعديلها)، جريدة الأمة العربية (الجزائرية)، 2013/05/21.

4. البلاد(اتفاقية 1968 الخاصة بالهجرة في صلب النقاش بين ولد قابلية و غيون) جريدة البلاد (الجزائرية) ،11 فيفري 2013.
5. الجيريا برس أونلاين ،الجزائر و الاتحاد الأوروبي تأمل في إقامة علاقة قائمة على تنقل "أفضل " للأشخاص و السلع، الجيريا برس أونلاين ، 18 أفريل 2013.
6. الحياة ، (تردي الأوضاع الاجتماعية و تزايد الفقر في أوروبا)، جريدة الحياة (المصرية) 8 جانفي 2013.
7. المساء (التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي) ، جريدة المساء (الجزائرية) ،02.04.2011.
8. المساء ،(التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي)، جريدة المساء (الجزائرية)، 2011/04/2.
9. النصر،(الشراكة الاورو جزائرية) ، جريدة النصر ، أفريل 2002.
10. الرائد،(الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث مستوى المعيشة)، جريدة الرائد ، 24 جويلية 2012 .
11. الخبر ، (عدد سكان الجزائر 37.8 مليونا) ، جريدة الخبر (الجزائرية)، 08 جانفي 2013.
12. الخبر (ارتفاع في واردات الجزائر و تراجع في صادراتها)جريدة الخبر (الجزائرية)، السبت 04 ماي 2013.

13. الخبر (الاتفاق الجزائري الاسباني سيؤثر إيجابيا على أسعار الغاز)جريدة الخبر (الجزائرية)، الخميس 21 أكتوبر 2010.

14. الخبر ،(اثر الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد)، جريدة الخبر ، الأربعاء 31 أوت 2005.

15. الخبر ، (اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الخزينة تتكبد خسائر بـ 2.5 مليار دولار سنويا)، جريدة الخبر (الجزائرية)، الثلاثاء 19 أفريل 2011.

16. الخبر(الآثار المترتبة على إقامة منطقة التبادل الحر) ،جريدة الخبر ، الإثنين 26 سبتمبر 2005.

17. صوت الأحرار ، (إجراءات جديدة لتسهيل عملية تنقل الأشخاص بين الجزائر و إسبانيا) جريدة صوت الأحرار(الجزائرية)، الجمعة 8 جانفي 2013.

مواقع الانترنت

1. بحاز ،إبراهيم بكير ، (محيطات من تاريخ الجزائر) على الرابط: www.veecos.net/portql/indqx.php 26/03/2013

2. بورعة، علي جهاد ، (الجزائر بين توجه استراتيجي و عقيدة أمنية)– الجزء الأول – على الرابط: Dchaib.net/mas/indx.php?obtion=com–content&view=article&id=123 :sécurité&catid :9 :2012_12_09_22_52_31

3. بشير، أحمد (الحدود و العلاقات) على الرابط: www.elaphblog.com/posts.aspx?u=2630&a=6952 30/04/2013

4. حيمري ،عمر (ظاهرة الشيخوخة) على الرابط: www.azdacity .net/correspondants–article –913–ar/ correspondants –article –913–Ar–html

5. محمد، مطاوع (تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا) على الرابط: Digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221179&eid=725. 29/03/2013 .

6. محمد، غربي (من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الأمن : حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط) 28/03/2013.على الرابط:www.bouhnia.com/news.php?action=viw8cid=48

7. سينو ،حسين (العلاقات الدولية و العوامل المؤثرة فيها) على الرابط: www.bahzani.net/servces/eorum/showthread.php?22200.30/04/2013

8. علو ،أحمد، (البحر المتوسط موطن الحضارة و مركز تاريخ العالم) ، مجلة الجيش ، العدد 306 ، كانون الأول 2010 على الرابط:
- www.elaphblog.com/posts.aspx?u=2630&a=69525

9. رموم ،محفوظ ، (أشكلة الهوية في الجزائر بين الأمزغة و العروبة و العولمة) على الرابط:. 26/03/2013 .أشكلة – الهوية – الامزغة – العروبة /www.aranthropos.com

10. الأهمية الجيو سياسية و الجيو إستراتيجية للجزائر بالنسبة لأمريكا و الغرب، على الرابط: Lahodod . blogspot.com/2010/08/blog-post-7475.html

11. الإتحادالأوروبي،20/04/2013على الرابط: membres.multimania . fr/ lyceemarocain/geo/union-euroupcele.ntml.

12. الجزائر تدعم الشراكة و التعاون في قطاع الطاقة مع الاتحاد الأوروبي، على الرابط: portailcaler.dz/ar/spip.php?aricle949

13. اثر اللغة ،على الرابط: www.stortimes.com/faspx?t=9197829. .27.03.2013

14. جغرافيا الجزائر ،على الرابط: http: //Algeria news /الموقع/ maktoobblog . com

15. التعريف بالجزائر اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا، على الرابط: http://www.delfa.info/vp/showthread.php?t=391001.27/03/2013

16. الثقافة الجزائرية – البنية و الأساس، على الرابط: www.shababdz.com/vb/showthread.php?t=33898

17. تاريخ أوروبا، على الرابط : تاريخ أوروبا./www.wiki books.org/wiki

18. الثقافة و التعدد اللغوي ، على الرابط: www.palmoon.net/2/topic3416-12.html.27.03.2013

19. المجتمع الجزائري ، onefd . edu . dz

20. ديموغرافيا الجزائر ،على الرابط: 25/04/2013 ديموغرافيا – الجزائر– / www. Marefa . org index.ph/

21. تركيبة سكان الجزائر، على الرابط: 25/04/2013 www. Latreche – mifa . site.net -

22. المقومات الجغرافية للدولة، على الرابط: kaka3.mam9.com/t1831-topic. 01/05/2013 -

23. العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، على الرابط:
etudintdz.net/vb/shozthread.php ? t=16246. 30/04/2013 -

24. العمل من اجل مستقبل المتوسط،على الرابط: www.siyassa.org.eg/news content /12/116/1655

25. الفرق بين الإستراتيجية والجيو إستراتيجية، على الرابط:
www.alriyadh.com/2010/03/25/article509799.html.26/03/2013.22:10pm

26. الفرق بين الجيو بوليتيك والجيو إستراتيجية، على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/behoth/gogrophy/sec258.doc- cvr.htm 26/03/2013.

27. الفضاء المتوسطي :جدلية الصراع والتعاون،مجلة الحوار المتمدن،العدد7،2153-1-2008 على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:120912

28. قارة أوروبا (التنوع و الوحدة) EUROPE على الرابط: http://www.onefd.edu.dz. 25/04/2013

29. قراءة في تاريخ وحضارة اوروبا ،على الرابط:

http://www.nashiri.net/critiques-and-reviews/book-reviews/3892--ae-v15-3892.html

30. سياسة الجزائر،على الرابط:-http://sciences juridiques.ahlamontada.net/t1719 topic.19/04/2013

31. سياسات ظالمة اتجاه المهاجرين، على الرابط: http:// beotin boders .worers.com. 08/05/2013

32. خط الأنابيب –عبر– المتوسط –http://www.marfa.org/index.php/. 05/05/2013

33. خط الأنابيب ميد غاز، على الرابط:www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=23293&id-type=1&/ang-id=470. 05/05/2013

34. (Lageostrategie:definition):
http//www.cesa.air.defense.gow.fr/img/pdf/lageostrategie:defintion.paf:26/03/2013.10:30pm

فئة الوثائق

التقارير

1. كاسو ليدس،ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات ،تقرير الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط.
2. تقرير منظمة حقوق الإنسان ،التقرير السنوي لعام 2000.

فئة الرسائل الجامعية والمنشورات

الرسائل الجامعية

1. العايب ،سليم . الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – ،2011.
2. أوشن ،ليلى. الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع: قانون التعاون الدولي ، جامعة تيزي وزو ، 2011.
3. بومزاوط ،سعاد، سكراني الهام ، هامل وهيبة . مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في المحاسبة و الضرائب معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قالمة 2013.
4. زكري،مريم. البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية _المغاربية ,مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة أبو بكر بالقاسم _تلمسان _,كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011.

5. كاتب ،أحمد. خلفيات الشراكة الأوروبية_ المتوسطية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع علاقات دولية جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2001.
6. ناصر ،بوعزيز. الشراكة الأورو متوسطية و المؤسسة الاقتصادية الاجتماعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة باجي مختار عنابة ،2006.
7. قراش، فاطمة الزهراء. باغياي فائزة . التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11سبتمبر2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و دراسات أمنية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،2012 .
8. رافدي ،عبد الله. مفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية : تغيير المستوى التفاوضي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، 2004.
9. ربيج ، علي .الثابت و المتغير في علاقات التعاون الجزائري – الأوروبية (اتفاقية 1976 و 2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2004.
10. رقايقية ،فاطمة الزهراء. الشراكة الأورو متوسطية ، رهانات حصيلة آفاق ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية ، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006.
11. شريط ، عابد . دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – حالة دول المغرب العربي – أطروحة لنيل دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004.

المنشورات

1. بوزهرة ،محمد .تحليل الجوانب المالية لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية ، جامعة سطيف ، 2004.

2. محمود مصطفى ،نادية .نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي جامعة القاهرة ، 2004.
3. منصف شرفي ، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر ، جامعة منتوري ، قسنطينة.

الفهـرس

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....01

الفصل الأول:المحددات الجيو بوليتيكية لكل من لجزائر والاتحاد الأوروبي 10

_المحددات الجغرافية والثقافية الحضارية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي.....10

- المحددات الجغرافية.....10
- المحددات الثقافية والحضارية.....17

_ المحددات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الأمنية لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي.....22

- المحددات الاقتصادية والاجتماعية..... 22
- المحددات السياسية و الأمنية 36
- خلاصة الفصل.....42

الفصل الثاني:التوظيفات الجيو إستراتيجية للشراكة الجزائرية الأوروبية:الأهداف والوسائل 42

_ المقاربة الجيو إستراتيجية :الأهمية وأدوات التحليل 43

- أهمية المقاربة الجيو إستراتيجية 43
- أدوات التحليل بالمقاربة الجيو إستراتيجية.....54

_أهداف ووسائل الشراكة الجزائرية الأوروبية من خلال إعلان ومسار برشلونة بمقاربة جيو إستراتيجية..... 60

- أهداف الشراكة الجزائرية الأوروبية.....60
- وسائل الشراكة الجزائرية الأوروبية.....68
- خلاصة الفصل 72

الفصل الثالث:التحديات والرهانات المطروحة بالتوظيفات الجيو إستراتيجية في إعلان ومسار برشلونة.....73

_التحديات المرفوعة بالتوظيفات الجيو استراتيجية 73

- توظيفات تكرس لمبادلات تجارية غير متكافئة.....74
- سياسات تكرس لحالات وأوضاع اللا امن واللا استقرار.....79

_ السيناريوهات المفترضة بشأن الانعكاسات المحتملة للتوظيف الجيو استراتيجي 84

- سيناريو استمرار توظيف الجيو استراتيجي لخدمة الطرف المهيمن.....84
- سيناريو التحول نحو توظيفات جيو إسراتيجية أمنة لخدمة الطرفين.....90
- خلاصة الفصل.....96

الخاتمة.....97

جدول الملاحق.....100
قائمة الملاحق.....101
قائمة المراجع.....119
فهرس الموضوعات.....128